

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي سي الحواس بركة
معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية
قسم العلوم الاقتصادية



تاريخ الوقائع الاقتصادية

مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة الثانية شعبة العلوم الاقتصادية

إعداد:

الدكتور: عامر هشام

أستاذ باحث بقسم العلوم الاقتصادية

فهرس المحتويات	
	مقدمة
المحور الأول: مفهوم الوقائع الاقتصادية وأهميتها	
3	أولاً: التفرقة بين التاريخ الاقتصادي، تاريخ الفكر الاقتصادي، علم الاقتصاد
5	ثانياً: مفهوم تاريخ الوقائع الاقتصادية
5	ثالثاً: أهمية تاريخ الوقائع الاقتصادية
6	رابعاً: اهداف دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية
7	خامساً: مبررات دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية
المحور الثاني: الثورة الصناعية في أوروبا	
11	أولاً: تعريف الثورة الصناعية
12	ثانياً: أسباب قيام الثورة الصناعية في أوروبا
15	ثالثاً: أبرز مظاهر الثورة الصناعية
18	رابعاً: مراحل الثورة الصناعية
26	خامساً: نتائج الثورة الصناعية
29	سادساً: الثورات الصناعية الأربع...إطلالة تاريخية
المحور الثالث: الوقائع الاقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى	
39	أولاً: مؤتمر بروكسل 1920م وضرورة إنشاء البنوك المركزية لكل دولة
40	ثانياً: ظهور النظام النقدي "قاعدة السبائك الذهبية"
41	ثالثاً: مؤتمر جنوة 1922 والتحول نحو قاعدة السبائك الذهبية
42	رابعاً: أزمة انهيار المارك الألماني وخروجه من التداول النقدي
43	خامساً: استبدال المارك بالرنتمارك ثم بالرايخمارك الألماني سنة 1924

44	سادسا: ظهور حرب العملات الأولى 1921-1936
44	سابعا: تعويضات الحرب، وإشكالية التعامل معها دوليا
المحور الرابع: الأزمة الاقتصادية العالمية 1929	
46	أولا: مفهوم الأزمة المالية
48	ثانيا: أزمة الكساد العظيم عام 1929
53	ثالثا: طرق معالجة أزمة الكساد العظيم لعام 1929
54	رابعا: نتائج أزمة الكساد العظيم لعام 1929
المحور الخامس: نظام بريتون وودز والنظام الاقتصادي العالمي الجديد	
58	أولا: اتفاقية بريتون وودز <i>Bretton Woods Agreement Forex Markets</i>
62	ثانيا: مؤسسات نظام بروتون وودز
70	ثالثا: النظام الاقتصادي العالمي الجديد
المحور السادس: انهيار النظام الاشتراكي (انهيار الاتحاد السوفياتي)	
75	أولا: ماهية النظام الاشتراكي
77	ثانيا: انهيار النظام الاشتراكي (سقوط الاتحاد السوفياتي.. الأسباب والنتائج)
المحور السابع: بروز الاقتصاديات الآسيوية	
84	أولا: لمحة عن التطور الاقتصادي لدول شرق آسيا
85	ثانيا: الظروف والعوامل التي أدت إلى نجاح تجربة دول جنوب شرق آسيا
86	ثالثا: أهم الإنجازات التي حققتها هذه الدول
المحور الثامن: العولمة الاقتصادية والتكتلات الدولية	
89	أولا: ماهية العولمة
90	ثانيا: العولمة الاقتصادية

94	ثالثا: التكتلات الدولية
المحور التاسع: الأزمة المالية العالمية 2008	
98	أولا: أسباب الأزمة
98	ثانيا: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي
99	ثالثا: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي
100	رابعا: تداعيات الأزمة على الدول الأوروبية
100	خامسا: أهم الإجراءات العالمية في مواجهة الأزمة
قائمة المصادر والمراجع	

أولاً: التعريف بالمقياس

إن دراسة مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية تعد من أهم الدراسات التي يمكن من خلالها التعرف على التاريخ البشري منذ نشأته الى يومنا هذا، هذا التاريخ الذي اتسم بمحاولة الانسان التكييف بين احتياجاته المتزايدة تدريجياً وموارد بيئته المحدودة نسبياً، وقد مر خلال ذلك بعدد كبير من الاحداث والوقائع التي احدثت farka كبيراً في تاريخه الاقتصادي.

لابد لدراس تاريخ الوقائع الاقتصادية أن يبين مختلف الانظمة التي مر بها الانسان وصولاً إلى وقتنا الحاضر مع توضيح مرتكزاتها ونتائجها ونقاط القصور فيها للتمكن من تكوين فكرة حول الماضي والاستفادة منه في المستقبل، إضافة إلى توضيح أهم المحطات التي انعكست على حياته الاقتصادية وغيرت من اتجاهاتها.

ثانياً: الفئة المستهدفة

طلبة السنة الثانية شعبة العلوم الاقتصادية، علماً ان المقياس من مقاييس الوحدة الأساسية للسداسي الثالث بعدد أرصدة يقدر بـ 4 وبمعامل 2.

ثالثاً: أهداف التعلم (المهارات المراد الوصول إليها)

- تعريف الطالب بالوقائع الاقتصادية وأهميتها.
- إلمام الطالب بموضوع الأزمة الاقتصادية العالمية 1929.
- إلمام الطالب بموضوع الثورة الصناعية في أوروبا.
- إلمام الطالب بموضوع الوقائع الاقتصادية في الدول الاشتراكية وفي الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية.
- تمكين الطالب من معرفة فحوى نظام بريتون وودز (BW) والنظام الاقتصادي العالمي الجديد.
- توضيح للطالب أسباب انهيار النظام الاشتراكي (انهيار الاتحاد السوفياتي) وتبعاته.
- إلمام الطالب حول الاقتصاديات الآسيوية التي برزت.
- تمكين الطالب من معرفة العمولة الاقتصادية والتكتلات الدولية.

رابعاً: المكتسبات

يحتاج الطالب إلى التفكير والاستنباط العقلاني الرشيد لفهم هذه المادة، بالإضافة إلى مكتسبات من المواد التالية: مدخل لعلم اجتماع المنظمات، تاريخ الفكر الاقتصادي.

خامساً: محتوى المقياس

المحاضرات المتعلقة بمقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية تتوافق مع البرنامج المقترح من طرف اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية والذي يحدد المحاور رئيسة التالية:

المحور الأول: مفهوم الوقائع الاقتصادية وأهميتها.

المحور الثاني: الثورة الصناعية في أوروبا

المحور الثالث: الوقائع الاقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى.

المحور الرابع: الأزمة الاقتصادية العالمية 1929.

المحور الخامس: نظام بريتون وودز (BW) والنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

المحور السادس: انهيار النظام الاشتراكي (انهيار الاتحاد السوفياتي).

المحور السابع: بروز الاقتصاديات الآسيوية.

المحور الثامن: العولمة الاقتصادية والتكتلات الدولية.

المحور التاسع: الأزمة المالية العالمية 2008.

المحور الأول: مفهوم الوقائع الاقتصادية وأهميتها

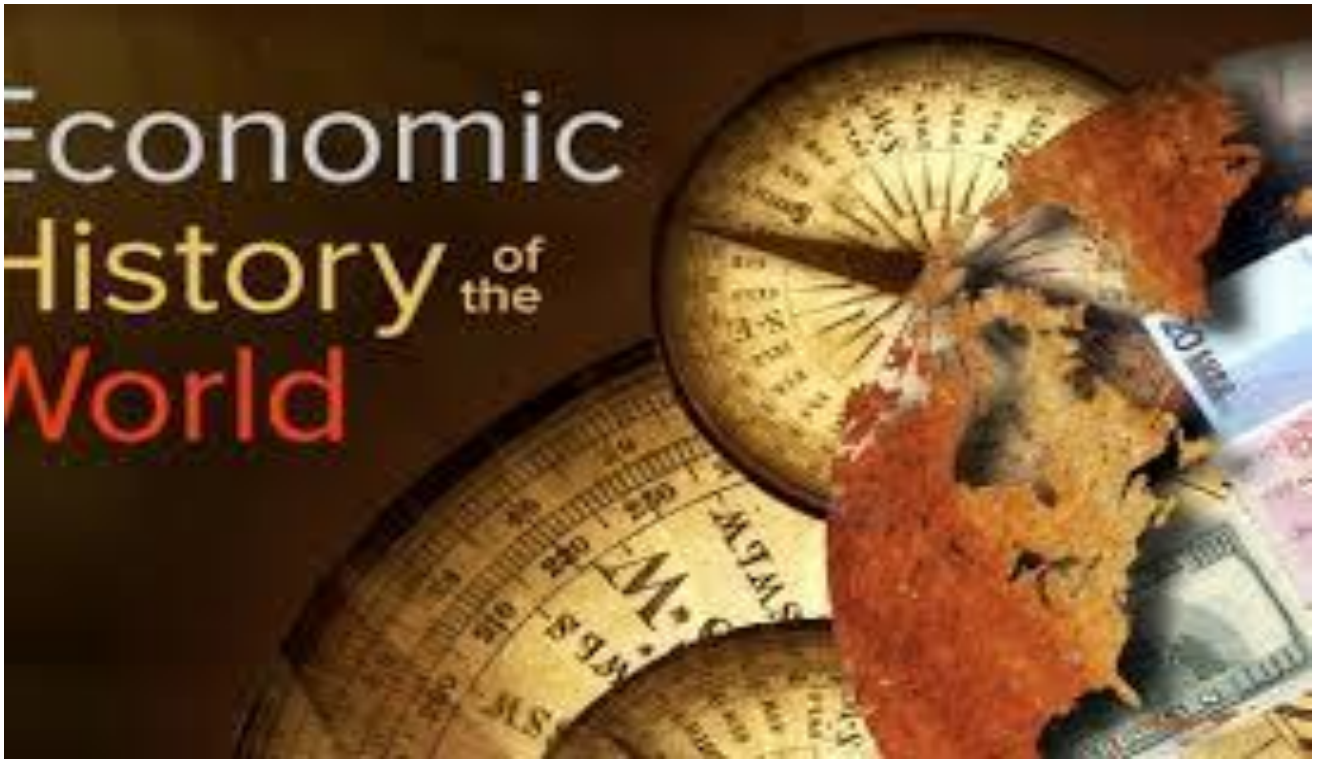
أولاً: التفرقة بين التاريخ الاقتصادي، تاريخ الفكر الاقتصادي، علم الاقتصاد

ثانياً: مفهوم تاريخ الوقائع الاقتصادية

ثالثاً: أهمية تاريخ الوقائع الاقتصادية

رابعاً: اهداف دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية

خامساً: مبررات دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية



الوقائع الاقتصادية هي تلك الاحداث التي عاشها الانسان في اطار زمني ومكاني محدد، أي انها عبارة عن احداث ومجريات شغلت حيزا معيناً من التاريخ ومجالاً مكانياً واضحاً المعالم



أولاً: التفرقة بين التاريخ الاقتصادي، تاريخ الفكر الاقتصادي، علم الاقتصاد

■ **المفهوم الأول التاريخ الاقتصادي:** هو دراسة الواقع الاقتصادي الذي يعيشه أي مجتمع من المجتمعات، وما يرتبط بهذا الواقع من ظروف إنتاج، كالموارد المتاحة أو مستوى المعرفة الفنية، وهو ما يعرف في عصرنا بالمستوى التقني للإنتاج، أو علاقات التوزيع والإنتاج، وما يرتبط بها من قوانين ونظم ومؤسسات. والتاريخ الاقتصادي، يعني بظروف الإنتاج الخاصة بالمجتمع ومدى تطور هذه الظروف، وشكل التنظيم القانوني للعلاقات الاقتصادية.

■ **المفهوم الثاني تاريخ الفكر الاقتصادي:** فهو معني بتاريخ الأفكار والخواطر التي عرضت للإنسان في أمور حياته الاقتصادية، بمعنى: أن الإنسان يواجه بعض المشاكل الاقتصادية في سبيل تلبية حاجاته ورغباته المتعددة، في حين أن الموارد المتاحة لإنتاج أو لإشباع هذه السلع والخدمات، رة ناد نسيباً؛ لذلك تنشأ بعض المشكلات، وعلى رأسها ما يعرف "بالمشكلة الاقتصادية". لذا يبحث الإنسان في أفكار لحل هذه المشكلات، أو الحد منها، أو تحجيمها؛

وهذه هي ما يطلق عليه: "الفكر الاقتصادي. وليس بالضرورة أن يكون الفكر الاقتصادي علمياً صرفاً بل إنه كان في الغالب مختلطاً بالأفكار الفلسفية، أو الدينية، أو السياسية.

■ **المفهوم الثالث: هو تاريخ علم الاقتصاد،** وتاريخ علم الاقتصاد، يعني بالبحث في تطور التحليل الاقتصادي، سواء من حيث ظهور النظريات الجديدة، أو تطور نظريات قائمة، ودراسة الأساليب والوسائل للتحقق من صحة هذه النظريات واختبارها.

تاريخ علم الاقتصاد جديد نسبياً، مقارنة بالتاريخ الاقتصادي، وتاريخ الفكر الاقتصادي. فالتاريخ الاقتصادي، مرتبط بوجود الإنسان منذ بداية الخلق، وأيضاً تاريخ الفكر الاقتصادي، مرتبط بالأفكار التي أتى بها الإنسان؛ للتغلب على الظروف والمشكلات التي مرت به. أما تاريخ علم الاقتصاد فهو معني بعلم الاقتصاد، وعلم الاقتصاد حديث نسبياً؛ لذا يعتبر تاريخ علم الاقتصاد، أحدث فرع من فروع علم الاقتصاد الثلاثة. ونلاحظ أن هناك علاقة وثيقة بين هذه الأفرع الثلاثة.

ثانياً: مفهوم تاريخ الوقائع الاقتصادية

من خلال الفروق أعلاه يمكن إعطاء مفاهيم حول تاريخ الوقائع الاقتصادية أو ما يعرف بالتاريخ الاقتصادي:

1. تعبر الوقائع الاقتصادية عن الأحداث التي جرت في الحيز المكاني والزمني فشكلت النظريات الاقتصادية مجراها الطبيعي، حيث كاف الانسان يبحث عن الطرق المثلى لإشباع حاجاته الأساسية قبل أن يفكر في تحليل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المحيطة به.

2. دراسة تاريخ الافكار الاقتصادية تعني دراسة صراع وتطور وتتابع الفكر المرافق لتلك الوقائع لأن الوقائع الاقتصادية تساهم في بروز فكر اقتصادي، لأنه ببساطة هذه الوقائع هي التي اوجدت المناخ وهيأت الظروف الاقتصادية للأفكار.

مما سبق يمكن تعريف تاريخ الوقائع الاقتصادية بأنها الفترات التاريخية (المكانية والزمانية) لدراسة الظواهر الاقتصادية في الماضي، يعنى دراسة ظروف الإنتاج الخاصة بالمجتمع ومدى تطور هذه الظروف، وشكل التنظيم القانوني للعلاقات الاقتصادية باستخدام مجموعة من الأساليب التاريخية والأساليب الإحصائية.

ثالثا: أهمية تاريخ الوقائع الاقتصادية

إن دراسة ومعرفة تاريخ الوقائع الاقتصادية له أهمية بالغة لعل أهمها يكمن في:

- ضرورة التعرف على الوقائع المتعلقة بوفرة الموارد وتحديد الحاجات واختيار ما ينتج إشباعها من سلع وخدمات؛
- تتبع حركة المتغيرات التي تمر بها المجتمعات الإنسانية، من وقوف على عالقات الإنتاج التي سادت فيها، على مستوى تقسيم العمل ودور المنظم في تسيير المشاريع الإنتاجية؛
- تنمية القدرة على البحث والبحث العلمي والتحليل من خلال معرفة الأساليب والطرق العلمية التي يسلكها الباحثون الاقتصاديون عند دراسة المشاكل المطروحة؛
- معرفة التاريخ تمكننا من التعرف على نتاج رجال الفكر والفلاسفة وما توصلوا إليه من أفكار وأساليب لعلاج تلك المشاكل من جهة، ومن جهة أخرى الاستفادة من معرفة مشاكل وأخطاء الماضي لمعالجة مشاكل الحاضر وظروف المستقبل؛
- استيعاب النظريات المعاصرة لان النظرية الاقتصادية كسائر النظريات العلمية الأخرى تساهم في تفسير حقائق معينة وتقديم الحلول للمشاكل القائمة.

رابعاً: اهداف دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية

1. استنباط العلاج للمشكلات الاقتصادية: يختلف علاج المشكلة الاقتصادية تبعاً لتطور المجتمع الفني والتكنولوجي حسب تنظيمه الاقتصادي، لهذا كانت دراسة التاريخ الاقتصادي عوناً للباحثين الاقتصاديين للتعرف على الأساليب المختلفة التي طبقت في علاج المشكلة خلال العصور التاريخية ونذكر أن المشكلة الاقتصادية تتمثل في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها ومهما بلغت أحجامها، فهي موارد اقتصادية محدودة في كل دولة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة والمتباينة باستمرار.

ومنه، يمكن القول أن المشكلة الاقتصادية تقوم على عاملين أساسيين هما:

- حاجات إنسانية متعددة وغير محدودة؛
- موارد وإمكانات محدودة نسبياً.

2. رصد حركة التغيير التي تمر بها المجتمعات المختلفة: وذلك بالوقوف على دراسة علاقات الانتاج التي سادت فيها، على مستوى تقسيم العمل ودور المنظم في تسيير المشاريع الإنتاجية. فحسب التاريخ الاقتصادي؛ عرفت الأنظمة الاقتصادية عدة اختلافات نوعية. فمن النظام البدائي إلى نظام الرق، إلى النظام الإقطاعي، إلى النظام الرأسمالي، ثم ظهور النظام الاشتراكي، وفي الوقت الحالي نظام العولمة. فدراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية ليست دراسة سردية للأنظمة والأحداث الاقتصادية، وإنما محاولة تحليل خصائص كل نظام في الفترة التاريخية التي ساد فيها، ومحاولة استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف لتفاديها في الأنظمة الحالية.

3. دراسة الأزمات الاقتصادية التي عرفها التاريخ: وذلك من أجل التعرف على أسبابها ومظاهرها ومختلف حلولها لتفادي تكرارها في الواقع المعاش ونذكر أن أهم الأزمات الاقتصادية التي عرفها التاريخ الاقتصادي على سبيل المثال:

- الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929؛
- أزمة وول ستريت 1987؛
- أزمة المكسيك 1994؛

■ أزمة جنوب شرق آسيا 1997؛

■ الازمة المالية 2008.

4. **تدبير ظروف المستقبل:** تمكننا دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية من تحديد الروابط التي نشأت بين الأحداث الاجتماعية المختلفة، لنتمكن بواسطتها من الاستفادة من تجارب الإنسانية ورسم آفاق المستقبل.

5. **استنباط السياسة الاقتصادية الناجحة:** تستدعي دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية استلهام الأفكار، وتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات الفقيرة. ومن الضروري، استنباط النظريات التي تتفق مع ظروف وخصائص ثقافة المجتمع.

6. **تنمية القدرة على البحث العلمي:** إن معرفة الأفكار والنظريات الاقتصادية خلال فترات التاريخ، تمكننا من التعرف على ما توصل إليه رجال الفكر والفلاسفة من أفكار وأساليب لعلاج تلك المشاكل من جهة، ومن جهة أخرى الاستفادة من معرفة مشاكل وأخطاء الماضي لمعالجة مشاكل الحاضر وظروف المستقبل.

خامسا: مبررات دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية

إن الدراسة والاطلاع على فحوى تاريخ الوقائع سوف يساعدنا في رسم سياستنا الاقتصادية الحالية، واستشراف مستقبلنا في ظل الزخم الهائل من الأحداث الاقتصادية التي تحيط بنا. وعموما يمكن ذكر مبررات دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية في النقاط التالية:

1. من الثمرات التي يكتسبها دارس التاريخ عموما وتاريخ الوقائع الاقتصادية على وجه الخصوص فهم الحاضر والقدرة على التحليل خاصة إذا تماثلت الظروف وتشابهت الدوافع ففي الأمثال نقول " ما أشبه الليلة بالبارحة " و " التاريخ يعيد نفسه، " وهو ما يمكننا من تجنب الخطاء التي تم الوقوع فيها في الماضي، والمساعدة على إيجاد الحلول التي من الممكن أن تكون إيجابية؛

2. يجب دراسة وقراءة التاريخ الاقتصادي لفهم أصول نشوء وتطور النظريات الاقتصادية وفهم كيف أثرت هذه النظريات وما تبعها من آليات تطبيقية وسياسات اتبعتها صناعات القرار في الواقع الاقتصادي، وهل

أسهمت في حل المشكلات التي من المفترض أن تحلها أو أسهمت بشكل عام في تحقيق الأهداف التي وضعت لها، سواء على الاقتصاد الكلي أو الجزئي؛

3. رغم وقوع الأحداث الاقتصادية في الماضي البعيد إلا أن المعرفة الحقيقية بها خاصة تلك التي لها عالقة هامة ومؤثرة جدا بالشؤون الحالية... يمكن أن تساعدنا في فهم الأوضاع الاقتصادية الحالية، ومن الممكن جدا أن تجنبنا بعض الأزمات الاقتصادية أو على الأقل تساعدنا في التخفيف منها.

المحور الثاني: الثورة الصناعية في أوروبا

أولاً: تعريف الثورة الصناعية

ثانياً: أسباب قيام الثورة الصناعية في أوروبا

ثالثاً: أبرز مظاهر الثورة الصناعية

رابعاً: مراحل الثورة الصناعية

خامساً: نتائج الثورة الصناعية

سادساً: الثورات الصناعية الأربع... إطلالة تاريخية



تمكن جيمس وات من تطوير المحرك البخاري الذي أدى إلى ثورة صناعية شاملة أسهمت في زيادة الإنتاج، وتراكم رأس المال، وإنشاء المصانع وتوسيع خطوطها

تمهيد:

ظهرت المدرسة التجارية مع بدايات سنة 1450 في أوروبا، معتمدة على الهيكل الاقتصادي القائم على التجارة الخارجية، وقد عاصر هذا الفكر الكشوفات الجغرافية والحركات الاستعمارية، ما أدى إلى تدفق المعدن النفيس إلى أوروبا، وبذلك تشكلت رؤوس أموال ضخمة، هدفها تعظيم الأرباح، وبما أن الحركة التجارية الخارجية اعتمدت على النظام الحربي الذي تطور مع مرور الوقت عما كان عليه في فترة النظام الإقطاعي، فقد عملت على تطويره، من خلال تشجيعه على توسيع الإنتاج، وتشجيع استعمال الآلة من أجل زيادة الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى تشجيع الاختراعات والابتكارات في مجال الصناعة، والتي عرفت فيما بعد بالثورة الصناعية.

يرى مؤرخو العلوم أن الثورة الصناعية الأولى بدأت ولادتها رسمياً في بريطانيا عام 1760 عندما

اخترع المحرك البخاري. ومع ان هذا الاختراع ينسب الى الأسكتلندي

(جيمس واط) فان هناك من سبقوه ومهدوا له الطريق لهذا الاختراع.

فقد اخترع العالم العربي (بديع الزمان الجزري)* مضخة المكبس التي

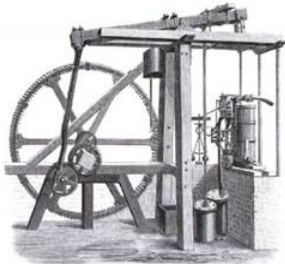
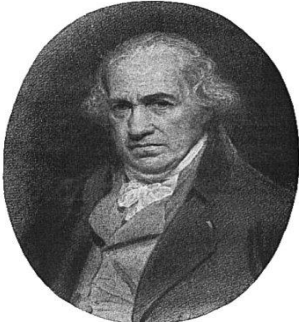
مهدت السبيل لابتكار ذلك المحرك. وفي عام 1630، حصل

الأسكتلندي (ديفيد رامزي) على براءة اختراع لجهاز (لرفع الماء

بواسطة النار وفي عام 1712 اخترع (توماس نيو كومن) و(جون

كالي) مضخة بخارية أكثر فعالية، سميت بمضخة (نيوكومن) وفي عام

1769 طور (جيمس واط) مضخة (نيوكومن) حيث اكتشف أن



نموذج جيمس واط للمحرك البخاري لعام 1765، كان محركاً أكثر كفاءة بكثير من المحرك البخاري لنيوكومن الذي سبقه.

* هو بديع الزمان أبو العز بن إسماعيل بن الرزاز الجزري. ولد في جزيرة ابن عمر ومنها جاء لقبه "الجزري". كانت هذه الجزيرة جزءاً من بلاد الشام، وهي اليوم تتبع تركيا وتقع على خط الحدود مع سوريا مباشرة. مخترع عمود الكامات (Camshaft، Arbres à cames) وهو العمود الذي يدور بضغط مكابس المحرك فتتولد قوة دافعة للأمام كما يحدث في محرك السيارة.

صنع هذا المهندس النابغة أدق ساعة شمعية في التاريخ، قدمت فكرة ما يعرف اليوم بـ"ستوب ووتش" لقياس الزمن الذي تستغرقه عملية ما. ويقول عنها المهندس والمؤرخ البريطاني دونالد هيل إنها احتوت على تقنية الحركة الذاتية، وذلك عن طريق شمعة وضعت على صحن خفيف تحت أسطوانات، وكلما احترقت الشمعة وخف وزنها دفعت الأسطوانات الصحن إلى الأعلى بشكل مستمر.

استخدم الجزري في هذه الساعة تقنية لم يسبقه إليها أحد ولا تزال مستخدمة إلى يومنا هذا، وهي تقنية توصيل الأجزاء بطريقة الفحل والأنثى (male female connector). وضع الجزري في كتابه "الجامع بين العلم والعمل النافع في صناعة الحيل" عصارة عمل دؤوب استمر 25 عاماً، ويظهر من طريقة عرضه أن هذا العالم كان يريد للمهتمين من بعده أن يستفيدوا من علمه، حيث وضع بالتفصيل طريقة صنع كل آلة من الآلات التي اخترعها.

ترجم الكتاب الذي أهر الغرب إلى لغات عدة، وهو يعرض في متاحف عديدة حول العالم مثل تركيا وفرنسا وبريطانيا.

تكثيف البخار بشكل منفصل يحافظ على حرارة أسطوانة المحرك، ثم صمم محركاً ذا أسطوانة منفصلة عن الوعاء الذي يتم فيه تكثيف البخار. واخترع (واط) أيضاً مكثفاً لمحركه، مما جعله آلة تجارية ناجحة. وفي عام 1775، بدأ إنتاج هذا المحرك. وبحلول عام 1800، تم إنتاج نحو 500 وحدة منه. وكان لاخترع (واط) دور كبير في تطوير الثورة الصناعية الأولى؛ فقد أسهم هذا المحرك في التحول من الزراعة ومجتمع الإقطاع إلى عمليات التصنيع الجديدة. وشمل هذا التحول استخدام الفحم كطاقة رئيسية، لاسيما في تشغيل القطارات التي أصبحت بفضل المحرك البخاري وسيل النقل الرئيسية. واستفادت صناعات النسيج والحديد والصلب والسفن من استخدام المحرك البخاري.¹

وفي عام 1778 دُشنت أول سفينة تسير بالبخار. وبمرور الأعوام حلت السفن التي تعمل بالمحركات البخارية محل السفن الشراعية، وتمكنت من عبور المحيطات. وتوالى تطوير تلك السفن البخارية إلى أن أصبحت أداة تجارية وعسكرية في أيدي الدول الكبرى. وبصفة عامة، كانت انعكاسات الثورة الصناعية الأولى على النظام الاقتصادي العالمي كبيرة جداً، حتى إنها غيرت بشكل جذري طريقة الحياة، إذ أدت إلى ميكنة الزراعة والصناعة، ورفع الإنتاجية فيهما، ومهدت الطريق للثورات الصناعية الثلاث التي جاءت بعد ذلك.

أولاً: تعريف الثورة الصناعية

يمكننا ان نعرف الثورة الصناعية على النحو التالي:

1. هي تلك الحركة الضخمة من الاختراعات التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر والتي أدت إلى تغيير الفن الإنتاجي بإحلال الآلات محل الأدوات التي كانت مستعملة من قبل في الإنتاج، وبدأت هذه المخترعات بظهور الأداة الآلية ثم ظهرت بعد ذلك المخترعات في نطاق القوة المحركة؛
2. الثورة الصناعية هي "تلك الحركة الضخمة من الاختراعات التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر والتي أدت إلى تغيير الفن الإنتاجي بإحلال الآلات محل الأدوات التي كانت مستعملة من قبل في الإنتاج وقد ترتب على هذه الاختراعات أن زادت القوة الإنتاجية للمصانع زيادة كبيرة، بحيث أصبحت تنتج كميات ضخمة من السلع، وأصبحت هذه المصانع مركزاً مغرياً للاستثمارات، فجذبت

الكثير من رؤوس الأموال إليها من هنا سميت هذه المرحلة في التاريخ الاقتصادي باسم مرحلة الرأسمالية الصناعية²

3. الثورة الصناعية هي " ذلك التطور التكنولوجي الحاسم في جانب الاختراعات، الذي أدخل على المجال الصناعي، والذي أدى إلى تغيير نمط الإنتاج الصناعي، ومن ثمة انعكس على جميع الحياة الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا في النصف الثاني من القرن 18م".³

4. الثورة الصناعية " هي تلك التطورات التقنية التي أدخلت على وسائل الإنتاج الصناعي، والتي ساعدت على زيادة القوة الإنتاجية للمصانع زيادة كبيرة بحيث أصبحت تنتج كميات ضخمة من السلع، وأصبحت هذه المصانع مركزا مغريا للاستثمارات، فجذبت الكثير من رؤوس الأموال إليها، من هنا سميت هذه المرحلة الرأسمالية الصناعية، وفي حين كانت التجارة هي مركز النشاط الاقتصادي خلال مرحلة الرأسمالية التجارية، كانت الصناعة في خدمة التجارة آنذاك، حدث العكس في الرأسمالية الصناعية حيث أصبحت الصناعة النشاط الرئيسي وأصبحت التجارة في خدمة الصناعة، واصبح أيضا رجل الصناعة هو الشخصية الرئيسية في النظام بعد ان كان التاجر هو الشخصية الرئيسية في مرحلة الرأسمالية التجارية.⁴

لقد كان التوسع التجاري في القرنين السابع عشر والثامن عشر هو الذي مهد الطريق لأجل الثورة الصناعية لبريطانيا، التي اعتمد زخمها على حرية رأس المال البريطاني في الوصول إلى الأسواق العالمية كمصادر للإمداد وكمخارج لتصريف منتوجاته الآخذة بالتوسع، وكذلك على تحرير التجارة الدولية والمدفوعات، الذي تم من خلالها بسط القوة المحركة للتراكم الرأسمالي على صعيد العالم.⁵

ثانيا: أسباب قيام الثورة الصناعية في أوروبا⁶

لعبت العديد من العوامل والأسباب دورا في ظهور ما أصبح يعرف بالثورة الصناعية، هاته العوامل يمكننا ايجازها في العناصر التالية:

1. العامل السكاني: حيث زاد سكان أوروبا خاصة في أواخر القرن الثامن عشر زيادة كبيرة ومستمرة،

فبعد انهيار النظام الإقطاعي وتحرر عبيد الأرض وتحويلهم إلى الحرف ثم إلى التجارة فالصناعة، ومع

الحرية الشخصية للعمال في اختيار نوع العمل، مع تحول العلاقة من تبعية اقتصادية إلى علاقة عمل - أجر، ناهيك عن توفر الرعاية الصحية وتحسن المستوى المعيشي، كل هذا أدى إلى زيادة كبيرة في التعداد السكاني في أوروبا، هذه الزيادة في عدد السكان كانت من الاسباب الرئيسية في توفر اليد العاملة، ولا شك أن هذا مما يساعد على قيام نهضة وتقدم صناعي.

2. المستوى الاجتماعي: حيث نشأت طبقة عاملة حول المناطق الصناعية وظهرت حرف صناعية، وبدأ الواقع الجديد يُغير بشكل ملموس أنماط العيش وعادات الناس، وأخذ مفهوم التمدن في التبدل فأصبح معياره الأساسي وجود المصانع التي باتت تميز الحواضر الكبرى عن الوسط القروي، الذي كان في أغلبه لا يزال يعيش عصر ما قبل الصناعة.

3. نمو وتوسع التجارة في أوروبا: حيث اتسعت التجارة الداخلية والخارجية في أوروبا اتساعا كبيرا وذلك راجع إلى شبكة المواصلات والنقل التي عرفت هي الأخرى تطورا ملحوظا في تلك الحقبة من سكك حديدية وسفن بحرية، والتي مكنت الدول الأوروبية من ربط أجزائها المختلفة، وساعدتها في اتساع تجارتها الخارجية خاصة اكتشاف العالم الجديد والطرق البحرية الجديدة - كالطريق البحري المؤدي إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح (جنوب افريقيا)، وهو ما ساهم في نمو وتطور الصناعة في أوروبا حيث كان ما يصنع يجد له سوقا يوزع فيه.

4. التقدم العلمي والتكنولوجي: ظهرت أفكار واختراعات جديدة تركزت على استخدام الآلات والأدوات في الإنتاج الصناعي، مما سهل وسرّع عمليات الإنتاج.

5. التحسينات في الزراعة: تم تطوير آلات زراعية جديدة تسهّل عمليات الزراعة والحصاد، مما أدى إلى زيادة الإنتاجية الزراعية وتوفير المزيد من الموارد الغذائية.

6. زيادة كفاءة الإنتاج وتوفير الوقت والجهد: استخدمت الآلات في أعمال كانت تقوم بها البشر يدويًا، مما أدى إلى تسريع عمليات الإنتاج وتوفير الجهد والوقت.

7. إمكانية القيام بالمهام التي لا يمكن القيام بها يدويًا: تمكنت الآلات من تنفيذ مهام صعبة أو معقدة والتعامل مع مواد مختلفة بشكل أفضل من العمل اليدوي.

8. تقليل تكاليف التشغيل: استبدال العمالة البشرية بالآلات أدى إلى تقليل تكاليف العمليات وزيادة الكفاءة، مما أدى في النهاية إلى توفير المزيد من المال.

9. التطور الصناعي والاقتصادي: تم تخطيط وتنظيم الإنتاج الصناعي بشكل أكبر، واستخدام الآلات في صناعة مختلفة من المواد، مما أدى إلى زيادة الإنتاج وتوفير المزيد من الموارد الاقتصادية.

10. التكوين الرأسمالي: لقد أدى رواج التجارة الأوروبية إلى تحقيق الكثير من المكاسب والأرباح التي أدت إلى زيادة ثروات هذه الدول مما ساعد على تراكم رأسمالي كبير ساعد هو الآخر على توفير كل مما تحتاجه الصناعة من مواد وأموال، حيث كانت هناك رؤوس أموال موجهة لإنتاج السلع الاستهلاكية وأخرى موجهة لإنتاج السلع الإنتاجية (الآلات والعتاد) ورؤوس أموال أخرى موجهة لتمويل عمليات البحث والتطوير العلمي. ومن العوامل التي ساهمت أيضا في التكوين الرأسمالي ظهور البنوك التي أسست للإقراض والتي راحت تخلق كميات إضافية من النقود، إلى جانب شركات المساهمة التي استطاعت تجميع المدخرات من مختلف الطبقات الاجتماعية وإعادة تدويرها واستغلالها في المشاريع الصناعية.

11. الحرية الاقتصادية وعدم التدخل الحكومي: لاحظ المنتجون الصناعيون أن تدخل الدولة ووضعها للقيود والعوائق على النشاط الاقتصادي يعرقل من تصريفهم لمنتجاتهم في الداخل والخارج، ومن ثم يضعف فرص الربح أمامهم، فكانت مصلحة المنتجين أنفسهم في تحقيق شيئين هما:

■ إلغاء كافة القيود التي كانت تفرضها الدولة على النشاط الاقتصادي في المبادلات الداخلية والخارجية.

■ عدم إيجاد أية تكتلات اقتصادية، لا بين المنتجين ولا بين العمال، وترك الإنتاج والمبادلات كلها لنظام المنافسة الكاملة.

ثالثا: أبرز مظاهر الثورة الصناعية

شكلت العديد من التحولات الجذرية العميقة مظاهر الثورة الصناعية، هاته المظاهر تمثلت فيما يلي:⁷



1. نشأت المصانع الضخمة: التي تعتمد في

إنتاجها على الآلات والمخترعات الجديدة،

ومثل أصحابها طبقة الرأسماليين، فيما مثل

الحرفيون الصغار طبقة العمال لاندماجهم في

هذه المصانع كعمال يبيعون مجهودهم مقابل

الأجر، حيث تحولت المصانع من ورشات

منزلية إلى مصانع آلية على درجة كبيرة من

استعمال الآلة الصناعية المنتجة بدل اليد

العاملة، وبذلك ظهرت مصانع تعتمد الآلة، تتميز بالتخصص في العمل والقوة الإنتاجية، وهو ما

شكل مظهرها حاسما من مظاهر الثورة الصناعية، ناهيك عن بروز طبقة من الرأسماليين الصناعيين، من

جهة أخرى أدى ذلك إلى سوء ظروف العمل (ساعات عمل طويلة، ضوضاء، أتربة، أبخرة،

وغيرها...)، كما أدى الأمر إلى ظهور فئة ملاحظين ومشرفين أساءوا أحيانا إلى العاملين تحت إمرتهم،

كما أدى الأمر أيضا إلى رقابة وروتينية العمل وسأم العاملين، ولقد أظهرت هذه الفترة الاحتياج إلى

ضرورة تحسين ظروف العاملين.

2. ظهور شركات المساهمة وتطور الفكر المحاسبي:

ما ميز النظام الحرفي، وحتى بداية الثورة الصناعية هو أن المصانع المنزلية الصغيرة جدا كانت مملوكة لفرد أو

لعائلة، كما أن التمويل يكون ذاتيا من خلال رأس المال، على اعتبار أن هاته المصانع المنزلية الصغيرة لا

تتطلب تمويلا كبيرا، إلا أنه وبعد التطور الذي شهدته الثورة الصناعية، والتحول نحو المصانع الآلية التي

تتميز بضعفها، وكذا تعقد عملية تمويلها ظهرت ما يسمى بشركات المساهمة، وهي الشركات التي تتميز

بمساهمة أشخاص في رأس مال الشركة ليس لهم أية صلة أو أدنى معرفة ببعضهم البعض.

إن طبيعة هؤلاء الممولين اللذين لا تربطهم ببعضهم البعض أي صلة، وليس في مقدورهم التفرغ لإدارة شؤون الشركة وبالتالي ضمان أموالهم، هو ما اضطرهم إلى انتخاب هيئات إدارية مستقلة، تتولى إدارة المشروع الذي يتمتع بالشخصية المعنوية "فصل الملكية عن الإدارة" ومتابعة أعماله وإعداد قوائمه المالية، التي تمكن أصحاب المشروع والدائنين والجمهور من الوقوف على وضعية المشروع وحالته في الفترة الماضية من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل المشروع.

شكلت الثورة الصناعية نقطة التحول في تاريخ التطور الاقتصادي، ولذلك كان لها الأثر الكبير على تطور الفكر المحاسبي، بحيث ان المشروع الصغير او شركة التضامن لم تعد كافية لمسايرة التطور الهائل الذي اقتضته ظروف الثورة الصناعية، اذ نشأت الحاجة الى أموال كثيرة لتحديث أساليب التصنيع واقتناء الآلات الحديثة،

ما دفع الى اللجوء الى شركات المساهمة التي تباع أسهمها للجمهور، من



المهندس الأمريكي فريدريك تايلور "نظرية الإدارة العلمية" 1859-1915

جهة أخرى فانه مع ظهور نظام المصانع الآلية ظهرت ما يسمى بالإدارة العلمية، كتطور كبير في تاريخ الفكر الاقتصادي، الذي عمل تنظيم سير هاته المصانع، من خلال وضع نظريات علمية يمكن تطبيقها في ارض الواقع

من أجل تحسين الإنتاج كما ونوعا، بحيث ظهر هذا الفكر على يد فريدريك

تايلور الذي حاول تنظيم سيرورة العمل وذلك من خلال عدة مبادئ أهمها

تصميم العمل وفق قواعد دراسات الحركة والوقت ، والاختيار المناسب للعاملين، وتدريبهم، واعطائهم أجور محفزة.

3. ظهور النزعات الاحتكارية:

ظهرت النزعات الاحتكارية لدى الشركات من خلال التكتلات الاقتصادية المهيمنة على الأسواق، هاته التكتلات ظهرت في شكلين رئيسيين هما:⁸

- الكارتل: كان غرضها منع المنافسة بين المنتجين عن طريق عقد اتفاقات خاصة بتوزيع الاسواق والاسعار وتنظيم الإنتاج (مع محافظة الشركات المنضوية تحت الكارتل على شخصيتها القانونية واستقلالها المالي والإداري) حيث تقيد حرية وسلطات الشركات بعد انضمامها لهذا الكارتل

الاحتكاري وتوقيعها اتفاقيات، وقد انتشرت هذه الاحتكارات بشكل كبير في صناعة التعدين والحديد والصناعات الكهربائية والبنوك وأدت هذه السياسة الى كبر بعض المشروعات لدرجة تقترب من الاحتكار المطلق.

■ **التروست:** وهو تنظيم عكسي لنظام الكارتل، حيث تفقد المشروعات الداخلة فيه شخصيتها الاعتبارية واستقلالها المالي والإداري بحيث تندمج الشركات المتعاقدة وتصبح مشروعاً واحداً وتحت إدارة موحدة تقوم برسم سياسات الإنتاج والتسعير.... الخ، وقد سارعت الولايات المتحدة انطلاقاً من مبدأ رفض الاحتكار إلى إصدار قوانين لمحاربة التروست من خلال قانون شومان في 1890 ثم قانون كلايتون سنة 1914.

4. **ظهور وظائف وتخصصات لم تكن موجودة من قبل:** لم تكن الثورة الصناعية ثورة إنتاج فقط بل كانت في الأصل ثورة معرفة بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية، واخذ رويدا رويدا يبرز ما يعرف بمجتمع أصحاب المعرفة والعلم يلتقون في جمعيات مختلفة من حين الى اخر، وعندما تقدمت العلوم التقنية كالميكانيكيات والكيمياء والعمارة، راح المهندسون يقيمون جمعياتهم الخاصة بهم أيضاً خلال القرن الثامن عشر، وعندما بدأت تنشأ الشركات الصناعية المساهمة في النصف الأول من القرن التاسع عشر "إنجلترا خاصة" شمل نشوؤها ظهور شرائح اجتماعية جديدة لم يعهدها نمط الإنتاج التقليدي القديم كالعمال الفنيون، والموظفون، ومراقبو وحدات الإنتاج، ولم يقتصر ظهور مهن ووظائف جديدة على فروع الإنتاج التي يشار اليها عادة كرمز للثورة الصناعية - المنسوجات، وصناعة التعدين منذ ا د الحصر، لا المثال سبيل وعلى، خاصة عشر التاسع القرن من الثلاثينيات أواخر الثلاثينات من القرن التاسع عشر خاصة، وعلى سبيل المثال، ازدهرت صناعة الطباعة بفضل ازدياد اعمال النشر وتطور وسائل الاعلام وانتشارها بصورة مطردة منذ الثورة الفرنسية بشكل خاص، نتيجة لذلك، زادت الحاجة الى الفنيين على الرغم من ان الطباعة الالية ظهرت منذ قرون، وعليه فان النهضة الصناعية استوجبت توفير اعداد كبيرة من الفنيين وذوي الخبرة و / او افرزت حاجات جديدة من العمالة المهنية لم تعرفها المجتمعات التقليدية في مظهر خاص من مظاهر الثورة الصناعية.

رابعاً: مراحل الثورة الصناعية

قد يكون هناك خلاف فيما يخص تحديد تاريخ بدء الثورة الصناعية، لكن ما يمكن الاتفاق عليه بين شريحة كبيرة من المؤرخين هو مكان اندلاع أو انبثاق الثورة الصناعية، إذ ينسب كثيرون جذور هذا الحراك الصناعي العالمي إلى بؤرته في بريطانيا، حيث شهدت المملكة المتحدة أول تغيير في آلية إنتاج السلع، فكان أول ظهور لمفهوم عمل الآلة بدلا من الإنسان.

لقد شهد العالم آنذاك مفهوماً جديداً في كيفية الإنتاج، فقد كان أول انتقال من العمل الفردي إلى العمل الجماعي تحت غطاء مؤسساتي واحد، والاستغناء عن خدمة اليد البشرية لصالح الآلة.

وهذا ما دفع ظهور مجموعة سرّية اتخذت لنفسها لقب "لودايتس (Luddites)" "مبدين استيائهم وامتعاضهم لهذا التغيير المجحف بحقهم لما لقوه من إقصاء، فبعد أن باتوا عاطلين عن العمل جعلوا انتقامهم ممن احتل مكائهم، فقاموا بتخريب وتعطيل الآلات،

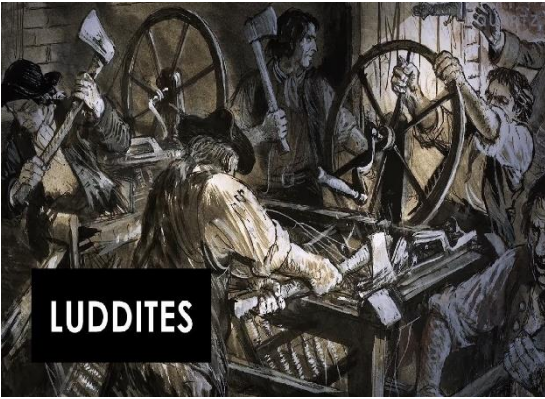
إلا أنّهم توقفوا عن أعمالهم التخريبية لاحقا حينما أدركوا أنّ ذلك ليس ذنب الآلة بقدر ما يتعلق الأمر بأرباب العمل ورؤوس الأموال أنفسهم.

ان الثورة الصناعية هي عملية تغيير جذري حولت

المجتمعات الاوربية الزراعية الى صناعية وأدت الى نشوء مدن صناعية وظهر تقاليد وقيم جديدة، مرت الثورة الصناعية بمراحل بدأت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر لم يكن التحول الصناعي ثورياً بقدر ما كان تطورياً لأنه كان بطيئاً وتدرجياً للفترة الممتدة ما بين (1760- 1830) الا أنه لم يأت بنتائج مدهشة تعم العالم الا بعد عام 1860، باكتشاف الكهرباء، ثم استخدام النفط كمصدر للطاقة ثم جاءت مرحلة اكتشاف العقل الالكتروني واليورانيوم والطاقة النووية.



عوامل قيام الثورة الصناعية في بريطانيا



جماعة "اللوديتيز" تحطم الآلات انتقاماً منها لأنها حلت محل الأيدي العاملة البشرية

يقسم الاقتصاديون الثورة الصناعية إلى مرحلتين أساسيتين، وذلك استنادا إلى أهم التطورات في المجال الاقتصادي، إذ أن التطور التقني الحاصل في مختلف المجالات، صاحبه تطور هائل في المجال الاقتصادي، أدى إلى تحولات عميقة وجذرية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، هاتان المرحلتان يمكننا تفصيلهما على النحو الآتي:⁹

■ المرحلة الأولى 1750-1830م

I. الجانب التقني

تميزت المرحلة الأولى للثورة الصناعية، في جانبها التقني. بظهور العديد، من الاختراعات، التي تم تطبيقها، في المجال الصناعي والتي أدت إلى ثورة هائلة في الإنتاج من حيث الكم والنوع، بالإضافة إلى استخدام الطاقة المحركة في تشغيل الآلة التي كانت إلى ذلك الوقت تشغل يدويا، وعليه، فإننا نتطرق هنا إلى بعض التطورات التي شهدتها بعض القطاعات في الميدان الصناعي، ناهيك عن استخدام الطاقة المحركة، وذلك على النحو الآتي:

1. ميدان الغزل والنسيج: صناعة النسيج شكلت الصورة الأبرز في تطور الصناعات، ونالت الحصة

الأكبر من حيث الاختراعات في مجال النسيج، ناهيك عن تطورها المتتالي، وهذا راجع إلى سعي الكثيرين إلى تطوير آلات وأدوات تمكن من نقلة نوعية في صناعة النسيج، كان أبرزها (اختراع هرقريفز 1767م) ثم آلة أخرى من طرف أركريت، الذي استخدم قوة الماء في التشغيل، بالإضافة إلى اختراع بل لآلة الطبع على الأقمشة بطرق كيميائية فتنوعت أشكالها لتناسب مع الأذواق.

2. ميدان الطاقة المحركة: لم يكن استخدام الطاقة المحركة في الصناعة أو في الحرف، على الأقل شائعا،

إلا ما توارثه من استخدام طاقة الإنسان أو الحيوان أو الماء، إلا أنه بعد ظهور الثورة الصناعية، ظهرت الطاقة الصناعية، إذ تمكن العالمان نيومن وسافري سنة 1698 من اكتشاف قوة البخار، والتي ما لبثت أن تم استخدامها في الصناعة كقوة محرك بديلة، لتشهد تطورا كبيرا على يد العالم (جيمس وات) سنة 1760 وعمل على تحسين هذه المخترعات، وبدأ في استخدام البخار في صناعة القطن والصوف وغيرها، من المنسوجات ونتيجة للمخترعات السابقة ارتقت صناعة التعدين وتمكن العالم

بسم سنة 1856م من الوصول لتحويل الحديد الى صلب لاستخدامه في صناعة الآلات التي تتطلب المقاومة زمنا طويلا.

3. ميدان النقل: شهد ميدان النقل تطورا هائلا، بداية من شق الطرق والسكك الحديدية اعتمادا على الهندسة العلمية، ناهيك عن شق العديد من الممرات المائية، إلا أن أهم تطور شهده قطاع النقل هو ظهور السكك الحديدية والسيارات في المرحلة الثانية من الثورة الصناعية، التي تسير على الطاقة البخارية، كل هذا أدى إلى تقريب المسافات، وتسهيل المواصلات ما يوفر الوقت والجهد والتكلفة.

4. ميدان المواصلات: في ميدان وسائل المواصلات السلكية واللاسلكية، استطاع (مورس) أن يكتشف التيليجراف، واكتشف (جرهام بل) الهاتف، واكتشف (هرتز) الموجات الجوية، (وماركوني) الراديو اللاسلكي، وبذلك أصبحت الأخبار والخدمات التجارية تنتشر بسرعة وبأقل مجهود، وطويت المسافات التي كانت تفصل البلدان والشعوب والقارات عن بعضها البعض.

II. الجانب الاقتصادي

تميزت المرحلة الأولى للثورة الصناعية في جانبها الاقتصادي بتسارع في التطورات الاقتصادية على الجانب النقدي والتجاري والتنظيمي، ناهيك عن التنظيري في التخصص وتقسيم العمل، وغيرها من التطورات التي نوردتها فيما يلي:

1. تطور النظام النقدي (قاعدة الذهب)

استخدم الذهب كعملة دولية منذ العصور القديمة لدى الفرس واليونان والرومان وغيرهم. إلا أنه في سنة 1717م، أنشئت أنشأت إنجلترا عملة مالية مدعومة بالذهب، بسعر صرف ثابت. واستمرت بشكل أو بأشكال متنوعة حتى بداية الحرب العالمية الأولى سنة 1914، هذا النظام النقدي يعرف بنظام قاعدة الذهب، وهو نظام يتضمن كل شيء، من النقود الذهبية الفعلية. إلى استخدام العملة الورقية المدعومة بالذهب بمبالغ معينة، إلا أن هذا النظام النقدي احتل مكانة كبيرة في تاريخ الذهب كعملة في المرحلة الثانية من الثورة الصناعية، فهي فترة لم تشهد أي تضخم، بل ساد فيها نوع من الاستقرار الاقتصادي، وإن كانت قد شهدت انكماشاً اقتصادياً حميداً ما بين فترة وأخرى، كنتيجة

للتطورات التقنية والتكنولوجية المتلاحقة للثورة الصناعية، التي زادت من الإنتاج ورفعت مستويات المعيشة وتدني البطالة، هاته المرحلة تسمى بعصر العولمة الأول.

2. ظهور وتطور البنوك المركزية:

لقد نشأت البنوك المركزية بعد نشأة البنوك التجارية التي ظهرت قبل القرن السابع عشر، وذلك لعدم حاجة الظروف الاقتصادية آنذاك إليها، ولأن البنوك التجارية كانت تقوم بالإضافة إلى قبول الودائع وتقديم القروض، بإصدار النقود، لكن إفراط بعضها في الإصدار النقدي تسبب في أزمات مالية أثرت سلبا على اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها، مما أدى إلى إنشاء بنك يتولى إدارة عملية إصدار النقود، وهذا حتى يتمكن من التحكم في عرض النقود، وكما يعود السبب في نشأة البنوك المركزية أيضا إلى رغبة حكومات بعض الدول في الاقتراض من بعض البنوك فرأت أنه من الأفضل التعامل مع بنك واحد وأصبح فيما بعد هو البنك المركزي، وأول بنك مركزي أنشأ هو البنك السويدي 1688، تلاه بنك إنجلترا عام 1694. والذي تعتبر منشأته البداية الحقيقية لنشأة البنك المركزي، لأنه أول من طبق وظائف البنك المركزي، وكان الغرض الرئيسي من إنشائه هو تقديم القروض للحكومة، ثم تطورت وظائفه بعد ذلك إلى أن صارت كما هي معروفة حاليا، وكانت هذه البنوك تعرف عند نشأتها بأنها بنوك إصدار وبنوك تداول، ثم توالى نشأة البنوك المركزية بداية في أوروبا إلى أن انتشرت عبر العالم.

أنشئ بنك فرنسا المركزي عام 1800. وكان مرتبطا ارتباطا وثيقا بالحكومة منذ نشأته، وتأسس بنك هولندا عام 1814، ثم كل من بنك النرويج. وبلجيكا وإسبانيا خلال السنوات 1817، 1850، 1856، على التوالي.

3. ظهور النقود الورقية:

بعد تطور العمل المالي المصرفي وتطور البنوك التجارية ودورها الاقتصادي، من خلال عدة مراحل من مرحلة الإبداع لدى الصاغة. إلى مرحلة تظهير إيصالات الصاغة في المبادلات التجارية، دون الحاجة إلى الرجوع إليهم، وبعد تطورات عدة منها ظهور البنوك المركزية. والتحول من اختيارية قبول أو رفض

إيصالات الودائع لدى الصاغة والبنوك التجارية، وصلت الإيصالات إلى مرحلة الفرض القانوني لها، وعليه بعد النجاح الذي حققته عملية تظهير الإيصالات-النقود الورقية القابلة للتحويل إلى ذهب- ظهرت النقود الحكومية القانونية، ذات السعر القانوني، وأعطتها قوة إبراء قانونية للذمة المالية، وكان أول ظهور للنقود الورقية المعروفة الآن سنة 1833م في إنجلترا، ثم تلتها فرنسا سنة 1877م، إلا أن هاته النقود كانت قابلة للتحويل إلى ذهب، ومع مرور الوقت أصبحت غير قابلة للتحويل، على اعتبار أنها تستمد قوتها المالية من القانون-من خلال استنادها إلى أنظمة الإصدار النقدي المعتمدة لدى الدول.

4. تطور الخزينة العمومية وفصل مالية الدولة في أوروبا:

إن الفصل بين ثروة الدولة وثروة الحاكم يرجع إلى الدولة الإسلامية الأولى (الخلفاء الراشدين)، أما في فرنسا، فقد بدأ فيه الفصل منذ عهد ملكها فيليب أوغست (1180-1223)، ويعود الفصل إلى نيكر -وزير مالية لويس السادس عشر في تنظيم الخزينة على أساس موحد ومبسط، ومتدرج في المسؤوليات عام 1777. أما التوسع وظائف الخزينة العامة، فقد جاء مع الحرب العالمية الأولى بقصد التوسع في الإنفاق دون تغطية موازية للإصدار النقدي واضطرار الخزينة للاستدانة، وبالتالي، اللجوء إلى سوق رؤوس الأموال .

5. التحول إلى نظام التمويل المباشر-ظهور وتطور دور البورصة في الاقتصاد-

تعود كلمة البورصة إلى القرن 15 ميلادي نسبة إلى عائلة. فاندر بورس. التي كانت تملك فندقا كان يجتمع فيه التجار القادمين من فلورنسيا إلى مدينة بريج البلجيكية، والذي كان يؤمه التجار من كافة المناطق حيث تطورت التعاملات فيه، ونظرا لعدم اصطحاب التجار بضائعهم معهم كانت تتم الارتباطات في شكل عقود وتعهدات، ومن ثم استبدلت البضائع الحاضرة بالتزامات مستقبلية قائمة على الثقة المتبادلة بين الأطراف المتعاملة.

وأول بناء أن أنشأ للبورصة وعرف بهذا الاسم هو بناء مدينة Amers في بلجيكا عام 1460 وفي هذا الصدد، يجب أن نشير إلى أنها قامت عام 1652 بنشر تسعيرة الأسعار المسجلة، ثم تلتها بعد

ذلك ظهور العديد من البورصات في أوروبا . حيث تعتبر مدينة ليون بفرنسا أول من نظمت بورصات للقيم، ثم جاءت بورصة تولوز بباريس عام 1549-1563 ثم بورصة روما بإيطاليا عام 1566، لتأتي بعد ذلك بورصة بوردو بفرنسا ثمانية سنوات بعد ظهور بورصة باريس، ثم ظهرت بورصة أمستردام بهولندا عام 1608 وفي بال عام 1683 وفي فيينا عام 1762 أما في بريطانيا فظهرت بورصة لندن عام 1773. وفي نيويورك عام 1792 التي تعتبر أهم بورصة للقيم في العالم نظرا لحجم التبادلات اليومية.

ومن أقدم البورصات التي أنشئت، بورصة أنفر بأمستردام، فرانكفورت. برشلونة. ليون. تولوز ويرجع تاريخ إنشائها إلى القرن السادس عشر. بورصة عقود نيويورك عام 1893. وليفربول عام 1873 . ونيو أورليانز عام 1880. وبورصة الإسكندرية عام، وبورصة القاهرة عام 1890. وحتى القرن التاسع عشر كانت عمليات التبادل والاتفاقات التجارية وعمليات البنوك والبورصات تختلط فيما بينها من الناحية العملية في نشاط واحد. هذا وقد عرف العالم نوعين من البوصات، أحدهما بورصة الأوراق المالية، وتتعلق بالتعامل على الأسهم والسندات، والأخرى بورصة التجار .ويقتصر التعامل فيها على المنتجات الزراعية والصناعية.

6. التخصص وتقسيم العمل الدولي:

إذا كان اصطلاح الاقتصاد الدولي يعبر عن أهمية العلاقات الاقتصادية بين الدول في مرحلة رأسمالية التجارة، فإن التخصص وتقسيم العمل الدولي ظهر إبان الثورة الصناعية والانتقال إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر، حيث تزايدت العلاقات الاقتصادية وظهرت الحاجة إلى تنظيم هذه العلاقات بين الدول فظهر مفهوم النظام الدولي.

■ المرحلة الثانية 1830-1875

شهدت هذه المرحلة بدورها العديد من الاختراعات، ناهيك عن تطوير وتحسين العديد من الاختراعات السابقة. إلا أن أهم حدث في هذه المرحلة هو استعمال الطاقة الكهربائية وطاقة البترول في الجانب التقني،

أما في الجانب الاقتصادي، فكان تطور النظام النقدي -قاعدة الذهب- الذي استمر إلى غاية بداية الحرب العالمية الأولى، وعليه، فإننا نوجز هاته التطورات على النحو الآتي:

I. في الجانب التقني

شهدت المرحلة الثانية من الثورة الصناعية العديد من التطورات في الجانب التقني، إلا أننا هنا نركز على ميدان الصناعة النسيجية، بالإضافة إلى الطاقة الكهربائية وغيرها، وذلك على النحو الآتي:

◀ في هذه المرحلة، أصبحت الصناعة تسير قدما نحو الرقي على أسس وقواعد سليمة وبدء عصر الإنتاج الكبير في الصناعة بحيث تعدت هذه النهضة الصناعية حدود إنجلترا إلى بقية أنحاء أوروبا، ثم إلى أمريكا.

◀ وصلت صناعة النسيج من قطن وصوف إلى درجة كبيرة من الإتقان، وأخذت الآلات تحل محل الأيدي العاملة في مختلف المجالات اليدوية الأخرى، كصناعة الأحذية والطحن والغسيل.... الخ.

◀ في ميدان الكهرباء، والمحركات الكهربائية، استطاع المهندس لنوار أن يخترع محركا يشتغل بالبترو، وتوصل العالم البلجيكي فرانيم إلى اختراع المولد الكهربائي، واخترع العالم الألماني (ديزل) المحرك الذي يحمل اسمه، ومن ذلك تقدمت هندسة الكهرباء. وهكذا اخترعت السيارة عام 1885. والطائرة عام 1908.

واستمرت حركة الاختراعات تنمو وتتطور في القرن العشرين وما تزال تسير وتتطور بسرعة مدهشة.

II. في الجانب الاقتصادي

شهدت المرحلة الثانية من الثورة الصناعية العديد من التطورات الهائلة في الجانب الاقتصادي، والتي ما يزال تأثيرها إلى غاية يومنا هذا، هذه التطورات، المفصل بعضها منها على النحو الآتي:

1. زوال النظام النقدي -نظام المعدنين-

يعاني نظام المعدنين النقدي من اختلال خطير في ثنياه، شكلت مع مرور الزمن بدور زواله، إذ أن النظام يقوم على شرط التوفر علاقة ثابتة بين الذهب والفضة، حتى لا تصادف قيمتين مختلفتين لسلعة معينة، فيما لو تمت تسوية بمعدن معين، وبما أن الحفاظ على هذه العلاقة أمر صعب التحقق، فإن هذا سيؤدي إلى تغيير العلاقة التبادلية بين المعدنين، ناهيك عن الشروط الأخرى لضمان استمرار النظام النقدي، وعليه فقد سمي هذا النظام بالنظام الأعرج، ويعود تاريخ بداية زوال هذا النظام إلى

سنة 1890. حيث أدى تدهور قيمة الفضة إلى اختفاء الذهب من التداول. الأمر الذي عجل بزوال نظام المعدنين لدى الدول واحدة تلو الأخرى، والإبقاء على نظام المعدن الواحد -قاعدة الذهب-

2. ظهور التمويل الدولي المباشر وغير المباشر:

تميزت المرحلة الثانية من الثورة الصناعية، والتي تسمى بعصر العولمة الأول بالتحسينات التكنولوجية في مجالي الاتصالات والنقل، بحيث تمكن المصرفيون في نيويورك من الاتصال مع شركائهم في لندن، كما اختصر الزمن بين المراكز المالية آنذاك إلى سبعة أيام، وعلى الرغم من أن هذه التحسينات لم تكن واسعة الانتشار، إلا أنها سهلت التجارة العالمية والعمل المصرفي، ناهيك عن تطوير السوق المالي، من خلال ظهور السندات والأسهم العابرة للقارات، تصدرها الأرجنتين ويتم الاكتتاب فيها في لندن، لتشتريها أمريكا، هذا الأمر خلق شبكة كثيفة من الأصول المترابطة والديون، وهو ما يسمى في يومنا هذا سندات الأورو دولار -أي السندات المقومة أو المتداولة بغير العملة المحلية.

3. ظهور مفهوم رؤوس الأموال الساخنة .

يقصد برؤوس الأموال الساخنة حركة الأموال الدولية تبعا لفروقات أسعار الفائدة وأسعار الصرف، بغرض المضاربة وتحقيق الأرباح، في المرحلة الثانية من الثورة الصناعية، لم تكن حركة رؤوس الأموال أمرا شائعا بين مجموعة الدول التي انضمت إلى النظام النقدي -قاعدة الذهب- إلا أنه وبعد التطورات السابقة الذكر، التقنية والاقتصادية على حد سواء ظهرت رؤوس الأموال الساخنة، التي تتحرك على المستوى الدولي بغرض المضاربة وتحقيق الأرباح.

4. تطورات اقتصادية أخرى:

ما يميز المرحلة الثانية من الثورة الصناعية في الجانب الاقتصادي أيضا، هو عدم التلاعب التنافسي بأسعار الصرف، إذ أن النظام النقدي قاعدة الذهب وفر نوعا من الاستقرار في أسعار صرف العملات فيما بينها، بحيث أن استنادها إلى الذهب مكن من تثبيت أسعار الصرف لكل العملات، وعليه فإن هذا التثبيت أدى إلى تلافي العديد من مشاكل موازين المدفوعات، ناهيك عن ارتفاع حركة رؤوس

الأموال والعمالة والأفراد على المستوى الدولي، وشهدت الدول القليلة من النزاعات في شأن السياسة، كما لعبت المضاربة دور عامل استقرار، وتم التكيف بسرعة للأزمات الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى وفرة في السيولة، ناهيك عن الثقة العامة والخاصة الكبيرة بالنظام النقدي العالمي - قاعدة الذهب - كما أن جل الدول شهدت استقرارا في معدلات التضخم، كما شهدت هذه الدول نموا طويلا الأمد في الإنتاج الصناعي والفلاحي والخدمي، ناهيك عن انخفاض البطالة، وعليه، فإنه يمكننا القول أن المرحلة الثانية من الثورة الصناعية، إلى غاية بداية الحرب العالمية الأولى، شكلت العصر الذهبي بعبارات النمو غير التضخمي، المقرون بازدياد الثروة والإنتاج في عالم الصناعة وإنتاج السلعة.

خامسا: نتائج الثورة الصناعية

كان للثورة الصناعية العديد من النتائج يمكننا ذكرها على النحو الآتي:

1. الحركات الاستعمارية:

تمثل الثورة الصناعية بحق قفزة نوعية متميزة للإنسانية، إلا أنها كانت في نفس الوقت بداية لمرحلة اغتراب ومعاناة جديدة لجزء كبير من الجنس البشري، بسبب النهب المنظم الذي تعرضت له كثير من بلدان العالم من قبل الدول الصناعية آنذاك، فيما يعرف بالاستعمار الأوروبي للبلدان المتخلفة، حيث ضاعفت الدول الأوروبية نشاطها الاستعماري للبحث عن أسواق جديدة لتصريف إنتاجها الصناعي، وللسيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية لصناعتها، وبذلك اشتد التنافس بين الدول الأوروبية على الاستعمار منذ منتصف القرن التاسع عشر، إلى أوائل القرن العشرين، في كل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، هذه المهجمة الاستعمارية، لم تكن نتيجة للثورة الصناعية بقدر ما كانت نتيجة للنظام الرأسمالي الذي أفرز مشاكل استعصى حلها محليا فعمدت الدول الأوروبية التي كان يتحكم في توجيه سياستها الرأسماليون ورجال الأعمال إلى تبني سياسة التوسع الاستعماري لحل مشاكلها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية على حساب الشعوب الأخرى في إفريقيا وآسيا خاصة.

كان من أثر الثورة الصناعية، التي كانت ما تزال مستمرة في تقدمها، توسع الدول الأوروبية الاستعمارية بحثا عن المواد الخام، وسعيا لإيجاد أسواق لمنتجات تلك المصانع، وبما أن هذه المواد متوفرة بكثرة في

قارتي إفريقيا وآسيا وبما أن القارتين كانت بمثابة أسواق ضخمة للسلع الأوروبية كالأسلحة والملابس والحديد، فقد أصبحت هدفا للتوسع الاستعماري الأوروبي، ونسبة لهذه الأسباب مجتمعة سارعت الدول الأوروبية بصفة رئيسية وخاصة فرنسا وإنجلترا إلى إقامة العديد من المستعمرات في هاتين القارتين، وخلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الميلاديين أصبحت معظم بلدان إفريقيا ونحو ثلث أقطار آسيا، مستعمرات أوروبية.

هاته الحركة الاستعمارية الكبيرة غالبا ما وضعت الأسباب الاقتصادية في المقدمة من أجل تفسير التوسع الاستعماري الذي قامت به الدول الأوروبية، فيقال أن أوروبا بحاجة إلى تأمين تزويدها بالمواد الأولية وإلى إيجاد الأسواق لمنتجاتها وحتى لرأسمالها، بحيث أصبح التوسع الاستعماري ضروري لاقتصاد أوروبا، إذ أنه لا شك أن عدة مواد أولية لا يمكن إيجادها إلا خارج القارة الأوروبية، وبعد عام 1879، بدا البحث عن الأسواق محركا قويا، فقد اجتاحت أوروبا المستعمرات من أجل أن توظف الرأسمالية التي جمعتها بكثافة، ومن الواضح أن الأسواق المالية لباريس، لندن وبرلين وفرانكفورت عرفت كيف تقوم في أوروبا أو في المستعمرات بعمليات مثمرة جدا، ولكن الجميع استخدم السلاح المالي من أجل تحقيق الخطط الإمبريالية.

2. تجدد وتطور الحركة العلمية والثقافية:

لقد كانت بداية انتقال أوروبا من الزراعة إلى الصناعة في القرن الثامن عشر بعد الثورة التي سجلتها الآلة البخارية، وجاءت هذه النهضة وليدة التمدن الحضاري بشكل عام، كنتيجة لأفكار التنوير القائمة على العلم والعقلانية، وفتح المجال واسعا لهذه الصناعة بخاصة أمام وجود الأسواق الاستعمارية في جنوب شرق آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. ومع تطور حركة الطباعة والتي مهدت الأجواء لتسلط السلطة السياسية، تميزت هذه المرحلة بإشاعة التعليم. فتم تأسيس الجامعات والمدارس، وأصبح العلماء موظفين فيها يقدمون خبراتهم وتجاربهم في تعليم الأجيال وإعدادها، وقد سمح هذا التوجه إلى تأصيل النظريات العلمية التي مهدت الطريق إلى انتظام العلم في أنساق معرفية وفي قوانين دقيقة، وزاد من هذا التوجه نمو الحرية الفردية التي طبعت الفرد الأوروبي خاصة بعد سقوط الأنظمة الديكتاتورية بتدعيم

من الحركات العلمية والثقافية التي شهدت نشاطا منقطع النظير، وكنتيجة لهذه التطورات أصبح الكتاب والمعلومات جزء أساسيا في الحركة العلمية الجديدة فاعتمد العلماء على إعداد بحوثهم بالآلة فتعززت المكتبات الجامعية والعامّة بشكل كبير بالأرصدة الوثائقية الهائلة، مما عزز هذا الانتشار من سيطرة طبقة العلماء والتجار.

3. الابتكار، وتحسن الإنتاج، ووضوح في دور الدولة:

إن الانتعاش الاقتصادي الذي نتج عن الثورة الصناعية في أوروبا أدى إلى التوسع الهائل في الإنتاج والاستهلاك، مع بناء للمؤسسات الرأسمالية العملاقة التي ساعدت على نشوء ظاهرة الاستعمار بحثا عن الأسواق والمواد الخام، حيث كثرت الأفكار المبتكرة والاكتشافات العلمية التي أدت إلى تغيير جذري في وسائل الإنتاج وظهور المؤسسات المالية العظمى، فزاد تمسك الأفراد بمبدأ الاقتصاد الحر وحثوا السلطات المختصة على عدم التدخل بأي صورة من الصور لتنظيم القطاع الخاص أو الدخول في منافسة معه في مجال نشاطاته التقليدية، لأن ذلك غالبا ما يؤدي، في رأيهم، إلى عرقلة هذا النشاط. مما يحول دون الوصول إلى أهدافه النهائية المتمثلة في ازدياد ثروات القائمين عليه، مما يساعد على تحقيق الصالح العام ولو بصورة غير مباشرة، وقد ضيق آدم سميث وبعض المفكرين والسياسيين وظائف الدولة، وعمدوا على حصرها في وظائف تقليدية لا تتعدى حفظ الأمن، والنظام والدفاع الخارجي، مع القيام ببعض الأشغال العامة مثل شق الطرقات وتعبيدها، بناء الجسور... الخ.

4. تطور متزايد للأنظمة المالية للتمويل:

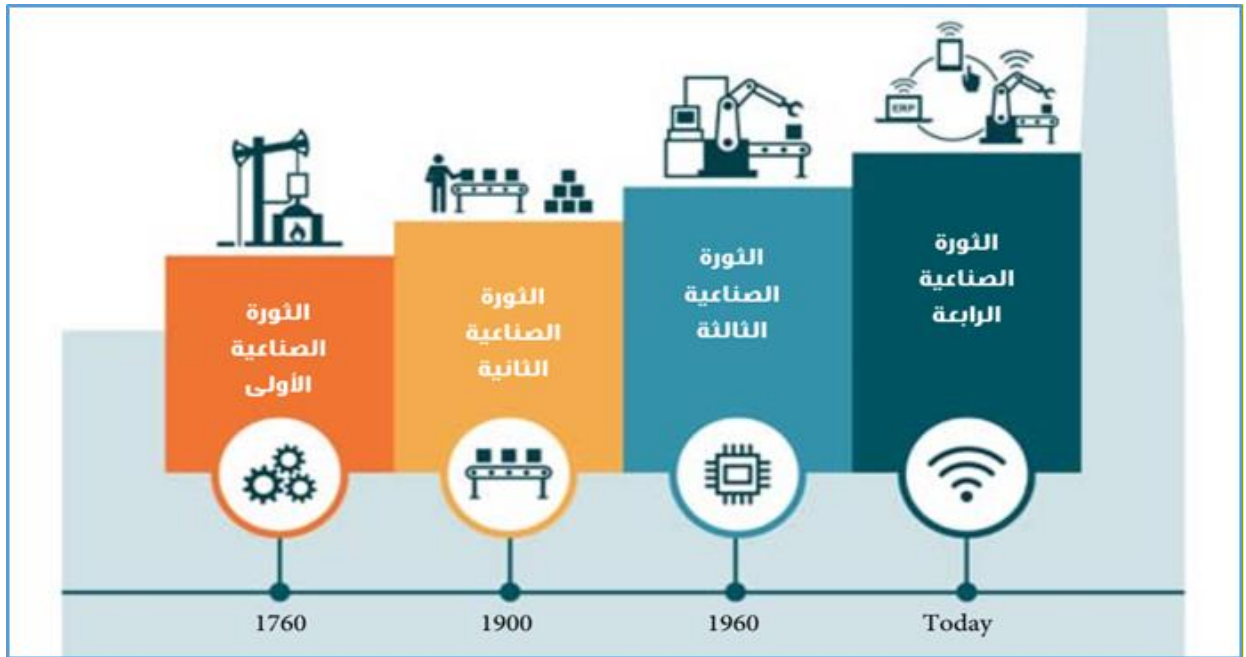
استلزم شراء الآلات الحديثة وإقامة المصانع الكبرى، وتشغيل الأعداد الكبيرة من العمال، وشراء المواد الأولية وظهور رؤوس الأموال، وقيام طبقة رأسمالية والشركات الرأسمالية فأدى إلى تطور نظم المصارف والبنوك، فظهرت الرأسمالية الصناعية ممثلة في الأسهم والشركات والمصانع إلى جانب الرأسمالية الزراعية والرأسمالية التجارية.

5. ظهور طبقة العمال ووضعيتهم:

أدى قيام المصانع وانتشارها إلى نمو الرأسمالية الصناعية وظهور أقلية من الرأسماليين والبرجوازيين الأثرياء تقابلهم طبقة العمال التي تتقاضى أجورا زهيدة فساءت وضعيتها الاجتماعية في غياب حماية الدولة لها الأمر الذي أدى إلى ظهور نقابات عمالية تسعى إلى تحسين ظروف عمل الطبقة الشغيلة، كما ظهرت نتيجة لذلك الأفكار الاشتراكية المنددة بالاستغلال والداعية إلى الثورة ضد النظام الرأسمالي، فاندلعت ثورات في أوروبا خلال القرن التاسع عشر، الأمر الذي دفع الحكومات إلى التدخل لتحسين ظروف العمال تجنبا للثورة.

سادسا: الثورات الصناعية الأربع.... إطلالة تاريخية¹⁰

إن المتتبع لتاريخ الاكتشافات والاختراعات العلمية يلاحظ ملمحين بارزين: أولهما: أن ثمة تحولا جذريا حدث في آلية حدوث هذه الاكتشافات والاختراعات؛ ففي الماضي كانت تتم على يدي شخص واحد، أما اليوم فإنها ثمرة جهد جماعي، يقوم على نتاج عدد لا يحصى من العلماء السابقين. والثاني: أن المسافة الزمنية بين تواريخ حدوث الاكتشافات والاختراعات العظمى ضاقت فجوتها حاليا عما كانت عليه بالأمس. فبينما استغرق الأمر قرونا طويلا للانتقال من مرحلة الزراعة إلى عصر الصناعة، فإننا نعيش الآن في ضوء اكتشافات واختراعات جديدة لا يفصلها زمنيا إلا بضعة أعوام أو أشهر معدودات. ولعل استقراء تاريخ الثورات الصناعية التي مرت بها البشرية في العصر الحديث يؤكد ذلك.



1. الثورة الصناعية الأولى

كما أشرنا إليه سابقاً فإن مؤرخو العلوم يرون أن الثورة الصناعية الأولى بدأت ولادتها رسمياً في بريطانيا عام 1760 عندما أُخترع المحرك البخاري. ومع أن هذا الاختراع يُنسب إلى الإسكتلندي (جيمس واط)، فإن هناك من سبقوه ومهدوا له الطريق لهذا الاختراع. وقد فصلنا فيما سبق الثورة الصناعية في أوروبا (الثورة الصناعية الأولى) انطلاقاً من التعريف والأسباب والمراحل وصولاً إلى النتائج.

2. الثورة الصناعية الثانية بدأت الثورة الصناعية الثانية رسمياً في عام 1900، مع اختراع محرك الاحتراق الداخلي. وقد أسهمت جهود علماء سابقين في التمهيد لهذه الثورة. فثمة أجزاء مختلفة من منظومة محرك الاحتراق الداخلي تم اختراعها أو وضع أسس تصميمها من قبل. فذراع التدوير الآلية، مثلاً، وصفها (بنو موسى)* في كتاب الحيل وعمود الحدبات (عمود الكامات) اخترعه (الجزري). وفي عام 1798، بنى (جون ستيفنز) أول محرك احتراق داخلي أمريكي يعمل بذرّاع التدوير المزدوجة. وفي عام 1823، حصل (صامويل براون) على براءة اختراع لأول محرك احتراق داخلي صالح للتطبيقات الصناعية. وفي عام 1826، حصل (صمويل موري) على براءة اختراع للمفحم (الكاربريت). وفي عام 1885، نجح (كارل بنز) في ابتكار محرك احتراق داخلي يعمل بالغازولين. وفي الوقت نفسه، نجح (غوتليب دايمر) على انفراد، في ذلك أيضاً.

* بنو موسى: أشقاء ثلاثة أسسوا أول فريق علمي في التاريخ الإنساني، وكانوا بمثابة ظاهرة علمية لمعت في سماء الحضارة الإسلامية خلال القرن الثالث الهجري وهم أبو جعفر محمد بن موسى بن شاعر، وأحمد والجنس، وقد برع الثلاثة في علوم الهندسة والجغرافيا والميكانيكا والفلك والفيزياء. كان أبوهم عالماً كبيراً في علوم الرياضيات والفلك، واشتهر بحساباته الفلكية المتميزة، وكان مقرباً من الخليفة العباسي المأمون، وقد توفي مبكراً، وعهد بأولاده الثلاثة - وكانوا صغارا - إلى المأمون الذي تكفل بتعليمهم وتربيتهم، وعهد بهم إلى حاكم بغداد اسحق بن إبراهيم المصعب الذي كان يسمي نفسه «خادماً لأبناء موسى» من كثرة ما كان المأمون يوصيه بهم، وعهد اسحق بن إبراهيم بأبناء موسى إلى شخصية علمية بارزة في بغداد آنذاك، وهو يحيى بن أبي منصور مدير بيت الحكمة ببغداد وأحد علماء الفلك، ونشأ الإخوة نشأة علمية خالصة في ذلك الصرح العلمي الضخم حتى أصبحوا من أساطين العلم والمعرفة في تاريخ الحضارة الإسلامية. وتعاون الإخوة فيما بينهم في البحوث والدراسات، وأسسوا أول فريق علمي في التاريخ، وبلغ حد التعاون فيما بينهم إلى درجة يصعب معها التمييز بين العمل الذي قام به كل واحد منهم، وقد نبغ الثلاثة في الهندسة والرياضيات والفلك، والميكانيكا، وأسهموا في تطويرها بفضل اختراعاتهم واكتشافاتهم المهمة، وفي كل علم كان لهم العديد من الإنجازات. ففي مجال الميكانيكا اخترعوا عدداً من الآلات الفلاحية والنافورات، كما صنعوا عدداً من الآلات المنزلية، ولعب الأطفال، وبعض الآلات المتحركة لجر الأثقال، أو رفعها أو وزنها. وفي الرياضيات، كان لهم باع طويل، حيث استخدموا مفاهيم الرياضيات في أمور عملية ومجال الفلك، فحسب بنو موسى الحركة المتوسطة للشمس، ووضعوا تقويمات لمواضع الكواكب السيارة، ومارسوا مراقبة الأرصاد وسجلوها. ولكن الإنجاز الأهم لفريق بني موسى، هو قياس محيط الأرض، وهي المهمة التي كلفهم بها الخليفة المأمون، وترأس الفريق الأخ الأكبر، وضم إلى جانب الأخوين مجموعة من الفلكيين وعلماء المساحة، وجاءت النتائج دقيقة إلى حد بعيد، حيث توصل الفريق إلى أن محيط الأرض يساوي «66 ميلاً عربياً»، وهو ما يعادل «47.356 كم» مدار الأرض، وهي نتيجة مقاربة جداً للطول الحقيقي لمدار الأرض والذي عرف حديثاً، وهو «40.000 كم» تقريباً. من مؤلفاتهم كتاب «معرفة مساحة الأشكال البسيطة والكروية»، والذي يعد تطوراً مهماً لكتابي «أرشميدس» عن حساب مساحة الدائرة وعن الكرة والأسطوانة، وكتاب «قسمة الزوايا إلى ثلاثة أقسام متساوية»، الذي ترجمه جيرارد كريموني إلى اللاتينية، وكتاب «الشكل المدور والمستطيل»، وكتاب «الشكل الهندسي»، وكتاب «حركة الفلك الأولى»

ومما مهد للثورة الصناعية الثانية أيضا استخدام طريقة (بسمر)* لتصنيع الصلب، واكتشاف النفط وتكريره، حيث استخدم الغازولين والديزل في إدارة محركات السيارات التي تعمل بأحد نوعي محركات الاحتراق الداخلي. وأسهم اكتشاف (توماس إديسون)* للكهرباء في تفجير الثورة الصناعية الثانية، حيث شاع استعمال المصباح الكهربائي اعتبارا من 1880، وانتشر استخدام الكهرباء في المجال الصناعي على نطاق واسع.

ومع بداية القرن العشرين، دخل العالم عهد السيارة ذات المحرك التي شكلت تحولا جذريا في مفهوم المواصلات. كما شاع استخدام القطار ذي المحرك. وبعد ذلك توالى الإنجازات العلمية بظهور الهاتف والإذاعة والتلفزيون والطائرة.

وقد استفادت الثورة الصناعية الثانية من الطاقة الكهربائية في تعزيز الإنتاج الضخم، وكان ذلك أهم سماتها، وبدأ ذلك مع إبداعات (هنري فورد)* الذي ابتكر في عام 1908 خط الإنتاج الشامل لصناعة السيارات. واستمرت الثورة الصناعية في اختراعاتها تدريجيا، فدخل العالم عصر الميكنة بشكل موسع جدا، خصوصا بعد اكتشاف الخلايا الضوئية، وهو ما سهل عملية الإنتاج.

وقد أدت الثورة الصناعية الثانية إلى تغيير أنماط حياة الإنسان على وجه الأرض. فإلى هذه الثورة ينسب شكل النظام الاقتصادي الدولي الذي نعيشه حاليا. ويمكن القول إن هذه الثورة كانت اللبنة الأساسية لشكل النظم الاقتصادية الموجودة على مستوى العالم.

3. الثورة الصناعية الثالثة

بدأت هذه الثورة في عام 1960، واستمرت حتى عام 2000. وكانت للحواسيب والروبوتات اليد الطولى في قيادة هذه الثورة، التي عرفت بالثورة الرقمية. ففي مجال الحواسيب قام (جون أتاناسوف)

* هنري بيسمر (Henry Bessemer) هو مهندس ومخترع ورجل أعمال إنجليزي عاش في الفترة ما بين 19 يناير 1813 – 15 مارس 1898. ويشتهر لابتكاره عملية بسمر لتصنيع الصلب.
* توماس أديسون مخترع أمريكي، ولد في ولاية أوهايو عام 1847، ووصف بأنه الرجل الذي أضاع العالم بعد اختراعه المصباح الكهربائي في 21 أكتوبر/تشرين الأول 1879، كما اشتهر بلقب "صاحب الألف اختراع" لتسجيله نحو 1093 براءة اختراع؛ ليكون رابع أكثر المخترعين إنتاجا في التاريخ.
كتبت صحيفة نيويورك تايمز بعد وفاته "كل مصباح متوهج هو ذكراه، كل محطة كهرباء هي نصب تذكاري له، أينما وجد فونوغراف أو راديو، وحيثما يوجد فيلم صامت أو ناطق، يعيش أديسون".

في عام 1937 ببناء أول حاسوب رقمي إلكتروني. وفي عام 1946 شيد (جون فون نيومان) أول حاسوب يعمل بنظام الأرقام الثنائية. وفي العام نفسه، تم بناء الحاسوب (يونيفاك 1) الذي كان أول حاسوب للتطبيقات التجارية والحكومية.

ومن عام 1951 وحتى عام 1958، استمرت فترة ما يسمى بالجيل الأول من أجيال الحواسيب، وهو جيل اتسم بالاعتماد على الصمامات المفرغة في تشغيله. وقد أسهم ابتكار الترانزستور والرقائق الإلكترونية في الاتجاه إلى إنتاج الحواسيب الشخصية، حيث بُني أولها (المعروف بـسيمون) في جامعة كولومبيا. وقد طوّر (جون لينتز) هذا الجهاز، وأطلقت شركة (IBM) عام 1957.

وبعد عام 1958 ظهر الجيل الثاني من أجيال الحاسوب، وذلك عقب اختراع الترانزستور. وقد استمر هذا الجيل حتى عام 1964.

وفيما يتعلق بالروبوتات، فإنه يمكن اقتفاء جذورها إلى أجهزة آلية أُخترعت منذ عدة قرون، وأطلق عليها (الآلات الذاتية الحركة). ومن أشهر أمثلتها ما جاء في كتاب (الحيل للجزري)، فقد وصف العديد منها وشرح كيفية استعمالها.

وفي عام 1913، كان (جورج) George من أوائل الروبوتات التي ظهرت، وكان طيارا آليا. وفي عام 1948 اخترع (وليام غراي) والتر روبوتات إلكترونية بسيطة تُظهر سلوكًا أحيائيًا، وذات ثلاث عجلات.

وفي عام 1956، ظهر أول الروبوتات المخصصة لأهداف تجارية، حيث صممها (جورج ديفول الابن). وقد أُستخدِمَت في مصانع السيارات لرفع قطع ساخنة من المعادن.

ومع بدء الثورة الصناعية الثالثة في عام 1960 حدث تقدم كبير في مجال الروبوتات، حيث شاع تصميمها وإنتاجها لاستخدامها في مختلف الصناعات وفي وسائل المواصلات. ففي عام 1963، تم تطوير ذراع روبوتية لمساعدة المعوقين. وفي عام 1972 أكملت جامعة واسيدا بناء الروبوت (وابوت-1)، الذي أُعتبر أول روبوت ذكي ذي صفات بشرية. وفي عام 1994، ابتكر (جون أدلر) الروبوت (سيبرنايف) Cyberknife، الذي كان بإمكانه إجراء عمليات جراحية لإزالة الأورام. وفي عام

2000، ابتكرت (هوندا) روبوتها (أسيمو)، الذي كان قادراً على الجري والسير والتواصل مع البشر، والتعرف إلى الوجوه والبيئة والأصوات.

وفي عام 1964، عرض (دوغلاس إنغلبارت) نموذجاً أولياً للحاسوب الحديث، باستخدام الماوس وواجهة المستخدم. وفي العام نفسه، أتمت شركة IBM عائلة نظم 360، المزودة بالترانزستورات والدارات المتكاملة. ومنذ ذلك التاريخ بدأ جيل حواسيب الدارات المتكاملة، الذي عُرف باسم: الجيل الثالث، والذي استمر حتى عام 1970.

وفي عام 1971، ظهرت أولى الشرائح المتكاملة بواسطة شركة (إنتل) التي أستخدمت كمعالج دقيق. وكان ذلك إيذاناً ببدء عصر الجيل الرابع من أجيال الحاسوب، الذي استمر حتى عام 1990. وبعد ذلك، ظهر الجيل الخامس من أجيال الحاسوب أو الجيل الأول من الحاسوب الاستدلالي. وهكذا كانت الثورة الرقمية أساس الثورة الصناعية الثالثة، حيث أسهمت في تغيير أنماط الاقتصاد والحياة في مجتمعاتنا، وأسهمت في إدخال الحواسيب والروبوتات في معظم مناحي التصنيع والاتصالات والتعليم.

4. الثورة الصناعية الرابعة:

رسمياً، بدأت الثورة الصناعية الرابعة مع بداية الألفية الجديدة، ولا تزال هذه الثورة مستمرة حتى الآن. وهي ثورة قادها عدد من المحركات الرئيسية، تتمثل في: التقدم في مجال الهندسة الوراثية، والإنترنت، وابتكار الطابعات الثلاثية الأبعاد، والذكاء الاصطناعي، والعملات الافتراضية، وإنترنت الأشياء، وغيرها. وتتسم هذه الثورة بدمج التقنيات التي ظهرت قبل ذلك، بالشكل الذي تمحى فيه الخطوط الفاصلة بين المجالات الفيزيائية والرقمية والبيولوجية. وسنرصد بإيجاز هنا أبرز مجالات تلك الثورة لنبين الكيفية التي كانت عليها بداياتها.

أ- مجال الهندسة الوراثية:

في عام 1944، برهن عالم الجراثيم (أوزوالد أفري) أن جميع الكائنات الحية تحتوي على الجين (المورث) المعروف باسم الحمض النووي الريبوزي المنقوص الأكسجين. DNA. وفي عام 1953، توصل

(فرانسيس كرك) و(موريس ولكنز) و(جيمس واطسون) إلى تحديد تركيب جزيء DNA. وفي عام 1961، نجح (مارشال نيرنبرغ) في فك الشيفرة الوراثية، حين توصل إلى ترجمة المعلومات الجينية في الحمض النووي إلى بروتين.

وقد بدأت الإنجازات الكبيرة في مجال الهندسة الوراثية عام 1972، حين تمكن (هيربرت بوير) و(ستانلي كوهين) من ابتكار طريقة للاستنساخ الجيني الهندسي للجزيئات في خلية غريبة، وبذلك أمكنهما إجراء نقل مباشر لحمض DNA من كائن حي إلى آخر. وفي عام 1974، نجح (رودولف يانيش) في إنتاج أول حيوان معدل وراثيا في العالم (كان فأرا) من خلال إدخال الحمض النووي الأجنبي في جينته.

وفي عام 1976 ظهرت البكتيريا المعدلة جينيا التي أنتجت الهرمون المثبط لهرمون النمو (السوماتوستاتين).

وفي عام 1978، أُستخدِمت البكتيريا المعدلة وراثيا في إنتاج الأنسولين لاستعماله في علاج مرض السكر.

وفي عام 1983 تم إدخال جين مقاوم للمضادات الحيوية في التبغ، مما أدى إلى الحصول على أول نبات معدّل جينيا.

وفي عام 1984، نجح (ستين ولادسن) في استنساخ أول حيوان ثديي (ماعز)، مستخدما نواة

مستخرجة من خلية جنينية لماعز. وفي عام 1993، تم اكتشاف حمض (الرنا الميكروي)

microRNA. وفي عام 1996، نجح (إيان ولموت) وزملاؤه في معهد روزلين بأدنبرا في استنساخ

النعجة (دولي). وفي عام 1998، نجح الباحثون بجامعة (جونز هوبكنز) في تحفيز عملية التكاثر

للخلايا الجذعية البشرية بالمختبر. وفي عام 2000، انتهى العلماء في مشروع الجينوم البشري من

وضع مخطط أولي للخريطة الجينية البشرية. وفي العام نفسه، نشرت مجلة Science بحثًا عن الأرز

الذهبي المخصب بفيتامين (أ)، الذي كان أول طعام تم تطويره لزيادة قيمته الغذائية. وفي عام 2003،

تم نشر السلسلة الكاملة للجينوم البشري.

وحتى عام 2007، كان قد تم إنتاج أكثر من 2540 نوعا من النباتات المعدلة جينيا باستخدام الأشعة السينية. وبحلول عام 2010، كان عدد البلدان التي تزرع محاصيل تجريبية باستخدام التقنية الحيوية 29 بلدا.

وفي عام 2015، نجحت المختبرات الصينية في إنتاج قمح مقاوم للفطريات، وزيادة محصول الأرز.

ب- الإنترنت:

مع أن الميلاد الرسمي للشبكة العنكبوتية العالمية (الإنترنت) هو عام 1991، فإن هذا الإنجاز كان مسبقا بإنجازات أخرى مهدت له الطريق، وساعدت على جعله حقيقة ملموسة. ففي عام 1958 اخترعت شركة (بل) أول مودم Modem يسمح بنقل البيانات الرقمية عبر خط الهاتف.

وفي عقد الستينيات، نشأت الإنترنت في وكالة مشروعات الأبحاث المتقدمة التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، وذلك من خلال شبكة كانت تسمى (أربانت) . وفي عام 1971 تم ربط 23 حاسوبا بشبكة "أربانت"، ووقتذاك، تم إرسال أول بريد إلكتروني عبر هذه الشبكة. وفي عام 1972، سمح لعلماء من خارج مشروع وزارة الدفاع الأمريكية باستخدام تلك الشبكة.

وخلال الفترة من عام 1980 إلى عام 1989، قادت الأبحاث التي أشرف عليها السير (بيرنرز لي) في المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية (سيرن CERN) إلى تطوير شبكة المعلومات، ونتج عن ذلك ربط مستندات النص التشعبي (HTML) بنظام معلومات يُمكن النفاذ إليه من أي موقع على الشبكة. وفي عام 1989 أطلق (بيرنرز لي) برنامجه للعاملين في (سيرن)، وأسماه: الشبكة العنكبوتية العالمية (الويب). وفي عام 1991 وفر (بيرنرز لي) برنامجه لأي مستخدم، وبذلك وُلدت الشبكة العنكبوتية العالمية.

وفي عام 1993، أقرت منظمة (سيرن) جعل شبكة (الويب) في متناول الجمهور. وفي العام نفسه، أطلق (مارك أندريسن) أول متصفح للإنترنت. وفي عام 1996، كان أول هاتف محمول ذي اتصال بالإنترنت هو نوكيا 9000 كوميونيكيتور.

ومنذ مُتصف التسعينيات، كان لشبكة الإنترنت تأثيرٌ ثوريٌّ في الثقافة والتجارة والتكنولوجيا، وشمل ذلك ظهور التراسل الفوري وتطور البريد الإلكترونيّ والمكالمات الهاتفية ومكالمات الفيديو وانتشار مُنتديات النقاش والمدونات وشبكات التواصل الاجتماعيّ ومواقع التسوّق عبر الإنترنت. وبعد عام 2000 أصبحت البنية التحتية للإنترنت شبه ثابتة، وأصبح التطور واضحاً أكثر على مستوى البرمجيات والخدمات التي تقدمها شبكة الإنترنت، مما مهد لظهور مواقع التواصل الاجتماعي. وفي الفترة من 2007 فما بعدها، حدثت ثورة الهواتف النقالة التي وفرت الوصول إلى الإنترنت لكثير من أفراد المجتمع البشري، وسمحت لهم بتبادل المعلومات ومناقشة الآراء.

ج- الطباعة الثلاثية الأبعاد:

مع أن (يوهان غوتنبرغ) اخترع آلة الطباعة عام 1454، فإنها ظلت رديحاً طويلاً من الزمن ثنائية الأبعاد. وفي عام 1986 نجح (تشاك هل) في اختراع نظام التجسيم، فكان ذلك البذرة الأساسية لفكرة الطباعة الثلاثية الأبعاد، التي ابتكرها (إمانويل ساكس) في عام 1993. وقد استمر تطوير هذا النوع من الطباعة، إلى أن كانت الانطلاقة الكبرى لها في عام 2003. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت هذه التقنية تستخدم في صناعة المجوهرات، والأحذية، والتصميم الصناعي، والعمارة، والهندسة، والإنشاءات، والسيارات، والطائرات، وطب الأسنان والصناعات الطبية.

د- الذكاء الاصطناعي:

شهدت أبحاث الذكاء الاصطناعي انطلاقة متميزة في أوائل عقد الثمانينيات من القرن العشرين، وكان ذلك بعد النجاح التجاري «للنظم الخبيرة»، وهي أحد برامج الذكاء الاصطناعي التي تحاكي المعرفة والمهارات التحليلية للخبراء البشريين. وفي أوائل القرن الـ21، حقق الذكاء الاصطناعي نجاحات أكبر، حيث أُستخدم في استخراج البيانات، والتشخيص الطبي، ومعالجة اللغات الطبيعية، وتمييز الأصوات، وتمييز وتحليل الصور، وتداول الأسهم، والتحكم الآلي، والقانون، والاكتشافات العلمية، وألعاب الفيديو، وغيرها.

ه- العملات الافتراضية:

أسهمت الثورة الصناعية الرابعة في ظهور العملات الافتراضية، وازدهار عمليات التعامل بها عبر الإنترنت. ففي الفترة ما بين عامي 1998 – 2005 أطلق المهندس الصيني (وي دي) Wei Dai فكرة التشفير النقدي اللامركزي، مما أدى إلى ظهور عملة بيتكوين Bitcoin الافتراضية بعد ذلك. وفي يناير 2009، أُطلقت النسخة الأولى من هذه العملة. وهي عملة لا وجود فيزيائيا لها، ويتم تداولها واستخدامها كأى عملة أخرى للشراء عبر الإنترنت. ويعزى اختراعها إلى الياباني (ساتوشي ناكاموتو). وفي شهر فبراير 2010 بدأ أول تعامل عالمي حقيقي باستخدام البيتكوين. وعاما بعد عام، ازداد الإقبال على هذه العملة، وازداد عدد الشركات التي تقبلها في معاملاتهما. وبحلول عام 2016، أصبحت معظم مواقع الربح والاستثمار تتعامل بها.

و- إنترنت الأشياء:

ظهر مصطلح «إنترنت الأشياء» (IoT) (Internet of Things) في عام 1999، حين أطلقه (كيفن أشتون) من شركة بروكتر وغامبل. وفي عام 2004، تم اقتراح نموذج التفكير لبيئة التوصيل البيئي المستقبلية للأشياء. ومن خلال هذه البيئة، مكن إنترنت الأشياء الإنسان من التحكم بشكل فعال وسهل في الأشياء عن قرب وعن بُعد. فيستطيع المستخدم مثلاً التعرف إلى محتويات ثلاجته عن بُعد من خلال الإنترنت. كما يمكن للثلاجة نفسها أن تتصل بحاسوب إدارة مركز توريد مواد غذائية لإخطاره عما بها من نقص من المواد الغذائية لإرسالها. واعتباراً من عام 2016، تطورت تقنية إنترنت الأشياء، وأصبحت تطبيقاتها تشمل: الاتصال عن بعد بالسيارة، والتشغيل الآلي للأجهزة المنزلية الذكية التي تستخدم تقنية (واي فاي) WiFi للمراقبة عن بعد. وحالياً، يبلغ عدد الأجهزة التي تستفيد من هذه التقنية نحو 10 بلايين.

وهكذا، فإن التحولات التي نشهدها حالياً من خلال الثورة الصناعية الرابعة تُعدُّ حدثاً عالمياً متميزاً وإنجازاً عصرياً جديداً. وحجم تأثير هذه الثورة على كل مجالات الحياة متسع وعميق، سواء على المجتمعات أو الأفراد أو الأعمال أو الحكومات، فهي لا تغير فقط من آلية عمل الأشياء، بل تغير من الطريقة التي ننظر بها إلى أنفسنا. ومن شأن هذه الثورة أن تلقي بظلالها على كل مجالات الحياة

المحور الثالث: الوقائع الاقتصادية بعد الحرب العالمية الاولى

أولا: مؤتمر بروكسل 1920م وضرورة إنشاء البنوك المركزية لكل دولة

ثانيا: ظهور النظام النقدي "قاعدة السبائك الذهبية "

ثالثا: مؤتمر جنوة 1922 والتحول نحو قاعدة السبائك الذهبية

رابعا: أزمة انهيار المارك الألماني وخروجه من التداول النقدي

خامسا: استبدال المارك بالرنتمارك ثم بالرايخمارك الألماني سنة 1924:

سادسا: ظهور حرب العملات الأولى 1921-1936

سابعا: تعويضات الحرب، وإشكالية التعامل معها دوليا



الحرب العالمية الأولى (1914-1918) حرب بدأت أوروبية وانتهت عالمية، أشعل شرارتها طالب جامعي بعد اغتياله ولي عهد النمسا عام 1914، وانتهت بصراع عنيف لأربع سنوات شاركت فيه أكثر من 70 دولة، راح ضحيتها نحو 22 مليون إنسان، كما انتشر الفقر والبطالة والمجاعات في الدول المشاركة في الحرب في أوروبا، ودخلت دولها في أزمات مالية واقتصادية خانقة، فازدادت المديونية، وتراجعت هيمنتها الاقتصادية ومال ميزان القوة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

شكلت العديد من الوقائع الاقتصادية، مسرح الأحداث في أوروبا خاصة والعالم عامة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، كما أن هاته الفترة شهدت العديد من المؤتمرات واللقاءات الثنائية، كان لها عميق الأثر على الجانب الاقتصادي بالنظر لقرارها، وهو ما نوردته على فيمايلي:¹¹

أولا: مؤتمر بروكسل 1920م وضرورة إنشاء البنوك المركزية لكل دولة

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، ظهرت العديد من المشاكل الاقتصادية الناتجة عن التخلي عن النظام النقدي قاعدة الذهب، ما جعل ضرورة إيجاد نظام نقدي دولي ضرورة ملحة، ولذلك عقد مؤتمر في بروكسل سنة 1920م، من بين أهم توصياته هو ضرورة إنشاء بنك مركزي لكل دولة، تكون مهامه محددة في إصدار النقد القانوني، وضمان التقيد بالنظام النقدي الدولي، والسبب في منح الدولة حق إصدار الأوراق المالية إلى مصرف واحد، هو سهولة إشراف الدولة عليه وإزالة حالة الإفراط في الإصدار، وكذلك إدارة الحكومات لخطورة احتكار حق إصدار العملة من طرف مؤسسات مصرفية خاصة، لذلك اتجهت نحو مؤسسات مصرفية خاصة في حين أن عملية إصدار النقد تمس المصلحة العامة لذلك اتجهت معظم الدول إلى تأميم تلك البنوك المركزية وتم تأسيس نظام الصيرفة المركزية للولايات المتحدة الأمريكية عام 1913م وجاء المؤتمر الدولي المالي الذي عقد في بروكسل سنة م 1920 فأصدر توصية مفادها أنه على كل البلدان التي لم تؤسس مصرفا مركزيا بعد أن تبدأ في إنشائه بالسرعة الممكنة، ليس فقط من أجل تسهيل إعادة الاستقرار لعملائها ونظامها المصرفي، وإنما أيضا من أجل مصلحة التعاون الدولي ومنذ ذلك الوقت وإبتداء من تأسيس بنك الاحتياط الجنوب افريقي عام 1921، جرى بوتيرة عالية تأسيس بنوك مركزية في مختلف الدول.

ثانيا: ظهور النظام النقدي "قاعدة السبائك الذهبية"

نتيجة للتطور الكبير في التجارة الدولية، والتي صاحبها تحركات ضخمة للتدفقات النقدية والمالية بين الدول بعد الحرب العالمية الأولى، والتي تتطلب سيولة نقدية كافية، وهو ما لم تستطع البنوك المركزية تحقيقه من التغطية بالذهب، أدركت القوى النقدية العالمية "أمريكا، بريطانيا فرنسا" ابتداء من عام 1922 حتمية إعادة النظام النقدي الدولي وذلك بإعادة الاعتبار للذهب حتى يصبح أساس المعاملات، ولهذا واجهت هذه القوى

مشكلة ندرة الذهب وعدم كفايته من جهة، وضغط الطلب عليه من جهة أخرى، فخرجت بفكرة جديدة تحقق مزايا قاعدة الذهب فكانت قاعدة المسكوكات الذهبية.

يعمل هذا النظام في الدول التي تتوفر على استعداد تام من طرف الحكومة والبنك المركزي لشراء وبيع كمية من الذهب عند سعر معين كما هو محدد بالقيمة الذهبية لوحدة العمل، ونشأ هذا النظام نتيجة خوف الدول من عدم توفر رصيد كاف من الذهب لحاجة المعاملات التجارية في الداخل والخارج، خاصة بعد نمو النشاط الاقتصادي الداخلي والخارجي في العصر الحديث، وقصور موارد الدول المختلفة من عدن الذهب ورغبة الحكومات المختلفة في الاحتفاظ برصيد من الذهب لأغراض المعاملات الخارجية، فقد نشأت الحاجة الى نظام يقتصد في استخدام الذهب، وبالتالي اشترطت الدل حرية تحويل البنكنوت او أنواع العملات المختلفة الى ما يعادلها بقيمة الذهب ولكن في حدود لا تقل عن قدر معين، وذلك حتى تمنع عامة الافراد من الاقبال على طلبات التحويل هذه.¹²

يتميز نظام السبائك الذهبية عن سابقه قاعدة الذهب، في أنه يتميز بميزتين أساسيتين، هما على النحو الآتي:¹³

- اختفت العملة الذهبية من التداول ومنعها من التداول على المستوى المحلي، وبقيت العملة الورقية ذات القوة القانونية، إلا أن هاته الأوراق النقدية قابلة للتحويل إلى ذهب.
- يقضي هذا النظام بحصر الذهب وتعاملاته على مستوى البنك المركزي والحكومة، والبيع يكون في شكل سبائك ذهبية بوزن محدد لا يمكن تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب تحت هذا الحد المعين.

ومن خلال تطبيق هذا النظام اكتشفت السلطات النقدية ان نظام السبائك الذهبية عند تطبيقه في صورته السابقة، انه كان يتيح الفرصة لتسرب الذهب لاستعماله في أغراض لا تخدم المصلحة العامة كالمضاربة والاكتناز، ولهذا أدخلت تعديلات على هذا النظام الذي أصبح يطلق عليه "نظام السبائك المعدنية المعدل" وبناءا عليه تم تحديد الأغراض التي على أساسها يبيع البنك المركزي سبائك الذهب للجمهور، وبذلك أصبح هناك فحص دقيق لطلبات شراء الذهب من البنوك المركزية.

وكنتيجة لنظام السبائك الذهبية يمكن القول بان تطبيق هذا النظام كان مفيدا لأنه ساعد على تركيز الاحتياطي الذهبي في ايدي البنوك المركزية والحكومات، مما أتاح فرصة ادخال نوع من الإدارة النقدية في ظل هذا النظام الى جانب ممارسة قدر من الرقابة على حركات الذهب.

ثالثا: مؤتمر جنوة 1922 والتحول نحو قاعدة السبائك الذهبية

بعد الحرب العالمية الأولى اختلفت قواعد اللعبة الأساسية التي تضمن بقاء واستمرار قاعدة الذهب، وانطفأت نيران الحرب في نهاية عام 1918 بعد أن خرجت كل الدول عن قاعدة الذهب وإنهارت الأسواق المالية وانكمش حجم التجارة الدولية بشكل كبير، وتم وقف تحويل العملات الورقية إلى ذهب ومنع عمليات استيراد وتصدير الذهب واتجهت أسعار صرف العملات المختلفة إلى التقلب المستمر حيث سادت قاعدة غياب قاعدة الذهب، وتغيرت مراكز القوة الاقتصادية في العالم بظهور الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب كأكبر دولة دائنة وذات فوائض مالية كبيرة وأرصدة ذهبية ضخمة، وظهرت كذلك مشكلة تعويضات الحرب التي فرضت على ألمانيا من ناحية، ومشكلة الديون المستحقة للولايات المتحدة من ناحية أخرى وعليه سارعت الدول إلى عقد مؤتمر للإصلاح النقدي في جنوة 1922 وكانت الدعوة آنذاك إلى العودة لقاعدة الذهب، باعتبارها البديل الأفضل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي وتنشيط حركة التجارة الدولية، وكانت العودة لقاعدة الذهب تحت شكل تطبيق نظام السبائك الذهبية، وعادت إنكلترا بالفعل إلى قاعدة الذهب سنة 1925 وحددت سعرا للجنيه الإسترليني عند نفس مستواه في الفترة السابقة للحرب، كما عادت فرنسا إلى نفس القاعدة عام 1928، أم ألمانيا فقد دمر التضخم قيمة عملتها وثقل حملها بتعويضات الحرب واضطرت إلى تغيير عملتها عام 1923، ولجأت إلى عقد قروض خارجية ساعدتها على العودة إلى قاعدة الذهب سنة 1924، والتي سميت قاعدة الصرف بالذهب "السبائك الذهبية"، وهكذا عاد عدد كبير من الدول إلى قاعدة الذهب ولفترة محدودة حيث حل الكساد الكبير سنة 1929 وخرجت الدول تباعا عن الالتزام بقاعدة الذهب، وسادت الفوضى وفرضت معظم الدول مرة أخرى السعر الإلزامي لعملتها المحلية، وعمدت الدول إلى تعويم عملتها، حيث عمدت بريطانيا إلى تعويم الجنيه الإسترليني وخرجها عن قاعدة

الذهب سنة 1931 ويتبعها في ذلك عدد كبير من الدول فرنسا، أمريكا مع تخفيض عملتيهما، وقد خرج المؤتمر بالنقاط التالية:¹⁴

- التخلي عن قابلية تحويل الأوراق النقدية الى قطع ذهبية، وحصر هذه القابلية فقط بالسبائك الذهبية التي قد تستخدم من اجل تمويل الصفقات الكبرى؛
- الإقرار رسميا بقبول العملات (الصعبة منها) كاحتياطات الى جانب الذهب، تحتفظ بها البنوك المركزية؛ كل هذا يتطلب جود عملات رئيسية لها دور أكثر أهمية تسمى بالعملات المحورية اما العملات الأخرى تصبح عملات تدور حول هذه العملات المحورية. عملتين أهم المحورية، ولعل أهم عملتين تشكلان قطبي قاعدة الصرف بالذهب هما الجنيه الإسترليني في المقام الاول، لأنه كان يلعب دور القاعدة الدولية الضمنية تحت غطاء الذهب، بالإضافة أيضا الى الدولار الذي اصبح بعد الحرب العالمية الأولى ظاهرة جديدة بالكامل بعد تحول القوة الاقتصادية الى الولايات المتحدة الأمريكية.

رابعا: أزمة انهيار المارك الألماني وخروجه من التداول النقدي

يجمع الاقتصاديون أن للتضخم مزايا اقتصادية عديدة، فقطاع الأعمال يحركه دافع الربح فقط، وعليه فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار يحفز قطاع الأعمال على التوسع، إلا أن ارتفاع معدل التضخم الى مستويات كبيرة (ما يسمى بالتضخم الجامح) والذي يفوق نسبته 20% وبوتيرة متسارعة، تؤدي إلى انهيار قيمة النقد، وهو ما حدث للمارك الألماني بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، فقد خفض البنك المركزي الألماني قيمة المارك من خلال الطباعة الضخمة للأوراق النقدية، محدثا تضخما جامحا، بحيث فاقت الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الدائرة الحقيقية بأضعاف، وقد تم ذلك من خلال شراء سندات الخزينة العمومية، لتزويدها بالمال اللازم لسد العجز التمويلي المتزايد.

هدف هذا الخفض في سعر صرف المارك الألماني إلى اكتساب ميزة تنافسية للصادرات الألمانية، وكذلك لتشجيع السياحة والاستثمار الاجنبي، إلا أن عملية خفض قيمة المارك كانت من خلال طباعة كميات كبيرة من النقد دون وجود مقابلات للكتلة النقدية من جهة ومن جهة أخرى تخفيض إداري لصرف المارك مقابل العملات الأخرى، أدت إلى ظهور ضغوط تضخمية، م، بدأت في عام 1921 والتي ما فتئت ترتفع وترتفع،

إلى أن خرج التضخم عن السيطرة، بعدما تخلى البنك المركزي عن محاولة السيطرة عليه، وشرع في طباعة متسارعة للأوراق النقدية، وهو ما أدى إلى انهيار قيمة المارك الألماني وخروجه من التداول نهائيا سنة 1923.

خامسا: استبدال المارك بالرنتمارك ثم بالرايخمارك الألماني سنة 1924:

في سابقة نقدية لم يعرف لها التاريخ الاقتصادي الإنساني مثيلا، تم استبدال عملة المارك الألماني الذي انهارت قيمته بالرنتمارك، هذا الأخير تم تداوله جنبا إلى جنب مع المارك الورقي، وقد دعم بالرهونات وبالقدرة على فرض الضريبة على الممتلكات الفعلية لدعم قيمته النقدية والسيطرة على التضخم، وبعد انهيار المارك الألماني نهائيا بلغت قيمة الرنتمارك 3 تريليون مارك مقابل 1 رانتمارك، وقد شكل هذا الأخير حلا مؤقتا وسريعا، ليستبدل بعدها بأقل من سنة واحدة بالرايخمارك سنة 1924، خلاله العودة إلى قاعدة الصرف بالذهب، ليتم تدمير الثروة للمجتمع الألماني المدخرة بالمارك الألماني بعد خروجه من التداول نهائيا.

هناك من يرى بأن التضخم الجامح في ألمانيا من سنة 1921م، إلى غاية 1924 كان مفتعلا، من خلال الدخول في حرب عملات مع الدول المنتصرة من أجل تخفيض قيمة التعويضات، كما أن هذا الخفض في قيمة العملة الألمانية قد حقق أهدافا عديدة من الناحية السياسية نذكر منها:

- وحد الشعب الألماني في وجه المضاربين الأجانب، كما كشف عن نوايا فرنسا التوسعية في منطقة الروهر الاقتصادية الألمانية، وهو ما أعطى الحجة لألمانيا لإعادة التسليح.
- أن التضخم الجامح في ألمانيا أكسبها تعاطفا من الولايات المتحدة وبريطانيا، للتخفيف من مطالب التعويضات التي أقرتها معاهدة فرساي، بحيث أصبحت ألمانيا تطالب بمراجعة قيمة التعويضات، على اعتبار أن اقتصادها المنهار نتيجة التضخم لا يحتمل مثل هاته المبالغ الضخمة.
- استفاد الصناعيون الألمان وحصلوا ثروة كبيرة من هذا الانهيار للعملة، فقد سيطروا على الأصول الحقيقية كالعقارات وغيرها، مقارنة مع المستثمرين الأجانب الذين يفضلون المضاربة في البورصة والاستثمارات المالية كسندات الخزينة.

سادسا: ظهور حرب العملات الأولى 1921-1936

شكل الخروج عن قاعدة الذهب، والذي كان مرفقا بتخفيضات كبيرة لأسعار صرف العملات المختلفة السمة الأساسية للنظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الأولى، مما أثر بشكل كبير على حركة التجارة الدولية وأصبح نظام التعويم للصرف الأجنبي هو الأساس الذي ارتكز عليه النظام النقدي العالمي في فترة ما بين الحربين، وبما أن تخفيض قيمة صرف العملة المحلية له العديد من المزايا، فقد دخلت كل الدول بعد الحرب العالمية الأولى في عمليات خفض لقيمة صرف عملاتها مقابل العملات الأجنبية، إلا أن هذا الخفض كان بدرجة خطيرة، عرف فيما بعد بحرب العملات الأولى، والتي امتدت من 1921 إلى غاية 1936.

سابعاً: تعويضات الحرب، وإشكالية التعامل معها دولياً

شكلت تعويضات الحرب الكبيرة والقاسية التي فرضت على المهزومين، إشكالا على مستوى العلاقات الدولية، وعليه ولتلافي أي إجراءات أو أعمال من جانب واحد قد تعود بالعالم للحرب، فقد تم تشكيل عدة لجان من أجل تحديد وإعادة تقويم تعويضات الحرب، وكيفية تحصيلها وجدولها الزمني.

المحور الرابع: الأزمة الاقتصادية العالمية 1929

أولا: مفهوم الأزمة المالية

ثانيا: أزمة الكساد العظيم عام 1929

ثالثا: طرق معالجة أزمة الكساد العظيم لعام 1929

رابعا: نتائج أزمة الكساد العظيم لعام 1929



بورصة وول ستريت أشهر وأقوى بورصة مالية في العالم؛ تعرف أيضا ببورصة نيويورك حيث تمثل أحد معالم الرأسمالية الأميركية وقلب صناعة المال في أميركا والعالم.



صحيفة لندن هيرالد البريطانية تتحدث عن انهيار بورصة وول ستريت، يوم 24 أكتوبر عام 1929 والمعروف باسم "الكساد العظيم"، و"الخميس الأسود"

أولاً: مفهوم الأزمة المالية

الأزمة في اللغة تعني الشدة والقحط، ويقال: أزممت السنة أي اشتد قحطها. وفي اللغة الإنجليزية يعرف قاموس "ويبستر" الأزمة على أنها نقطة تحول للأحسن أو للأسوء، ويعرفها قاموس "أمريكان هيريتيج" بأنها وقت أو قرار حاسم أو حالة لا مستقرة تشمل تغييراً حاسماً متوقعاً.

ويعرفها قاموس "أكسفورد" بأنها نقطة تحول في تطور ما، وما يفسر نقطة التحول بأنها وقت يتسم بالصعوبة والخطورة والقلق على المستقبل وضرورة اتخاذ قرار محدد. أما بالنسبة للغة الفرنسية فيعرف قاموس "لاروس" الأزمة بأنها ظرف في غاية الصعوبة في حياة فرد أو مجموعة أثناء سير نشاط معين، كما عرفها أيضاً: بأنها حالة تتسم باضطراب واختلال عميق جداً.

ومن خلال هذا العرض السريع لتعريف الأزمة نجد أن معاجم اللغات المختلفة تتفق على أن الأزمة تكشف عن وجود صعوبة في الموقف.

أما مفهوم الأزمة اصطلاحاً: فهي حالة من التراجع الاقتصادي الحاد في الأسواق العالمية حيث تتمثل بامتناع المستهلكين عن شراء الخدمات والسلع لحين تعافي الاقتصاد¹⁵. وحسب الموسوعة الحرة ويكيبيديا فعرفت الأزمة فهي اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن بين الانتاج والاستهلاك.¹⁶

1. بيان مفهوم الأزمة المالية وتحديد الاختلاف بين الأزمة المالية والنقدية والاقتصادية

تعرف الأزمة المالية على أنها: "عبارة عن اضطرابات في الأسواق المالية، ويمكن تشخيصها من خلال الانخفاض الحاد في أسعار الأصول، وفشل في أسواق المال في الشركات المالية والشركات غير المالية. أي أنها مجموعة من حلقات الاضطراب المالي التي تقود إلى الاخطار - خاصة في الأسواق المالية، أو تسمح بالتدخل الرسمي لكبح جماح أو للسيطرة على هذه النتائج، ويجب في هذه الحالة أن نميز بين أزمة العملة أو الازمات المصرفية.¹⁷

إن الأزمة النقدية تنتج بصفة أساسية بسبب زيادة تكلفة الائتمان، وزيادة معدل الفائدة على القروض المحلية والقروض الخارجية، التي تحصل عليها الدولة، تزايد معدل التضخم بها، ويرتبط بذلك أسعار صرف

العملات المحلية والأجنبية. وقد تضع بعض الدول قيودا على اقراض الدول الأخرى بسبب فقدان الثقة في قدرتها على السداد مما الى أزمة سيولة، وتضطر الى مواجهة مديونيتها من خلال عائدتها الجارية، وينشأ عندئذ نوع من الازمات النقدية.¹⁸

أما الازمة الاقتصادية فهي اعم وأشمل من الازمة المالية والنقدية، حيث ان اهمال معالجة الازمة المالية او النقدية، او التهاون في المواجهة السريعة لها، يعني انهيار الثقة في القطاع المصرفي، وانتقال الازمة الى الاقتصاد الحقيقي وذلك يعني الركود وارتفاع معدلات البطالة، ومن ثم تحول الركود الى كساد. أي ان الازمة الاقتصادية تحتوي في طياتها مزيجا من الازمة المالية والازمة النقدية التي تتمثل مظاهرها في المضاربات على العملة، واضطرابات الجهاز المصرفي، وانخفاض معدلات الادخار، وإحجام الكثير من المقترضين عن سداد القروض للبنوك، مع ارتفاع معدلات التضخم، انخفاض الاستثمار، تؤدي هذه العوامل مجتمعة الى ظهور ازمة اقتصادية حادة في المجتمع، تنعكس اثارها على النمو الاقتصادي فينخفض كما ينخفض الطلب على السلع والخدمات، وأيضا تنخفض الصادرات.¹⁹

2. أشكال الازمات المالية: للازمات المالية العديد من الاشكال ويمكن عرض الأنماط التالية للازمات المالية:²⁰

أ- **الأزمة المصرفية:** هي نوع من الأزمات يتعرض فيه بنك أو عدة بنوك إلى تدافع شديد من جانب المودعين لسحب ودائعهم مع عدم القدرة على مواجهة طلبات السحب. وتظهر هذه الأزمات عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، فبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين، إذا ما تخطت تلك النسبة، وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك، وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت على بنوك أخرى، فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية.

ب- **أزمات العملة وأسعار الصرف:** تطورت نظريات أزمات العملة في عصرنا الحالي حيث تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهامها كوسيط

للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات، وتحدث تلك الأزمات عند اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي لانحيار سعر تلك العملة، وهو شبيه بما حدث في تايلاند وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا عام 1997.

ج- أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات": تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة "الفقاعة"، حيث تتكون الفقاعة عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالأسهم على سبيل المثال، هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل.

د- أزمات المديونية الخارجية: هي أزمات تعني أن بلدا او مجموعة بلدان أصبحت غير قادرة على خدمة ديونها الخارجية.

ثانيا: أزمة الكساد العظيم عام 1929

تعتبر أزمة الكساد الكبير أكبر وأهم فترة تدهور اقتصادي عرفها التاريخ الحديث، وتعتبر في القرن الحالي مؤشرا لقياس العمق الذي يمكن أن يهوي إليه الاقتصاد العالمي، والتي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية لنتشر بعدها إلى البلدان الصناعية الأخرى، واتسمت بمجموعة من الخصائص التي ميزتها عن غيرها من الأزمات السابقة، وكانت محل جدل ونقاش حول الظروف التي أدت إليها وكذا النتائج التي أفرزتها.

نتطرق فيما يلي إلى مفهوم الكساد الاقتصادي الذي وصفت به أزمة سنة 1929، وهو مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية، ثم بعدها نتطرق لأزمة الكساد العظيم لسنة 1929 بتعريفها، لنعرج بعدها الى الخلفية التاريخية للأزمة، والتي تعود لمؤتمرات الصلح بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

1. مفهوم الكساد، تعريف أزمة الكساد:

■ **مفهوم الكساد The Depression**: يقصد به وصول الاقتصاد إلى مرحلة الركود الاقتصادي ناتجة عن صدمة، سالبة مفاجئة، تسبب انهيارات اقتصادية متتالية، وعدم قدرة الاقتصاد على التعافي منها لسداسيين متتاليين.

■ **تعريف أزمة الكساد الكبير 1929**: هي أزمة اقتصادية في قطاعات الانتاج، النظم النقدية والمالية والتجارة الخارجية، التي أعقبت الازدهار والتوسع الاقتصادي للفترة 1924-1929، والتي نتجت عن إنحيار أسعار الأوراق المالية في بورصة وول ستريت في يوم الاثنين 28 أكتوبر 1929 م، وأدى ذلك إلى فقدان وخسارة المستثمرين في عمليات السوق تقدر بحوالي 200 مليار دولار، وإفلاس حوالي 3500 بنك في يوم واحد²¹، من ثم انتقلت إلى باقي القطاعات الأخرى، وبعدها إلى بقية دول العالم.

2. الخلفية التاريخية لأزمة الكساد العظيم وأسباب انفجارها

■ **الخلفية التاريخية لأزمة الكساد العظيم**: تعد أزمة الكساد أشهر الأزمات المالية التي عرفها العالم في القرن العشرين وأقواها تأثيراً، وجذورها تعود إلى نهاية الحرب العالمية الأولى حيث عرف الاقتصاد الأمريكي انتعاشاً كبيراً بين سنوات 1922-1929، نتيجة تدهور الاقتصاد الأوروبي من جهة وازدهار الصناعة الأمريكية بسبب استخدام أساليب التنظيم الصناعي الحديثة، كما عرف الاقتصاد الأمريكي ارتفاع في المردودية الفلاحية وزيادة حجم الاستهلاك بفعل زيادة وتحسن الدخل الفردي، رغم هذا الازدهار الاقتصادي فقد عرف الاقتصاد الأمريكي نقاط ضعف هامة منها عدم مسايرة وتيرة الاستهلاك لضخامة الإنتاج، حيث اعتمد الاقتصاد الأمريكي كثيراً على القروض سواء بالنسبة للإنتاج أو بالنسبة للاستهلاك بسبب التسهيلات المقدمة من طرف البنوك في هذا المجال، انتشار المضاربات في البورصة بشكل حاد، حيث ارتفعت أسعار الأسهم ارتفاعاً كبيراً بشكل لا يتناسب مع الزيادة الحقيقية في أرباح الشركات، وفي يوم 24 أكتوبر 1929 والذي يعرف باسم الخميس الأسود تم طرح 19 مليون سهم للبيع دفعة واحدة فكان العرض أكبر بكثير من الطلب، مما أدى إلى هبوط

أسعار الأسهم بنسبة 13% وانهارت بذلك بورصة "وول ستريت"، ثم توالى الانهيارات في أسواق المال العالمية لتمتد آثار هذه الأزمة المروعة على الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكي.²²

■ أسباب الأزمة: في الوقت الذي حدث فيه الكساد الكبير ثار التساؤل عن أيهما تسبب في حدوث الآخر هل تدهور أسعار الأوراق المالية هو الذي تسبب في حدوث الكساد الكبير، أم أن الكساد الكبير هو الذي تسبب في حدوث انخفاض في أسعار الأوراق المالية، ووقع اللوم في النهاية على أسواق رأس المال، إذ كشفت التحقيقات أن تقليص حجم القروض جراء افلاس المصارف التجارية كانت سببا رئيسيا في حدوث الأزمة، ومن بين هذه الانحرافات²³:

أ- نسبة هامش الأمان في البيع النقدي الجزئي، والتي كانت تتصف بالضحالة 10%، ولأن عددا من المتعاملين لم تتوفر لديهم السيولة المطلوبة للرفع من مساهمتهم، إضافة إلى أن العدد الآخر كان فاقدا للثقة في أن السوق ستستعيد توازنها، وبالتالي فإن الكثير قد اتجه إلى تصفية معاملاتهم المرتبطة بالشراء النقدي الجزئي، وذلك ببيع الأوراق محل المعاملة، وهو ما أدى إلى الرفع من عرض الأوراق، ونجم عن ذلك المزيد من التدهور في الأسعار.

ب- البيع على المكشوف: حيث سارع المضاربون وغيرهم ممن يرغبون في التغطية إلى الزيادة في بيع الأسهم على المكشوف وذلك ببيع الأسهم التي ليست في ملكيتهم بأسعار محددة سلفا، على أمل شرائها عند انخفاض السعر، وتسليمها للمشتري بعد جني الأرباح، ولعل الانتشار الواسع لهذا النوع من البيوع وبصورة فوضوية آنذاك قد ساعد كثيرا في تعميق الأزمة.

ج- الممارسات غير الأخلاقية ومن أهم صور الممارسات التي كثر التعامل بها في الصفقات التي كانت تجري على الأوراق المالية طيلة فترة الكساد العظيم، ما سنوضحه في الآتي:

✓ البيع الصوري أو المظهري: يقصد بالبيع الصوري أو المظهري خلق تعامل مظهري نشط على سهم ما في الوقت الذي قد لا يوجد فيه تعامل فعلي يذكر على هذا السهم، ومن صور البيع المظهري قيام شخص ما ببيع أوراق مالية صوريا لابنه أو أحد أفراد أسرته.

✓ **الشراء بغرض الاحتكار**: يقصد بالشراء لغرض الاحتكار قيام شخص ما بالعمل على شراء كل الكميات المعروضة من ورقة مالية ما، وذلك بغرض تحقيق نوع من الاحتكار يمكنه فيما بعد من بيع الورقة للراغبين في شرائها بالسعر الذي يراه، وفي بعض الحالات يحصر الشخص المذكور نشاطه الاحتكاري في شراء الأسهم التي يبيعها الآخرون على المكشوف حتى يحتكر تداولها فترتفع قيمتها السوقية ويحقق ربحاً مضموناً.

✓ **استغلال ثقة العملاء**: يقصد باستغلال ثقة العملاء الممارسات غير الأخلاقية من قبل السمسار تجاه أحد عملائه وذلك بإبرامه صفقات نيابة عنه، أو تشجيعه على إبرام صفقات دون أن يكون في ذلك مصلحة له، ويستهدف السمسار من تلك الممارسات غير الأخلاقية إلى ابتزاز العميل لا أكثر ولا أقل، فهو يحصل على عمولة السمسرة من صفقات البيع والشراء التي يبرمها لعملائه، سواء كانت تلك الصفقات مربحة أم غير مربحة وكلما زادت الصفقات عدداً وقيمة زادت حصيلته السمسرة.

✓ **اتفاقية التلاعب في أسعار الأوراق المالية**: وهي تتم بواسطة شخصين أو أكثر، وتستهدف عملية أو اتفاقية التلاعب في أسعار الأوراق المالية إحداث تغيرات مفتعلة في أسعار الأوراق المالية بغرض تحقيق الربح، وقد تشمل العضوية في مثل هذه الاتفاقيات على سمسرة عاملين في بعض المؤسسات التي لها أوراق متداولة، كما قد يساهم بعض هؤلاء الأعضاء بالعمل بينما يساهم الآخرون برأس المال، وقد يعين مدير يتولى تنفيذ الاتفاقية.

3. خصائص أزمة الكساد العظيم 1929:

تميزت أزمة الكساد الكبير سنة 1929م بالعديد من المميزات والخصائص، التي تجعلها منفردة عن الأزمات التي شهدت النظام الاقتصادي الرأسمالي، على اعتبار أنها الأزمة الأعنف التي شهدتها الرأسمالية في مراحلها التي تبلورت فيها كنظام اقتصادي منذ المرحلة التجارية بداية من 1450 والى سنة 1929 ومن أبرز هاته الخصائص والمميزات نذكر الآتي:

- تسببت في زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الأمريكي بأكمله.
- استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة.

- عمق وحدة الأزمة بشكل استثنائي، ففي الولايات المتحدة مثلا انخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار 33%، كما انخفضت عمليات الخصم والإقراض مرتين، وكان عدد البنوك التي أفلست منذ بداية عام 1929 حتى منتصف عام 1933 أكثر من 40% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية، وقد أدى هذا إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين²⁴، خاصة الصغار منهم.
- لانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة، حيث كان سعر الخصم في بنك إنجلترا خلال الفترة 1930-1933 بحدود 3,1% مقابل 5,5% في عام 1929، ولدى البنك المركزي بنيويورك 2,6% مقابل 5,2%. ففي بداية الأزمة كان الارتفاع في أسعار الفائدة ناتجا عن تزايد الطلب على النقود لسداد القروض السابقة، ولكن مع استمرار الأزمة انخفض الطلب على القروض بسبب انخفاض الإنتاج الصناعي والمبادلات، وزيادة عرض رؤوس الأموال، هذا بالإضافة إلى أن سياسة النقود الرخيصة التي اتبعتها البنوك المركزية هدف معالجة الأزمة ساهمت إلى حد بعيد في انخفاض أسعار الفائدة، وهو ما تسببت في إطالة أمد الأزمة.
- حدوث تقلبات حادة في أسعار صرف العملات، نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول، وتدهور القوة الشرائية لمعظم العملات بسبب العجز في الموازنة العامة وموازين المدفوعات وانخفاض حجم الاحتياطات الذهبية الرسمية.
- نتج عن أزمة الائتمان الدولي طويل الأجل توقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية منها ألمانيا والنمسا.
- كما نتج عن الأزمة إفلاس الكثير من الشركات وتفشي البطالة وانخفاض الطلب على السلع والخدمات وتدني الأسعار. كما فشل المدينين في الوفاء بما عليهم من التزامات، فأحجم المقرضون عن تقديم الائتمان وانخفض بالتالي حجم الاستثمار، وواجهت البنوك صعوبات في تحصيل مستحقاتها، ففشلت في تلبية مسحوبات العملاء، وأعلن إفلاس الكثير مهنا وإغلاقها. وفي ذلك الوقت ثار التساؤل عن أيهما تسبب في حدوث الآخر.

■ كشفت أزمة عن الكساد الكبير الطبيعة المركبة للأزمات الاقتصادية وتزايد تعقيداتها، فلقد تشابكت منذ أزمة الكساد الكبير، مع بروز عدد من الازمات مثل ازمة النظام النقدي الدولي، ازمة الطاقة والخامات، وأزمة المديونية الخارجية، وأزمة الرهن العقاري، وكلها أزمات هيكلية، استغرقت وقتا طويلا ولم تصل الى نهايتها ان كانت نهاية أصلا ومن ثم ازدادت الازمة الدورية تعقيدا، وبات الخروج منها أصعب كثيرا من ذي قبل.²⁵

ثالثا: طرق معالجة أزمة الكساد العظيم لعام 1929

لم تقتصر أزمة 1929 على الولايات المتحدة الأمريكية بل امتدت لتشمل العديد من البلدان، وخاصة الأوروبية منها إنجلترا وفرنسا وألمانيا. وقد قادت الأزمة في هذه الدول الليبرالية إلى التدخل باعتماد الأفكار الكينزية الناشئة للخروج من الأزمة، ولعل أهم الإجراءات التي قامت بها الدول الصناعية الكبرى آنذاك هي:²⁶

1. خطة التحرك الجديد **New Deal** في الولايات المتحدة: وهي تهدف للخروج السريع من الكساد

من خلال:

■ **الأولوية الأولى محاربة البطالة:** عبر إنشاء مجموعة من الوكالات الفدرالية لتشغيل البطالين في نشاطات المنفعة العامة. وإطلاق عدد من المشاريع العمومية الضخمة، وتدعيم الإعانات المقدمة للبطالين باحتساب أفراد عائلاتهم.

■ **الأولوية الثانية محاربة فائض الإنتاج وانخفاض الأسعار:** وقد استهدفت الحكومة الرفع السريع للأسعار، كشرط لتجديد قدرة المؤسسات على تحقيق الأرباح.

2. في إنجلترا: عند بداية الأزمة والنحسار التجارة الخارجية، حاولت إنجلترا أولا دعم عملتها بالاقتراض من

الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. لكن في سبتمبر 1931 قامت بتعويم الجنيه الإسترليني ولم يستقر انخفاضه إلا في نهاية السنة بعد أن تدنى بنسبة 31%. وقد رافق هذا انخفاض كبير لأسعار الفائدة (حيث بلغت 2%). وقادت هذه السياسة إلى نتائج فورية تمثلت في ارتفاع الإنتاج الصناعي ابتداء من سنة 1932 بنسبة 10%، وانخفاض معدل البطالة بمعدل 7%.

3. **الاقتصاد الألماني:** تم اعتماد سياسة إنعاش طوعية مؤسسة على الطلب الداخلي بدل الاستيراد. فتبنت خطة أولية للإنعاش سنة 1933 بضخ النقود في الاقتصاد في شكل مساعدات مالية لبناء السكنات والأشغال العمومية الكبرى خاصة الطرق. وقد تزايدت هذه الإعانات من 2,5 مليار مارك سنة 1933 إلى 10,3 مليار مارك سنة 1938. وقد سمحت هذه السياسة بتخفيض معدلات البطالة إلى 3 ملايين سنة 1935، وابتداء من سنة 1935 تبنت خطة رباعية استهدفت تشكيل مخزون من المواد الأولية الاستراتيجية، ورفع إنتاج الصناعات الثقيلة والصناعات الحربية، وتكثيف سياسة الإحلال. وأدى هذا البرنامج إلى نتائج معتبرة، فارتفع إنتاج الصلب ومعه الناتج المحلي الوطني بـ 4% سنويا، وفي 1939 تم احتواء مشكلة البطالة تماما.

4. **برنامج اليسار الفرنسي:** تبنت الحكومة الفرنسية برنامجا لإنعاش الاقتصاد، يعتمد على إنعاش الإنتاج، عبر رفع المداحيل والقيام بالمشاريع الضخمة، وإجراء تخفيض هام في ساعات العمل (دون تخفيض الأجور)، إلى جانب رفض خفض قيمة العملة. وكانت نتائج البرنامج مقبولة، حيث ارتفع الإنتاج الصناعي بـ 16% في سنة واحدة، وانخفضت البطالة بمقدار 18% بين سنتي 1935 و 1938.

رابعا: نتائج أزمة الكساد العظيم لعام 1929

خلفت أزمة الكساد الكبير العديد من النتائج، من الناحية الاقتصادية، ومن الناحية الفكرية، كان لها آثار سلبية مدمرة على مختلف القطاعات من الناحية الاقتصادية، كما أنها انكشفت عن بزوغ فكر اقتصادي جديد، وأفول نجم فكر آخر، وعليه فإننا نفصل هاته النتائج على النحو الآتي²⁷:

1. النتائج الاقتصادية:

■ **انخفاض الناتج الإجمالي وانتشار البطالة:** أدى هذا الكساد إلى انخفاض الناتج الوطني الإجمالي في دول كثيرة بما يزيد على الثلث وفي بعض البلدان بما يبلغ النصف، وزاد حجم البطالة إلى 25% من القوى العاملة في الولايات المتحدة، وبلغت في الدول الأوروبية 30%، ناهيك عن اقتصاديات مدمّرة بالكامل، من إفلاس للمصانع، إلى جيوش العاطلين عن العمل الذين يطالبون بمناصب العمل والحماية الاجتماعية ونظم تعويضات البطالة، بالإضافة إلى توقف التجارة الخارجية نتيجة

إفلاس المصانع، وتوقف الدائرة الائتمانية نتيجة عدم القدرة على السداد، وإفلاس العديد من

البنوك والمؤسسات المالية نتيجة فقدانها الثقة والجدارة الائتمانية؛

■ **التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف:** شهدت أزمة الكساد الكبير تقلبات هائلة في أسعار صرف

العملات، ناتجة عن حرب العملات الأولى التي انطلقت عام 1921م بتخفيض تنافسي لأسعار

صرف العملات، ترافق هذا التنافس بسياسات حمائية تدميرية للتجارة الخارجية، شكلت العائق

الأكبر أمام الاقتصاديات للتعافي من الهزات الاقتصادية وبالتالي عمقت الأزمة وأطالت أمدها؛

■ **انهيار قاعدة الذهب:** التقلبات الحادة في أسعار الصرف، نتج عنه انهيار كلي لقاعدة المسكوكات

الذهبية التي أوصى بها مؤتمر بروكسل سنة 1922، والتي تم العودة إليها تدريجياً، إلا أنه وبعد سنة

1931 تم الخروج من قاعدة الذهب نهائياً، واتخاذ النظام الورقي متعدد الأصول في التغطية عند

الإصدار النقدي كنظام نقدي وحيد، كما تم تنويع الاحتياط من العملات الأجنبية الارتكازية،

ناهيك عن بعض الأصول الحقيقية كالذهب والمعادن النفيسة الأخرى.

2. من الناحية الفكرية:

■ **تراجع السياسة النقدية لصالح السياسة المالية:** ساد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي إلى غاية

أزمة الكساد الكبير 1929، وهو يركز على جانب العرض، ناهيك عن فعالية السياسة النقدية

في حل الأزمات والدورات الاقتصادية، وحيادية السياسة

المالية، إلا أنه مع بداية ظهور الفكر الكينزي خلال أزمة

الكساد الكبير بدأ الاتجاه نحو استخدام السياسة المالية يزداد

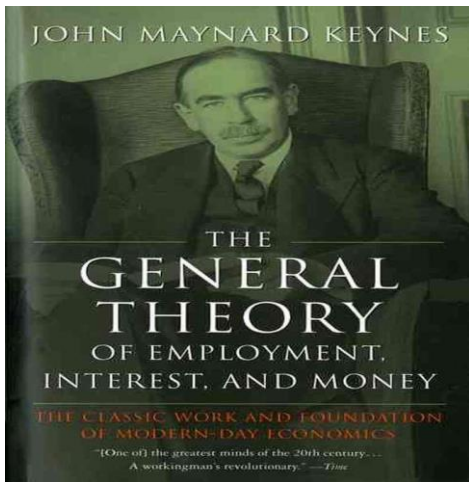
تدريجياً، وهو ما نادى به العديد من الدراسات الاقتصادية

مثل "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" التي جاء

بها الاقتصادي جون مينارد كينز والتي حثت بدورها على

ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال

السياسة المالية، بهدف زيادة فرص العمل، وذلك عن طريق



جون مينارد كينز (1883-1946) اقتصادي إنجليزي
ساهمت أفكاره في إحداث تغيير جذري في نظرية
وممارسة الاقتصاد الكلي

السياسة المالية، من خلال زيادة الإنفاق العام حتى وإن أدى ذلك إلى التمويل بالعجز، عن طريق القروض أو الإصدار النقدي وإلى اختلال التوازن في الميزانية العامة، لتصبح بذلك الميزانية العامة أداة فعالة في أيدي الحكومات تتدخل من خلالها في النشاط الاقتصادي؛ وذلك من أجل خفض معدلات البطالة وتشجيع الإنتاج في فترات الكساد الاقتصادي مع محاولة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للدولة.

■ **استعادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية:** منذ بروز الفكر الكلاسيكي وهو ينادي بحرية النشاط الاقتصادي وعدم تدخل الدولة فيه بأي شكل من الأشكال، واقتصار دورها على التنظيم والادارة العامة والدفاع والأمن وهو ما يسمى بالدولة الحارسة للنشاط الاقتصادي فقط، وعليه فهم يرون بأن على الدولة عدم التدخل بأي صورة من الصور لتنظيم القطاع الخاص أو الدخول في منافسة معه في مجال نشاطاته التقليدية؛ لأن ذلك غالباً ما يؤدي إلى عرقلة هذا النشاط؛ مما يحول دون الوصول إلى أهدافه النهائية المتمثلة في ازدياد ثروات القائمين عليه؛ مما يساعد على تحقيق الصالح العام ولو بصورة غير مباشرة، وعمدوا إلى حصرها في وظائف تقليدية لا تتعدى حفظ الأمن، والنظام والدفاع الخارجي، مع القيام ببعض الأشغال العامة مثل شق الطرقات وتعييدها، بناء الجسور وغيرها²⁸.

إلا أن نتائج الحرب العالمية الأولى شكلت الضرورة القصوى لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، من خلال الحماية الاجتماعية وإعادة الإعمار وغيرها، إلا أنه إلى غاية سنة 1929م تاريخ اندلاع أزمة الكساد الكبير لا زالت الدولة حيادية من الناحية الفكرية رغم تدخلها عملياً على أرض الواقع، إلا أنه في أزمة الكساد الكبير برز الفكر الكينزي الذي ينادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إذ أن هذا الفكر يرى بأن تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية، وبالضبط عن طريق النفقات العامة التي تعد أداة فعالة لزيادة الطلب على السلع والخدمات أثناء فترات الكساد الاقتصادي، والتحكم في ارتفاع الأسعار أثناء فترات الانتعاش الاقتصادي من خلال الضرائب والرقابة وغيرها من الانتصار لفعالية السياسة المالية ودور الدولة في الاقتصاد.²⁹

المحور الخامس: نظام بريتون وودز والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

أولاً: اتفاقية بريتون وودز *Bretton Woods Agreement Forex Markets*

ثانياً: مؤسسات نظام بريتون وودز

ثالثاً: النظام الاقتصادي العالمي الجديد



44 دولة اجتمعت في جويلية 1944 بمدينة بريتون وودز في ولاية نيو هامبشير الأمريكية للاتفاق على

نظام نقدي دولي لفترة ما بعد الحرب.

أولاً: اتفاقية بريتون وودز *Bretton Woods Agreement Forex Markets*

بعدما لاح في الأفق انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، بادرت الحكومة الأمريكية إلى دعوة 44 دولة للاجتماع في شهر جويلية 1944 بمدينة بريتون وودز في ولاية نيوهامبشير للاتفاق على نظام نقدي دولي جديد، بغية تأمين الاستقرار والنمو الاقتصادي العالمي، وكان من المؤمل أن يوفر النظام الجديد حرية التجارة ويمد الدول الأعضاء بالسيولة الكافية، ويضمن عدم فرض القيود والعوائق في وجه المعاملات الدولية.

1. نشأة نظام بريتون وودز:

بأنهيار النظام النقدي الدولي في بداية الثلاثينات من القرن 20 كان من الضروري البحث عن نظام آخر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية يضمن الاستقرار في أسعار الصرف ويدعم النمو المتسارع للتجارة الدولية، وفي ظل تحقيق هذه الأهداف جاء الإعلان عن الوثيقة النهائية للمؤتمر الذي انعقد في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة من 1 إلى 22 جويلية 1944 للتعبير عن ميلاد نظام نقدي دولي يعرف بنظام بريتون وودز حيث وصف هذا النظام بأنه نظام الصرف بالذهب. ولضمان العمل الجيد لهذا النظام تم الاتفاق على إنشاء مؤسستين ماليتين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي) حيث اختص الأول منهما بتوفير عون مالي قصير ومتوسط الأجل للأقطار التي تعاني من عجز مؤقت في موازين مدفوعاتها، بينما انحصر اهتمام الثاني بمنح قروض ميسرة وطويلة الأجل إلى الأقطار النامية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.³⁰

2. تعريف نظام بريتون وودز:

لقد عرف مؤتمر بريتون وودز هذا النظام على أنه ذلك النظام الذي تتحدد بموجبه أسعار تبادل العملات بعضها ببعض ويتم ربطها بالذهب والذي بدوره يمكن تحويله إلى دولار والذي كان في ذلك الوقت يمثل العملة الوحيدة القابلة للتحويل إلى ذهب أو العكس، وتهدف اتفاقية بريتون وودز (Bretton Woods Agreement Forex Markets) إلى إيجاد نوع من الثبات في السياسات النقدية وأسعار الصرف بين دول العالم عبر وضع البنية التحتية لتنقل رؤوس الأموال بين الدول كأساس لتسهيل التجارة العالمية.

3. مبادئ عمل نظام بريتون وودز:

النظام النقدي الدولي الجديد والمتفق عليه في جويلية سنة 1944 يتمحور مضمونه حول أربعة قواعد كبرى تمثل ثمرة الجهود البريطانية الأمريكية المبذولة:³¹

■ الاعتماد على نظام الصرف الثابت، حيث أن كل دولة مجبرة على المحافظة على سعر تعادلي ثابت لعملتها مقابل الذهب أو الدولار وهذا باستخدام احتياطاتها من العملات الأجنبية، والذي لا يمكنه التغير إلا في مجال ضيق $\pm 1\%$.

■ يجب إلغاء كل شكل من أشكال التحكم السياسي في سعر الصرف والتعريفات الجمركية الحمائي.

■ كل العملات لها قيمة رسمية محددة مقابل الذهب، ولكن نظرا لأن الولايات المتحدة تمتلك أكبر احتياطي عالمي من الذهب والمقدر سنة 1945 بما نسبته 70% من إجمالي الاحتياطي العالمي، فإن الدولار الأمريكي يعتبر العملة الوحيدة القابلة للتحويل إلى ذهب مما يعني، رغم أن الذهب يبقى يمثل المعيار الأساسي للقيمة إلا أن كل العملات يتم تقييمها مقابل الدولار الأمريكي، وهذا يسمى معيار الصرف بالذهب، ومنه فالعمل الجيد لهذا النظام يقوم على مدى قدرت الولايات المتحدة المحافظة على استقرار السعر الرسمي للدولار في مستوى 35 دولار للأونصة من الذهب.

■ إنشاء هيئة للمتابعة والضبط والمتمثلة في صندوق النقد الدولي، بحيث تلعب هذه الهيئة دور الضامن للسير الجيد لنظام الصرف الثابت، فالتعديل في الأسعار الرسمية غير مسموح به إلا في ظل موافقة الصندوق، خاصة إذا كان التغير بأكثر من $\pm 10\%$ بهدف معالجة الاختلالات الهيكلية الحاصلة في موازين المدفوعات والناجحة في الأساس عن ثبات سعر الصرف.

4. تطورات أداء نظام بريتون وودز:

في بداية عمله كان نظام الصرف بالذهب يعمل بشكل جيد نظرا للسيطرة الكلية للاقتصاد الأمريكي على التجارة العالمية أمام ضعف الاقتصاد الأوروبي المنهار بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مما جعل الاقتصاد الأمريكي يحقق فوائض في الميزان التجاري وزيادة في المخزون من الذهب، وفي نفس الوقت زيادة حجم المساعدات الأجنبية وخاصة الموجهة للدول الأوروبية في إطار مشروع "مارشال" مما زاد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج بهدف دعم الصادرات الأمريكية.

هذه الوضعية جعلت من العلاقة: (الاحتياطي الأجنبي من الدولار\احتياطي الو م أ من الذهب) > 1. مما يعني أن مقدار السيولة الدولية من الدولار الأمريكي تقل عن الاحتياطي الأمريكي من الذهب، وهذا ما يدعم الاستقرار النسبي لقيمة العملة الأمريكية مقابل الذهب في مستوى 35 دولار للأونصة الواحدة من الذهب، ويضمن العمل الجيد لنظام بريتون وودز.

ولكن خلال سنوات الخمسينات من القرن الماضي شهدت الاقتصاديات الأوروبية معدلات نمو متسارعة بعد استتباب الأمن واستفادتها من المساعدات الأمريكية لإعادة الاعمار، هذه الوضعية كانت لها أثرين أساسين على النظام النقدي الدولي:

■ الارتفاع الملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي أدى إلى زيادة في حجم المبادلات الدولية من السلع ورؤوس الأموال، ما انعكس إيجابيا على حجم السيولة الدولية وبالتالي زيادة الاحتياطات العالمية من الدولار الأمريكي خلال هذه الفترة، بحيث قدر حجم الاحتياطي الخارجي من الدولار الأمريكي خلال سنة 1970 ب: 53.4 مليار دولار عوض 12.6 مليار دولار سنة 1950.

■ من جانب آخر ونظرا لتسجيل الاقتصاد الأوروبي لمعدلات نمو مرتفعة أصبح في نفس الوقت يشكل منافسا كبيرا للاقتصاد الأمريكي، والذي أصبح ميزان مدفوعاته بدوره يسجل عجزا مؤقتة ابتداء من الخمسينات القرن 20 ولكن كانت في بدايتها ضعيفة وترجع في الأساس إلى تصدير رأس المال.

أما الميزان التجاري فكان يحقق فوائض خلال هذه الفترة، وابتداء من سن 1968 إلى غاية 1971 أصبح هذا العجز يمس أيضا الميزان التجاري ما انعكس سلبا على الاحتياطي الأمريكي من الذهب، فقد انخفضت احتياطات الو م أ من الذهب خلال الفترة 1950 إلى غاية 1970 بحوالي 50 %، من 20 مليار دولار (تقريبا) سنة 1950 إلى 10 مليار دولار سنة 1970.

ونتيجة لهاذين الأثرين جعلنا من العلاقة بين حجم السيولة الأجنبية من الدولار الأمريكي والاحتياطي الأمريكي من الذهب تفوق الصفر، بارتفاعها من حوالي 0.63 سنة 1950 إلى 5.43 سنة 1970، مما يعني عدم قدرة الو م أ على ضمان استقرار قيمة الدولار مقابل الذهب في مستوى 35 دولار، وبالتالي بداية انهيار نظام بريتون وودز.

5. انهيار نظام الصرف بالذهب (1965-1976)

الانهيار التدريجي للنظام النقدي الدولي خلال سنوات الستينات والسبعينات من القرن 20 يرجع في الأساس إلى ظهور أزمة الثقة في الدولار الأمريكي كعملة مرجعية، وانطلاقاً من الفترة التي تم التأكد فيها من عدم قدرة الـ م أ على ضمان الاستقرار في قيمة الدولار مقابل الذهب كان هناك توقع عالمي بانخفاض في قيمة الدولار الأمريكي لذلك حاولت عدة بنوك عالمية و خاصة الأوروبية تحويل ما لديها من دولارات إلى ذهب، وبسبب هذا التوجه كانت هنالك زيادة كبيرة في الكمية المعروضة من الدولار الأمريكي ما أدى في الأخير إلى إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق "نيكسون" يوم 15 أوت 1971 على: ³²

- عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب.
- خفض الإنفاق العمومي والمساعدات الاقتصادية الخارجية بقيمة 10 %.
- فرض ضريبة على السلع التي تدخل إلى أمريكا سعياً إلى رفع تنافسية السلع الأمريكية.
- تحويل الدولار المتواجد لدى البنوك إلى ذهب بدون مشاورة صندوق النقد الدولي أو الدول الأعضاء وبالتالي الإعلان وبشكل غير مباشر على انهيار نظام بريتون وودز، رغم ظهور بعض المحاولات الاستدراكية لإعادة بعث النظام من جديد أهمها: ³³

■ اتفاقية سميثونيان **Smithsonian Agreement**

سميثسونيان هو اسم القاعة التي تم فيها عقد الاجتماعات الدولية في مدينة واشنطن في واشنطن في 17 و18 ديسمبر 1971، أي بعد 3 أشهر من تاريخ نفاذ القرار الأمريكي بين وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية لأكثر من عشر دول صناعية في العالم أو ما يسمى بمجموعة الدول العشرة وقد تم في هذه الاتفاقية إقرار بعض التعديلات على نظام بريتون وودز ومن أهمها:

- خفض قيمة الدولار الأمريكي مقابل الذهب إلى 38 دولار للأونصة الواحدة ولكن مع الإبقاء على عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب.
- إنخفاض وارتفاع الأسعار التعادلية للعديد من العملات، وبالإضافة إلى الزيادة في هامش التغير للأسعار الرسمية للعملات في مجال $\pm 2.5\%$.

ولكن رغم هذه التعديلات الجوهرية في نظام بريتون وودز إلا أنه لم يتمكن من إعادة الاستقرار إلى أسعار العملات في أسواق الصرف، فقد استمرت عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب بعد تخفيضه وضلت البنوك المركزية للدول غير قادرة على مبادلة الدولار بالذهب على أساس السعر الجديد، كما لوحظ ارتفاع سعر الذهب في الأسواق الحرة، كما أن الهدوء الذي ساد في أسواق الصرف لم يدم طويلاً حتى بدأت حركات المضاربة في الاشتعال مرة أخرى، ففي عام 1972 وقعت ضغوط شديدة على الجنيه الإسترليني الأمر الذي أدى بالحكومة إلى إعلان تعويم الجنيه الإسترليني ثم تبعها كل من فرنسا، سويسرا وإيطاليا واليابان بتعويم عملاتها هي الأخرى.

كما أعلنت اليوم أ تخفيض ثاني في قيمة الدولار بنسبة 10 % وبهذا التخفيض فقد الدولار تماماً مكانته كنقطة ارتكاز في النظام النقدي ومع حلول سنة 1975 تم الاستغناء كلياً عن نظام الصرف الثابت من طرف الدول الصناعية.

بهذا ورغم تعديل اتفاقية بريتون وودز مرتين فإن آلية ثبات سعر صرف العملات ألغيت تماماً من الناحية العملية، وبدأت مرحلة جديدة هي مرحلة "التعويم" التي تعني ترك سعر صرف العملة يتحدد بحرية وفق آلية العرض والطلب في الأسواق.³⁴

ثانياً: مؤسسات نظام بروتون وودز

وصل المجتمعون في بريتون وودز إلى اتفاقية لتأسيس نظام نقدي دولي لفترة ما بعد الحرب يستند إلى قابلية العملات للتحويل فيما بينها، مع تحقيق ثبات نسبي في أسعار الصرف وتشجيع التجارة الحرة. وللعمل على تحقيق هذه الأهداف أنشأت اتفاقية بريتون وودز مؤسستين هما: صندوق النقد الدولي الذي عهد إليه بإدارة نظام نقدي دولي يعمل على تحقيق التعاون النقدي بين الدول وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، أما المؤسسة الثانية فهي البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يختص بعملية إعادة الإعمار في أوروبا.

1. صندوق النقد الدولي (FMI):

صندوق النقد الدولي هو مؤسسة نقدية دولية من وكالات منظمة الأمم المتحدة والذي نشأ بموجب معاهدة دولية في العالم 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة ويديره أعضائه الذين يمثلون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 190 دولة³⁵ وقد بدأ نشاطه الفعلي في مارس، 1947 ولا يشترط للعضوية فيه أن تكون الدولة عضوا في منظمة الأمم المتحدة ويضم الصندوق الأعضاء الأصليين وهي الدول التي حضرت مؤتمر بريتون وودز والتي أودعت الوثائق الخاصة بالانضمام حتى آخر ديسمبر من العام، 1946 أما الدول التي انضمت بعد ديسمبر، 1946 فلا تعتبر أعضاء أصليين، وقد صدر قبول عضويتها بقرارات من قبل مجلس محافظي الصندوق، ولا يوجد فرق في الحقوق والالتزامات بين كل من الأعضاء الأصليين والأعضاء الجدد، ولكل دولة الحق في الانسحاب من الصندوق وذلك بعد إبلاغه أو إذا ما عجز أحد الأعضاء عن الوفاء بالتزاماته المحددة في اتفاق، فإنه يمكن أن يحرم من الحقوق في السحب من موارد الصندوق أما إذا استمر عجزه بعد فترة معينة فإنه يرجى منه الانسحاب من الصندوق.

■ ما الذي يقوم به الصندوق؟ للصندوق ثلاث مهمات حيوية: تعزيز التعاون النقدي الدولي، وتشجيع التوسع التجاري والنمو الاقتصادي، وتثبيت السياسات التي من شأنها الإضرار بالرخاء. ولتحقيق هذه المهمات الثلاث، تعمل البلدان الأعضاء في الصندوق على أساس تعاوني فيما بينها ومع الهيئات الدولية الأخرى لتحسين حياة المواطنين.

■ كيف يقدم الصندوق المشورة بشأن السياسات؟ إحدى مسؤوليات الصندوق الرئيسية هي متابعة السياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وإسداء المشورة لها بشأن السياسات، ويُعرف هذا النشاط بأنه الرقابة. وفي سياق هذه العملية، التي تُجرى على المستويين العالمي والإقليمي، يرصد الصندوق المخاطر المحتملة ويوصي بما يلزم من تعديلات ملائمة في السياسات للحفاظ على النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي.³⁶

■ ما نوع المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق؟ على خلاف بنوك التنمية، لا يقرض الصندوق لمشروعات محددة، بل يقدم الدعم المالي للبلدان المتضررة من الأزمات لكي يتيح لها فرصة لالتقاط

الأنفاس حتى تنتهي من تنفيذ سياسات تستعيد بها الاستقرار والنمو الاقتصاديين. كذلك يقدم الصندوق تمويلا وقائيا يساعد على منع وقوع الأزمات. ويجري بصفة مستمرة تعديل الإقراض الذي يقدمه الصندوق حتى يلبي الاحتياجات المتغيرة للبلدان الأعضاء.³⁷

■ **ما أهمية المتابعة التي يقوم بها الصندوق؟** تمثل المتابعة الدقيقة التي يقوم بها الصندوق أمرا ضروريا لتحديد المخاطر التي قد تتطلب تعديلات علاجية في السياسات. ويشكل التعاون الدولي في هذه الجهود مطلبا ضروريا في اقتصاد اليوم الذي يتسم بالتكامل على مستوى العالم، حيث يمكن أن تؤثر مشكلات أو سياسات البلد الواحد على كثير من البلدان الأخرى. ويمكن تيسير هذا التعاون من خلال عضوية الصندوق التي تضم كل بلدان العالم إلا القليل. وتركز أعمال المتابعة التي يقوم بها الصندوق على الرقابة على البلدان الأعضاء المنفردة أو الرقابة الثنائية، وعلى الاقتصاد العالمي أو الرقابة متعددة الأطراف

■ **ما المقصود ببرامج تنمية القدرات؟** يقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب - ما يُعرف باسم تنمية القدرات - باعتبار ذلك من وظائفه الأساسية. وتمثل تنمية القدرات نحو ثلث الإنفاق السنوي للصندوق، وهي متاحة لكل البلدان الأعضاء عند الطلب ويتم تصميمها وفق احتياجات كل بلد. ويمكن أن تساعد تنمية القدرات البلدان على تحسين التحصيل الضريبي وتعزيز المالية العامة. ويمكنها أيضا مساعدة البلدان على تحديث سياساتها النقدية والسياسات المعنية بسعر الصرف، أو تطوير النظم القانونية، أو تدعيم الحوكمة. كذلك يمكن أن تساعد تنمية القدرات البلدان على جمع البيانات ونشرها للاسترشاد بها في صنع القرار.³⁸

2. البنك الدولي للإنشاء والتعمير: هو إحدى المؤسسات الخمس التي يتألف منها البنك الدولي. مقره الاجتماعي واشنطن تم إنشاؤه في جويلية 1944 إثر اتفاقيات بريتون وودز، ودخل عقد تأسيس هذه الهيئة في 1945/12/27 ومن أهداف هذا البنك هو المساهمة في تمويل إعادة تعمير وبناء الدول الحليفة المتضررة من الحرب العالمية الثانية، وكذا تمويل المشاريع التنموية الاقتصادية للدول الأعضاء، وإعطاء الأولوية

للاستثمار الخاص الأجنبي وتقديمها لقروض تنمية منتجة، وكذا المساهمة في تطوير المبادلات التجارية الدولية والمحافظة على ميزان مدفوعات الدول الأعضاء وتشجيع الاستثمارات الدولية.

■ **ما هي المنتجات التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير:** تعمل القروض والمشورة التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير على استكمال الجهود الأخرى التي تقوم بها مجموعة البنك الدولي لمساعدة الحكومات على الحد من الفقر وحفز النمو المستدام. وبالإضافة إلى البلدان متوسطة الدخل، يقدم البنك الدولي قروضاً للبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الائتمانية والمؤهلة أيضاً للحصول على مساندة من المؤسسة الدولية للتنمية.³⁹

■ **التمويل وإدارة المخاطر:** يعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسات مجموعة البنك الدولي الأخرى في الوقت الراهن على إيجاد مبتكرات وتقديم مجموعة واسعة النطاق من منتجات التأمين، وتعزيز الائتمان، ومنتجات التحوط لمساعدة البلدان الأعضاء على إدارة المخاطر المالية في إطار تصديها للتحديات الإنمائية

■ **كيف يتم تمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير:** يحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على معظم موارده المالية في الأسواق المالية العالمية. وقد أتاح له ذلك تقديم أكثر من 500 مليار دولار من القروض لتخفيف حدة الفقر في مختلف أنحاء العالم منذ عام 1946، علماً بأن رأس المال الذي دفعته حكومات البلدان المساهمة يبلغ حوالي 14 مليار دولار.

ويتمتع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بدرجة التصنيف الائتماني AAA منذ عام 1959. وتتيح له هذه الدرجة المرتفعة الاقتراض بتكلفة منخفضة، وتمكين البلدان النامية متوسطة الدخل من الحصول على رأس المال بشروط جيدة وميسورة. مما يساعد على ضمان مضي المشروعات الإنمائية قدماً على نحو أكثر استدامة، مع استكمال أو حفز تمويل القطاع الخاص في أغلب الأحيان.

ويحقق البنك الدولي للإنشاء والتعمير دخلاً سنوياً من العائد على حقوق ملكيته، ومن هوامش أسعار الفائدة الصغيرة التي يحتسبها على القروض التي يقدمها. وتغطي هذه العائدات مصاريف التشغيل

الخاصة بالبنك الدولي، وتذهب إلى الاحتياطات لتعزيز الموقف المالي له، كما أن جزءاً منها يتم تحويله سنوياً إلى المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق مجموعة البنك الدولي لمساعدة البلدان الأشد فقراً⁴⁰.

■ ما هي الخدمات التي يقدمها البنك الدولي للنشاء والتعمير: من خلال شراكة البنك الدولي مع البلدان متوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الائتمانية، يتيح البنك الدولي للإنشاء والتعمير حلولاً مالية مبتكرة، بما في ذلك المنتجات المالية (القروض والضمانات ومنتجات إدارة المخاطر)، والمعرفة والخدمات الاستشارية (شاملة على أساس استرداد التكاليف) لحكومات البلدان الأعضاء على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

ويعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير الاستثمارات في جميع القطاعات، ويقدم المساندة الفنية والخبرات المتخصصة في مختلف مراحل المشروع. ولا تزود موارد البنك الدولي المقترضة بالتمويل الضروري فحسب، ولكنها أيضاً تُعتبر أداة مهمة لنقل المعارف العالمية والمساعدة الفنية.

وتساعد الخدمات الاستشارية في مجال **الديون العامة وإدارة الأصول** الحكومات ومؤسسات القطاعات الرسمية والمنظمات الإنمائية على بناء القدرات المؤسسية لحماية الموارد المالية وزيادتها.

ويساند البنك الدولي للإنشاء والتعمير جهود الحكومات الرامية لتدعيم إدارة الشؤون المالية العامة، وتحسين مناخ الاستثمار، ومعالجة الاختناقات التي تعوق تقديم الخدمات، وتعزيز السياسات والمؤسسات.

3. المنظمة العالمية للتجارة (OMC):

كان من المستهدف أيضاً في إطار اتفاقية بريتون وودز تأسيس منظمة للتجارة العالمية، وهو ما لم يمكن تحقيقه لاعتراض بعض الأعضاء، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

ولهذا تم في وقت لاحق أي عام 1947 التوصل إلى ما سمي بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GAAT (الغات)، وهي الاتفاقية التي تم توقيعها من قبل 24 دولة بينها الولايات المتحدة الأمريكية.

وبدأت اتفاقية "الغات" الدولية اجتماعاتها في العاصمة الكويتية في نوفمبر/ تشرين الثاني 1947 ووقعت 53 دولة على ما عرف بميثاق هافانا في مارس/ آذار 1948.

وقد تأسست الغات على عدة مبادئ رئيسة هي:⁴¹

■ **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية**، حيث ينبغي أن تتم التجارة على أساس عدم التمييز، إذ إن على كل البلدان المتعاقدة أن تقدم للأطراف الأخرى معاملة تفضيلية متساوية في مجال إدارة وتطبيق الرسوم والجمارك على الصادرات والواردات.

■ أن تقوم حماية الصناعة المحلية على أساس التعريفات الجمركية وحدها، بهدف جعل مدى الحماية واضحا ولأجل جعل المنافسة ممكنة.

■ أن الأساس اللازم لتحقيق الاستقرار والنمو في التجارة يتم من خلال الالتزام بمستويات التعريفات الجمركية التي يتفق عليها البلدان الأطراف.

وهذه المواد الملزمة مسجلة في جدول التعريفات الذي يعد جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية العامة، والعودة إلى فرض تعريفات أعلى أمر لا يشجع عليه بالنص، على أن أي زيادة ينبغي أن تقابل بدفع تعويضات مقابلها وإن كان هذا الشرط نادرا ما تحقق.

كما أن التشاور لتجنب الأضرار التي يمكن أن تصيب مصالح البلدان الأطراف يعد مبدأ أساسيا آخر من مبادئ الغات، ومن حق هذه الأطراف الاتصال بالغات للتدخل في الحالات التي ترى أنها تشكل إضرارا بمصالحها والناجمة عن تصرفات وممارسات الأطراف الأخرى.

وأخيرا فإن الغات قدمت إطارا يمكن من خلاله أن تتم المفاوضات لخفض التعريفات الجمركية، وكذلك القيود والعقبات الأخرى أمام انسياب التجارة، وكذلك توفير هيكل لوضع نتائج مثل هذه المفاوضات في شكل مواد قانونية ملزمة.

وقد تكونت معظم أعمال الغات من مشاورات ومفاوضات حول مشكلات تجارية معينة تؤثر على سلع محددة تهتم بها جميع البلدان الأطراف أو بعضها على الأقل.

كما أنه من وقت لآخر تتم مفاوضات رئيسية متعددة الأطراف في ظل رعاية الاتفاقية العامة، فيما عرف بجولات المفاوضات، وفي هذا الإطار تمت سبع جولات من المفاوضات حتى الجولة الأخيرة التي عرفت بجولة أورغواي (أنهت أعمالها عام 1994) وتم خلالها الاتفاق أخيراً على تأسيس منظمة التجارة العالمية التي تم تدشين أعمالها في مؤتمر مراكش عام 1995.

أ- مبادئ المنظمة العالمية للتجارة: هناك ثلاث مبادئ أساسية بنيت عليها هذه الاتفاقية:

المبدأ الأول: عدم التمييز بين الدول الأعضاء ومعناه أن منتجات أي دولة طرف في الجات يجب أن تلقى نفس المعاملة التي تلقاها منتجات أية دولة متعاقدة أخرى، ويضمن هذا المبدأ شرط المعاملة التجارية المساوية بين الدول الأطراف في الجات، ويمنع لجوء الحواجز التجارية بصورة انتقائية.

المبدأ الثاني: إزالة كافة القيود على التجارة سواءاً كانت تلك القيود جمركية أو غير جمركية، مثل الحصص الكمية، ولكن يستثنى من ذلك تجارة السلع الزراعية وتجارة الدول التي تعاني من عجز جوهري مستمر في ميزان المدفوعات، حيث يحق لها في هذه الحالة فرض القيود اللازمة على تجارتها.

المبدأ الثالث: اللجوء إلى التفاوض وذلك لغرض فض المنازعات التجارية الدولية بدلا من اللجوء إلى الإجراءات الانتقامية التي تتسبب في تقليل حجم التجارة الدولية.

المبدأ الرابع: مبدأ الشفافية ويقصد به ضرورة اعتراف أعضاء المنظمة بأعمال الكشف والإفصاح عن القرارات الحكومية ذات الصلة بالتجارة، سواء تعلق باقتصاديات الدول الأعضاء أو النظام التجاري متعدد الأطراف.

المبدأ الخامس: مبدأ الالتزام بالتعريف الجمركية لا يتم فرض رسوم جمركية مرتفعة تضر بالدول الأعضاء .

المبدأ السادس: مبدأ إعطاء امتيازات للدول النامية وذلك لزيادة حصة الدول النامية في التجارة الدولية، وتحفيز سعيها للوصول إلى الأسواق العالمية.

ب- أهداف المنظمة العالمية للتجارة:⁴² تجعل المنظمة من أهدافها الرئيسية ضمان انفتاح التجارة العالمية ورفع مستوى العيش والدخل، وضمان الحق في الشغل، وتطوير الإنتاج وتنمية التجارة الدولية، واستغلال متكامل لمصادر الاقتصاد العالمي.

كما تتحدث المنظمة عن أهداف أخرى من مثل تطوير قطاع الخدمات، وترسيخ ثقافة حماية البيئة، بالإضافة إلى مساعدة الدول النامية على تحقيق تنمية محلية مستدامة.

تعمل المنظمة على إدارة ومتابعة تطبيق القواعد التجارية المرتبطة بتجارة البضائع والخدمات ومواضيع حقوق الملكية الفكرية، إلى جانب متابعة ومراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء بغرض ضمان شفافية الاتفاقيات التجارية الجهوية والثنائية.

كما تعمل على حل الخلافات بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بتفسير بنود الاتفاقيات الموقعة، وذلك بالإضافة إلى تطوير مهارات الطاقات الاقتصادية بالبلدان النامية.

وتشتغل المنظمة على تطوير قطاع البحوث والدراسات الاقتصادية وتجميع ونشر المعطيات الاقتصادية. ينضوي تحت لواء منظمة التجارة العالمية إلى حدود 30 أوت 2024، 166 بلدا⁴³، ويتناسب حجم إسهام كل عضو مع أهمية تجارته الخارجية.

ج- هيكل المنظمة العالمية للتجارة: تتكون منظمة التجارة العالمية من عدة هيكل أبرزها:

■ **المؤتمر الوزاري:** يتألف من وزراء التجارة للدول الأعضاء بالمنظمة، ويعتبر رأس السلطة في المنظمة، ويجتمع مرة كل عامين على الأقل.

■ **الأمانة العامة:** وتتكون من المدير العام للمنظمة وموظفين يتمتعون بالاستقلال عن الدول التي ينتمون إليها.

■ **المجلس العام:** ويضم ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة، ويجتمع مرة واحدة على الأقل شهريا، وله عدة وظائف منها تلك التي يسندها له المؤتمر الوزاري، كما أنه جهاز لفض المنازعات التجارية، وفحص السياسات التجارية. وتخضع له جميع المجالس الرئيسية واللجان الفرعية ومجموعات العمل.

■ **المجالس الرئيسية:** وتتكون من مجلس تجارة السلع الذي يتكون من عدة لجان منها اللجنة الزراعية ولجنة الإجراءات الوقائية ولجنة مراقبة المنسوجات ولجنة الممارسات ضد الإغراق، ومجلس تجارة الخدمات الذي يشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة

تجارة الخدمات المصرفية، ومجلس حقوق الملكية الفكرية الذي يهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.

■ **اللجان الفرعية:** ويبلغ عددها أربع لجان، وهي: لجنة التجارة والبيئة التي تعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة، ولجنة التجارة والتنمية التي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نمواً، ولجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات وتقديم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات، ولجنة الميزانية والمالية والإدارة وهي تشرف على المسائل الداخلية للمنظمة.

■ **مجموعات العمل:** وتختص بدراسة الترشيحات لعضوية المنظمة، إضافة إلى مجموعة العلاقة بين التجارة والاستثمار والمجموعة المختصة بسياسة المنافسة.

ثالثاً: النظام الاقتصادي العالمي الجديد

كرس النظام الاقتصادي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية 1971 التفاوت الشديد بين الدول النامية والدول المتقدمة اقتصادياً من خلال التحكم في التجارة الدولية وتنظيماً من خلال هيكل وطريقة إدارة المنظمات الاقتصادية والتجارية الدولية.

فأدت هذه الوضعية الناتجة عن هذا النظام إلى تفاقم أزمة التنمية بالبلاد النامية وإلى محدودية النمو بالبلاد المتقدمة، مما ساعد على التفكير والدعوة إلى إعادة ترتيب العلاقات الدولية لما يخدم مصالح كل الأطراف المكونة لهذا النظام الاقتصادي الدولي.

عرفت بداية السبعينات وبالضبط منذ 1973 مجهودات مكثفة من جميع أطراف المجتمع الدولي لإعادة ترتيب العلاقات الاقتصادية فيما بينها وتصحيح الاختلالات الناتجة عن النظام الاقتصادي السائد من قبل.

ولعل نتائج المرحلة الأولى الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى 1973 قد أبرزت الحاجة الشديدة إلى نظام اقتصادي دولي جديد وخاصة تلك النتائج المتعلقة بمدى الظلم الواقع على الدول النامية والتفاوت الذي كانت تتسع هوته بين الدول الرأسمالية والدول النامية، واكتشاف أن استمرار تلك الأوضاع ليس في صالح

الدول المتقدمة نفسها، بل وأدركت عناصر مستتيرة في الغرب أن الرخاء لا يمكن أن يستمر وأن السلام الدولي لا يمكن أن يستتب، إذا لم تؤخذ تطلعات شعوب العالم الثالث في الاعتبار.

و من ناحية أخرى تزايد إدراك و وعي الدول النامية بعد نجاح دول الأوبك في التحكم في أسعار و كميات البترول لتحقيق مصالحها منذ عام 1973، و بعد حرب أكتوبر اكتشافها أن لديها من الإمكانيات ما يؤهلها لتغيير هذا النظام لصالحها، حيث إن قرار الأوبك قد نقل لأول مرة - و لو لأجل محدود و بمناسبة سلعة واحدة- السلطة الاقتصادية إلى العالم الثالث⁴⁴ و على صعيد آخر اتضح من انتصار الشعب الفيتنامي بعد حرب الثلاثين عاما أن استخدام القوة العسكرية لم يعد الوسيلة الفعالة لتأكيد السلطة الاقتصادية.

وهكذا تبلور شيئا فشيئا الإحساس بأن تعديل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة تعديلا جوهريا يقتضي تعديلات جذرية في استراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية بل والاجتماعية داخل الدول المعنية، ومؤدى ذلك هو أن البحث عن نظام اقتصادي دولي جديد يجب أن يتعمق ويمتد ليصبح بحثا عن نظام اقتصادي عالمي جديد.

وبالفعل دعت دول عدم الانحياز في مؤتمرها الرابع المنعقد في سبتمبر 1973 بالجزائر إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يتيح ظروف أفضل للتقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع البشرية ويعطي فرصا متساوية للنمو والتنمية لجميع أطرافه. ومنذ هذا التاريخ اهتمت الهيئات الدولية بهذا الموضوع.

وخلال دورتها الخاصة لسنة 1974 المخصصة لمناقشة موضوع قضايا التنمية والمواد الأولية، المنعقدة بناء على طلب من الجزائر، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين تاريخيين ويتعلق القرار الأول بإعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد والقرار الثاني يتعلق ببرنامج العمل لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد. وقد جاء في الإعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد:

"نعلن رسميا تصميمنا الموحد على العمل دون إبطاء من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، قائم على العدالة، و المساواة و الترابط، و المصلحة المشتركة و التعاون بين الدول بغض النظر عن نظمها الاقتصادية و الاجتماعية، نظام يعالج التفاوت و يصحح مظاهر الظلم الحالية، و يجعل من الممكن تصفية الهوة المتزايدة

بين الدول المتقدمة والدول النامية ، و يؤمن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المطردة، و السلم و العدل للأجيال الحالية و المقبلة...."45.

❖ **مراحل تكون النظام الاقتصادي العالمي الجديد**: مر النظام الاقتصادي العالمي الجديد أثناء تشكله بأربع مراحل رئيسية:

-**المرحلة الأولى** (نهاية الحرب العالمية الثانية _ سنة 1973) شهدت هذه المرحلة تكون الاقتصاد العالمي بأقطابه وبمكوناته، فظهرت الثنائية القطبية بخضوع العالم إلى نظامين اقتصاديين (اشتراكي ورأسمالي)، كما ظهرت ثلاثة مكونات لهذا النظام الجديد وهي:

أ- النظام النقدي الدولي وأنشأ له (FMI) في 1944.

ب- النظام المالي الدولي وأنشأ له (BM) في 1944.

ج- النظام التجاري العالمي: في هذه المرحلة لم يكتمل تشكل هذا النظام بل كان مجرد إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية GATT عام 1947 والتي أصبحت في 1995 منظمة التجارة العالمية OMC.

-**المرحلة الثانية** (تمتد من 1973 - 1990): اتسمت هذه المرحلة بمطالبة الدول النامية خلال مؤتمر دول عدم الانحياز في 1973 الذي انعقد بالجزائر، بالدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد بعد ملاحظة التفاوت الذي كانت تتسع هوته بين الدول الرأسمالية والدول النامية ما يستدعي تعديلات جذرية في استراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية وحتى الاجتماعية.

- **المرحلة الثالثة** (تمتد من 1990-1999): الجديد في هذه المرحلة هو انه اصبحت الو.م.أ هي التي تطالب بضرورة قيام نظام اقتصادي عالمي جديد، و اهم ما يميز هذه الفترة، انهيار الاتحاد السوفياتي والتحول إلى الأحادية القطبية، إضافة إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية OMC في 1995 وكذا الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية بفعل ثورة التكنولوجيا والاتصالات.

-**المرحلة الرابعة** (تمتد من 1999 - الى يومنا هذا): في هذه المرحلة كانت الدعوة الى ضرورة اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد تأتي من كل الدول (النامية والمتقدمة)، لاسيما بعد فشل مؤتمر سياتل 1999 بعد

تصاعد الخلاف بين الو.م.أ و الاتحاد الاوروي على موضوع الدعم المقدم للمنتجات الزراعية، اضافة الى تصاعد المظاهرات المناهضة للعملة، و كذا انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية ما يعني وصول فاعلا جديدا و رئيسيا يأخذ مكانه بقوة في الاقتصاد العالمي.

المحور السادس: انهيار النظام الاشتراكي (انهيار الاتحاد السوفياتي)

أولاً: ماهية النظام الاشتراكي

ثانياً: انهيار النظام الاشتراكي (سقوط الاتحاد السوفياتي.. الأسباب والنتائج)



كان تفكك الاتحاد السوفيتي إشارة لانتهاج الوجود القانوني لدولة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية. وقد حدث ذلك التفكك في 26 ديسمبر 1991. عقب إصدار مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي الإعلان رقم (H-142) والذي أعلن فيه الاعتراف باستقلال الجمهوريات السوفيتية السابقة، وإنشاء رابطة الدول المستقلة لتحل محل الاتحاد السوفيتي.

أولاً: ماهية النظام الاشتراكي

الاشتراكية هي مذهب سياسي واقتصادي رأى النور مع بداية القرن الـ 19 عشر في أوروبا، كرد فعل على الاختلالات الاجتماعية الناجمة عن الانتشار الواسع للنمط الرأسمالي في الإنتاج وتركز رأس المال، ويسعى إلى إعادة تنظيم المجتمع بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الرفاهية للجميع. ومن خلال العناصر الآتية نحاول التطرق إلى سياقها التاريخي وأهم أفكارها ومبادئها إضافة إلى أبرز الفرق المكونة لها⁴⁶

1. السياق التاريخي: أدى شيوع النمط الرأسمالي في الإنتاج بفضل التقدم التقني الذي أفرزته الثورة الصناعية وتركز رأس المال في أيدي أقلية (البورجوازية)، إلى حالة استقطاب حاد داخل المجتمع تمخض عنها نشوء طبقتين متعارضتي المصالح هما: البورجوازية (أصحاب رأس المال) والبروليتاريا (العمال). وأمام تعاظم أعداد العمال الملتحقين بالمدن للعمل في المصانع إضافة إلى بداية تشكل الوعي لدى طبقة العمال بذاتها وبمدى بؤس أوضاعها الاجتماعية وحجم استغلال أرباب العمل لها؛ برزت إلى الوجود حركة عمالية منظمة للدفاع عن حقوق العمال والمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية. ووفرت الأفكار الاشتراكية سندا فكريا وأساسا نظريا لنضال الحركة العمالية، بدعوتها إلى الانتقال من مجتمع رأسمالي تتركز فيه الثروة في أيدي أقلية إلى مجتمع اشتراكي تتوزع فيه الثروة بشكل عادل، ويعيش فيه الجميع في مساواة ورفاهية ووثام.

2. الأفكار والمبادئ: بالرغم من اتفاق الاشتراكيين حول المبادئ الكبرى والغايات فإنهم انقسموا تاريخيا إلى تيارين مختلفين يتبنى كل منهما مذهباً مغايراً: الاشتراكية المثالية والاشتراكية العلمية. وتتمثل أوجه التباين بين هذين التيارين في المنطلقات وبعض المبادئ، بالإضافة إلى السبل التي يقترحانها لترجمة غاياتهما واقعا على الأرض.

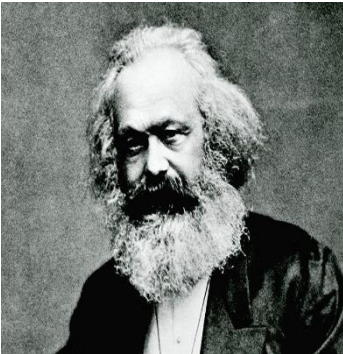
وقد اتفق الاشتراكيون بشكل عام على مطلب العدالة في توزيع الثروة، وضرورة تحجيم الملكية الخاصة مقابل تعزيز الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. كما أنهم يؤمنون جميعاً بمنح الدولة دوراً ريادياً في الحياة الاقتصادية، لكن حجم هذا الدور يختلف عند كل من الفريقين.

3. الاشتراكية المثالية: تقوم على نزعة إنسانية ونقد أخلاقي للرأسمالية، وتدعو للانتقال إلى نظام اجتماعي يحقق العدالة والرفاهية للجميع، من خلال تعزيز الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والعمل التعاوني والتعليم الشامل لكل الناس، والقضاء على الفقر وعلى كل أشكال الاستغلال. ويرى المحسوبون على الاشتراكية المثالية أن دور الدولة هو التعاون مع القطاع الخاص (اقتصاد مختلط)، من أجل تصحيح الاختلالات التي قد تنتج عن اللجوء إلى مؤسسة السوق بغرض تنظيم الإنتاج. ومن جملة هذه الاختلالات أن ينتج السوق عرضا يفوق الطلب بكثير مما يؤدي إلى تبذير الموارد، أو العكس مما يؤدي إلى ندرة تسبب غلاء الأسعار.

ويؤمن الاشتراكيون المثاليون بالطرق السلمية وغير الثورية لبلوغ مرادهم وتحقيق أملهم في بناء مجتمع اشتراكي يسوده العدل والمساواة، لأن الإنسان في نظرهم كائن عقلائي مجبول على الطيبة، ولا حاجة إلى العنف الثوري لإقناع كافة المجتمع بتبني أفكارهم. وهذا الذي جعل مخالفيهم من بقية الاشتراكيين يصفونهم بالمثالية.

ويعد كل من الإنجليزي روبرت أوبن والفرنسيين سان سيمون وشارل فوربي من أبرز المفكرين الذين يمثلون هذا التيار داخل الاشتراكية .

4. الاشتراكية العلمية: أنصارها يقولون إنهم يستندون إلى فهم علمي ونقد عقلائي للرأسمالية، فهم يركز على رؤية مادية لحركة التاريخ باعتباره صراعا مستمرا بين الطبقات وكفاحا متواصلا من أجل نيل الحقوق.

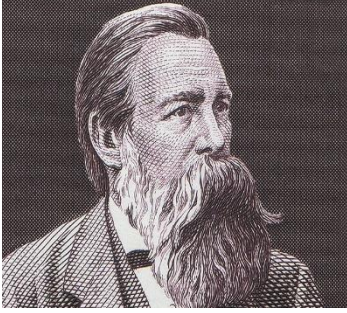


ويرى منظرو هذا المذهب أن الرأسمالية ليست إلا مرحلة فقط ولن يتوقف التاريخ عندها، بل سيتجاوزها كما تجاوز غيرها (الإقطاعية والعبودية)، وستتحول المجتمعات الإنسانية إلى نمط جديد من التنظيم الاجتماعي (المجتمع الاشتراكي).

ويعتقدون أن إشاعة الوعي لدى طبقة البروليتاريا (العمال) بضرورة تبني الخيار الثوري هو السبيل

فيلسوف ومفكر سياسي واقتصادي

وعالم اجتماع ألماني 1883-1818



فريدريك إنجلز فيلسوف ومفكر

اجتماعي ألماني 1895-1820

الوحيد الكفيل بخلخلة الوضع القائم وإحداث التحول المنشود.

وبخصوص دور الدولة في الاقتصاد، فإن منظري الاشتراكية العلمية

يؤمنون باحتكار الدولة لكل وسائل الإنتاج دون أي استثناء، وتأميم

كل المقاولات المملوكة للخوادم. ويرون أن الإنتاج ينبغي أن ينظم بشكل

مركزي وموجه عبر إسناده إلى هيئة للتخطيط تقوم مقام السوق في

الاقتصاد الرأسمالي.

كما أنهم - خلافا لأصحاب الاشتراكية المثالية - ينظرون إلى المجتمع

الاشتراكي الذي تسهر فيه الدولة على تنظيم الإنتاج باعتباره مرحلة تاريخية انتقالية فقط (مرحلة

التحول الثوري)، ستقود في النهاية إلى قيام الشيوعية حيث يصبح المجتمع خاليا من الطبقات وتلغى

الدولة لانعدام الحاجة إليها حينئذ. ويعد كارل ماركس وصديقه فريدريك إنجلز رائدين لهذا المذهب

بامتياز .

ثانيا: انهيار النظام الاشتراكي (سقوط الاتحاد السوفياتي.. الأسباب والنتائج)

كانت لميخائيل غورباتشوف، بعدما تولى السلطة عام 1985، رؤية تحالف الأسس الشيوعية التي

بني عليها الاتحاد منذ تأسيسه، لكنه لم يستطع تطبيق رؤاه كما أراد، فواجهته مشكلات اقتصادية كبيرة،

واضطرابات قومية في مختلف الجمهوريات السوفياتية حفزتها أحداث عالمية حاسمة، مثل انهيار جدار برلين

وخروج دول أوروبا الشرقية من عباءة الشيوعية.

فما الأسباب التي أدت إلى سقوط الاتحاد السوفياتي؟ وكيف تصرف غورباتشوف؟ وما التبعات التي تلت

انهيار أحد قطبين قادا العالم لعقود وقسماه إلى ما عرف بالمعسكر الغربي (بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية)

والمعسكر الشرقي (بقيادة الاتحاد السوفياتي)؟⁴⁷

1. ما قبل الأزمة: ألغى الاتحاد السوفياتي - خلال فترة رئاسة جوزيف ستالين الدكتاتورية - القطاع الخاص

بالكامل وفرض الشيوعية في الأقاليم التابعة له، وشهدت فترته ما عدّه خصومه "تطهيرا عرقيا" في مناطق كثيرة، منها المناطق التي يقطنها مسلمون كالقوقاز وتركستان وترستان.

وفي الحرب العالمية الثانية، دخل الاتحاد السوفياتي في حرب مع ألمانيا، وخرج منها منتصرا لكن منهك القوى، فقد خسر فيها أكثر من 10% من سكانه و70% من منشآته الصناعية وشهدت مبانيه وبناء التحتية دمارا هائلا.

ورغم العلاقات الجيدة التي بدأت إبان الحرب العالمية الثانية مع أميركا وبريطانيا بعد مؤتمر يالطا فبراير/شباط 1945، فإنها سرعان ما تحولت إلى حرب باردة وسباق تسلح نووي عنيف، ثم تشكل ما عرف بحلف "وارسو"، الذي ضم الاتحاد السوفياتي والجمهوريات الاشتراكية عام 1955، أي بعد عام من تشكيل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، كما حاول الاتحاد فرض سيطرته على أوروبا الشرقية وتأسيس أنظمة شيوعية فيها.

من عام 1953 إلى 1985، مر الاتحاد السوفياتي بمراحل مهمة، فقد أصبح قطبا موازيا لأميركا، ودخل طرفا في أزمة صواريخ كوبا عام 1962 (التي كانت على وشك أن تدخل العالم في حرب عالمية نووية).

زاد بعدها نفوذ الاتحاد السوفياتي بأفريقيا وأميركا اللاتينية، وغزا السوفيات أفغانستان نهاية 1979، وامتدت مساحة الاتحاد حتى استولى على سدس مساحة اليابسة، لكن رغم ذلك كانت البلاد لم تتشاف بعد من سياسات ستالين التي أدخلتها في ركود اقتصادي.

2. سياسة غورباتشوف آخر رؤساء الاتحاد السوفياتي: تولى ميخائيل غورباتشوف السلطة عام 1985،

ووجد البلاد تعاني من أزمات اقتصادية عويصة، فانتهج ما سماه سياسة "الغلاسنوس"، أي العلانية والشفافية في إدارة البلاد، وقدم خطة لإصلاح الأوضاع سماها "البريسترويكا" وتعني إعادة البناء.

قامت خطة "البريسترويكا" على مبدأ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعلى منح الناس حرية الرأي والتعبير، وإيقاف الاعتقالات وإطلاق سراح مئات السياسيين، وانطلقت بعدها الدراسات الاقتصادية التي حللت أداء النظام الاشتراكي اقتصاديا وكشفت مشاكله، ومحاولته التحول إلى اقتصاد السوق. وعلى مستوى السياسة الخارجية، حاول غورباتشوف تحسين علاقات بلاده مع الدول الغربية الرأسمالية، فحد من التسلح ووقع عدة اتفاقيات للتخلص من الصواريخ النووية متوسطة المدى، كما خفض قواته التقليدية في أوروبا الشرقية.

وخلال الفترة من 1988-1989، أمر بسحب جميع القوات السوفياتية من أفغانستان، وأعلن في السابع من ديسمبر/كانون الأول 1988 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك نهاية ما عرف بالحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي.

لكن غورباتشوف لم يصل لأهدافه المنشودة، إذ واجه مشاكل اقتصادية كبيرة، وزادت من تأزيم الوضع في البلاد كارثة مفاعل تشيرنوبل النووي، الذي انفجر يوم 26 أبريل/نيسان 1986، وخلف خسائر مادية وبشرية، وأعقبته أزمة سياسية.

3. انقلاب "التأييد" لمعارضة: ظهرت معارضة قوية لخطة "البريسترويكا" التي تبناها غورباتشوف، فبدأ في التخلص من أعضاء مؤتمر النواب المعارضين، وشرعت الشرطة باعتراض المظاهرات غير المصرح بها التي عارضت سياساته.

ففي الجلسة الأولى لمؤتمر النواب، منع غورباتشوف اتخاذ أي قرارات في الشكاوى التي قدمها النواب بخصوص حال البلاد بعد حكم ستالين، والتي تمحورت حول الفقر المدقع الذي عانت منه البلاد، ونقص السلع الاستهلاكية وإساءة معاملة الأقليات وقوانين منع المظاهرات وغيرها، وسرعان ما بدأت المظاهرات والإضرابات العمالية، التي ازدادت حدة عام 1989.

4. قشة الأقليات التي فاقمت الوضع: رافق تدهور أوضاع البلاد الداخلية تنامي حس "القومية" لدى بعض الأقليات في الاتحاد السوفياتي في عدة جمهوريات منها أذربيجان وأرمينيا وإستونيا وليتوانيا،

حيث طالبت الأقليات فيها بالانفصال بعد سنين من "الاضطهاد والتغيير الثقافي الإجباري في اللغة والهوية".

حاول غورباتشوف التصدي لحركات الانفصال وواجه مظاهراتها بالقوة، لكن فتيل المطالب القومية كان قد اشتعل في منطقة ناغورني قره باغ وفي دول البلطيق (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا) والقوقاز، التي طالبت جميعها بالاستقلال والانفصال.

وأعلنت جمهوريات تلك المناطق استقلال حزبا الشيوعي عن الحزب الشيوعي في موسكو، لتبدأ بعدها سلسلة إعلان الانفصال والاستقلال عن الاتحاد السوفياتي من قبل مناطق أخرى، منها جورجيا ومولدوفا وإستونيا وبيلاروسيا وأوكرانيا الغربية.

وقعت حكومة غورباتشوف في مشاكل داخلية لانقسام مؤسسات الدولة بين مؤيدين ومعارضين لسياسات الحكم، إضافة إلى تصاعد مطالب الانفصال.

بالتزامن مع ذلك وخارج حدود الاتحاد، غيرت التاريخ أحداث عملية كانهيار جدار برلين وخسارة الاتحاد لبرلين الشرقية، وخروج دول أوروبا الشرقية من عباءة الشيوعية، فتسبب ذلك في زيادة الضغط على غورباتشوف من كل الجهات.

5. الانقلاب على غورباتشوف: وبينما كان غورباتشوف في إجازة في شبه جزيرة القرم، استغل الشيوعيون المعارضون لسياسة "البريسترويكا" غيابه ليعلنوا انقلابا عسكريا عليه يوم 19 أغسطس/آب 1991، مشكلين "لجنة الدولة للطوارئ" بهدف "إنقاذ البلاد من الانهيار".

أعلن الشيوعيون في الإعلام الرسمي للدولة أن ميخائيل غورباتشوف "غير قادر على تولي مهامه لأسباب صحية"، وعينوا محله غينادي ياناييف نائب الرئيس، وقادوا "لجنة الدولة للطوارئ" وخولوا أنفسهم كل الصلاحيات.

تصدى "للحركة الانقلابية" رئيس جمهورية روسيا الاتحادية بوريس يلتسن منذ الساعة الأولى لإعلانها، حيث دخل موسكو بالمدرعات، ودعا إلى الإضراب العام والعصيان المدني، وأيدته 3 وحدات عسكرية، ورفع علم الاتحاد الروسي.

بالتزامن مع تجمعهم المؤيدين أمام البرلمان الروسي، جاب مجموعة من النواب المؤيدين الثكنات العسكرية في موسكو لإقناع الضباط بمساندة يلتسن، واستطاعوا جمع أكثر من 50 ألف شخص أمام البرلمان بالإضافة إلى وزير الخارجية السوفياتي السابق إدوارد شيفاردنازه.

أعلن البرلمان في 21 أغسطس/آب 1991 جلب غورباتشوف من منزله الريفي، وأمرت وزارة الدفاع القوات بالعودة إلى ثكناتها، وتم تخفيف الإجراءات العسكرية كما رفعت الرقابة وحظر التجول، وألغيت مراسم "الانقلابين".

وفي ليلة الإعلان، عاد غورباتشوف إلى الكرملين، لكنه كان قد فقد قوته، فالمتعاونون معه إما خانوه أو تخلوا عنه، وحزبه ضعف، وأصبح بوريس يلتسن صاحب القوة الفعلية في البلاد.

6. النهاية: قدم غورباتشوف استقالته من رئاسة الحزب الشيوعي في 25 أغسطس/آب 1991، وتم

إنزال علم دولة الاتحاد السوفياتي من الكرملين في موسكو، ورفع بدلا منه علم روسيا، وصوت البرلمان السوفياتي في 29 أغسطس/آب 1991 على إيقاف عمل الحزب الشيوعي وإغلاق مقاره.

في الثامن من ديسمبر/كانون الأول 1991، تم توقيع اتفاقية "بيلوفيجسك" اتفاقية إنشاء رابطة الدول المستقلة) بين روسيا و11 دولة منها أوكرانيا وبيلاروسيا (باستثناء دول البلطيق وجورجيا) لتكون بديلا عن الاتحاد.

واتفقت دول الرابطة على أن الاتحاد السوفياتي "لم يعد موجودا" بعد توقيع اتفاقية إنهاء وجوده، وخلال شهرين بعد إعلان تفكك الاتحاد، كانت قد أعلنت كل الجمهوريات السوفياتية استقلالها.

وفي 25 ديسمبر/كانون الأول 1991، أعلن رسميا انتهاء الاتحاد السوفياتي، والاعتراف باستقلال الجمهوريات السوفياتية، وبدأت حقبة تاريخية جديدة في المنطقة والعالم.

7. ما بعد التفكك:

- في 26 ديسمبر/كانون الأول 1991، تم إعلان الاعتراف بالجمهوريات السوفياتية.
- بعد التفكك، ظهرت 15 دولة منها روسيا الاتحادية وأوكرانيا وكازاخستان وبيلاروسيا.
- ورثت 4 دول ترسانة السوفيات النووية أهمها روسيا، بالإضافة لأوكرانيا وبيلاروسيا.

- تقلصت مساحة الاتحاد بنسبة 24%، فبينما كان يستحوذ على 22.4 مليون كيلومتر مربع، أصبحت مساحته بعد التفكك 17 مليون كيلومتر مربع فقط.
- انتخب بوريس يلتسن ليصبح أول رئيس لروسيا، وبقي في الحكم حتى ديسمبر/كانون الأول 1999.
- عانت روسيا من مشاكل اقتصادية شديدة في تسعينيات القرن الماضي، فاقمتها حرب الشيشان

المحور السابع: بروز الاقتصاديات الآسيوية

أولاً: لمحة عن التطور الاقتصادي لدول شرق آسيا

ثانياً: الظروف والعوامل التي أدت إلى نجاح تجربة دول جنوب شرق آسيا

ثالثاً: أهم الإنجازات التي حققتها هذه الدول



الحديث عن نهضة البلدان الآسيوية لا يتعلق بدول دخلت ركب الثورة الصناعية المبكرة، ولا عن قوى استعمارية، نخب الشعوب وارتقت على أكتافهم؛ بل عن دول عاشت في ظل الحرمان طويلاً، أطلق على هذه الدول "نمور آسيا".. صحيح أنها تأخرت في دخول السباق، لكنها باتت اليوم تنافس على القمة في وقت قياسي..

أولاً: لمحة عن التطور الاقتصادي لدول شرق آسيا

ان الحديث عن نهضة البلدان الآسيوية لا يتعلق بدول دخلت ركب الثورة الصناعية المبكرة، ولا عن قوى استعمارية، نمت الشعوب وارتقت على أكتافهم؛ بل عن دول عاشت في ظل الحرمان طويلاً..
أطلق على هذه الدول "نمور آسيا".. صحيح أنها تأخرت في دخول السباق، لكنها باتت اليوم تنافس على القمة في وقت قياسي..

فما هو سر الصعود الاقتصادي في آسيا؟

لقد انبهر كثير من الاقتصاديين لمعدلات النمو الاقتصادي التي حدثت في آسيا الشرقية، وان كانت هذه المعدلات أقل من تلك التي حدثت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، فالانتقال السريع من مجتمعات فلاحية إلى قوة اقتصادية عالمية والمحافظة على الارتفاع المدهش لمعدلات النمو الاقتصادي لفترة تزيد عن عشرية كاملة، جعل كثيرا من الملاحظين يتساءلون عن أسباب هذا النمو السريع، حيث أرجع الكثير من الاقتصاديين ذلك إلى النموذج التنموي المتبع الذي سمح برفع مستوى المعيشة حيث بلغ معدل ارتفاع الدخل الفردي بـ 5.5% سنويا وهو معدل يكاد يكون فريدا من نوعه إذا استثنينا بعض الدول الريعانية، وكان هذا الارتفاع في معدل الدخل الفردي نتيجة ارتفاع معدلات النمو ولفترة طويلة.⁴⁸

ولقد وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية منذ 1355 إلى غاية 1333 في المتوسط إلى 3% سنويا، وعرفت سنغافورة نفس النمو تقريبا منذ 1361 إلى نهاية القرن، أما تايلاند فقد قارب فيها معدل النمو منذ منتصف الخمسينات 7.5% سنويا، ولم يكن الأمر يختلف كثيرا عما حدث في ماليزيا التي وان انطلقت في عملية النمو فقد منذ 1366 إلا أنها حافظت على معدل يفوق 7% سنويا إلى غاية 1333، وأخيرا نجد إندونيسيا التي عرفت أقل معدلات النمو ارتفاعا إلا أنها لم تنخفض سنويا عن 6.5% منذ 1361 إلى غاية بروز الأزمة الآسيوية سنة 1337، وأرجعت بعض التحليلات هذا النمو إلى النمو الكبير في الإنتاج الذي كان ناتجا بدوره عن نمو سريع في عناصر الإنتاج، وتوسيع في العمالة وتحسين مستوى التعليم، وخاصة عن طريق الاستثمار المكثف في الرأسمال الفيزيائي.⁴⁹

ثانياً: الظروف والعوامل التي أدت إلى نجاح تجربة دول جنوب شرق آسيا

1. العوامل الداخلية: تضافرت مجموعة مهمة من العوامل الداخلية لإنجاح تجربة النمو الاقتصادي في

دول شرق آسيا، بعض هذه العوامل يرجع إلى ظروف الوفرة النسبية للموارد البشرية، وبعضها يرجع إلى السياسات الاقتصادية الكلية التي طبقتها الحكومات في هذه الدول.

■ **الوفرة النسبية في عنصر العمل:** عندما بدأت هذه الدول تجربتها الإنمائية في الخمسينات كانت تعاني من البطالة، حيث كانت أسواق العمل تعج بأعداد هائلة من القادرين على العمل، ومما فاقم معدلات البطالة حالة الركود الذي خيم على هذه الدول آنذاك وارتفاع معدل نموها السكاني، فلجأت الحكومات في هذه الدول إلى استثمار هذه الميزة النسبية في الصناعات التصديرية كثيفة العمالة وذات الأجر الرخيص.

واتخذت هذه الحكومات مجموعة من الإجراءات لضمان استثمار هذه الميزة النسبية لفترة طويلة:⁵⁰

أ- توفير الغذاء الضروري بأسعار رخيصة (باعتباره معيار الدخل).

ب- حرمان العمال من تنظيماتهم النقابية والسياسية التي تدافع عن حقوقهم.

ت- تطبيق سياسات مالية ونقدية صارمة لتجنب الوقوع في التضخم من أجل المحافظة على معدلات الأجر الحقيقي.

ث- عدم وجود قوانين للحد الأدنى للأجور وعدم التشدد في مراعاة ساعات العمل.

ج- التوسع في إنتاج البدائل محلية للمنتجات الصناعية المستوردة ثم التوجه نحو التصدير لدفع النمو.

وكان من نتيجة هذه السياسات أن أصبح متوسط الأجر في مستوى منخفض جدًا مقارنة مع الأجر في العالم، وبالتالي فإن تكاليف المنتجات التحويلية كثيفة العمالة كانت منخفضة جدًا.

2. العوامل الخارجية:

أ- الدور الذي لعبته الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة: فنتيجة لتبعية أنظمة الحكم لهذه الدول للغرب الرأسمالي فإن المعسكر الغربي حرص على مساعدة هذه الدول بسخاء لتسريع نموها الاقتصادي وتحديثها كنموذج رأسمالي بديل للنموذج الاشتراكي المجاور لها، بالإضافة إلى هذه المساعدات والتسهيلات فإنه نتيجة لوجود قواعد عسكرية للغرب الرأسمالي في هذه البلدان وخصوصا الولايات المتحدة فإن ذلك خفف من عبء الإنفاق العسكري ومصاريف الدفاع.

ب- نظام النقد الدولي الذي كان يعمل حتى بداية السبعينات، هذا النظام حقق استقرارًا عالميًا في أسعار صرف عملات مختلف بلدان العالم، وبالتالي فإن هذا النظام وفر لها الدخول في صفقات تصدير واستيراد طويلة الأجل وهي مطمئنة لعدم وجود تقلبات فجائية وحادة في أسعار الصرف، كما أن هذا النظام وفر لها موارد السيولة عند الحاجة بأسعار فائدة معقولة.

ت- الاستفادة الكبيرة التي حققتها هذه الدول من التخفيضات الجمركية في ضوء النظام العشري لتفضيلات الجمركية التي أقرته الجات في أوائل السبعينات، فلولا إمكانات التصدير غير المعاق إلى البلدان الرأسمالية الصناعية الذي وفرته هذه التخفيضات ما كان من الممكن لهذه التجربة أن تشهد هذا النجاح الذي حققته.

ثالثًا: أهم الإنجازات التي حققتها هذه الدول⁵¹

1- استطاعت هذه الدول أن تغير من بنیان إنتاجها المحلي الإجمالي لصالح القطاعات والفروع ذات الإنتاجية الأعلى وذات الأثر التنموي الواسع.

2- في ضوء هذا التغيير البنیاني حققت دول النمر معدلات نمو اقتصادي لافتة للنظر من حيث ارتفاعها وبشكل مستمر خلال الفترة من 1965 الى 1999.

3- حققت هذه الدول تقدماً كبيراً في مجال التكنولوجيا، ففي بداية مرحلة النمو ركزت هذه الدول على التكنولوجيا البسيطة ذات الكثافة العالية لعنصر العمل وذلك من أجل امتصاص فائض العرض من القوة العاملة الرخيصة وغير الماهرة والتخلص من مشكلة البطالة والتغلب جزئياً على مشكلة التمويل في المراحل

الأولى من النمو لأنها قللت الحاجة إلى الاستثمارات المرتفعة، ثم استطاعت هذه الدول استخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال.

4- التفوق الاستثنائي في مجال التصدير: فقد استطاعت كوريا أن تنمي صادراتها خلال الفترة 1965-1980 بمتوسط معدل سنوي 27.2% وسنغافورة بمعدل 4.7% وهونج كونج 3.5% خلال الفترة نفسها.

5- كانت من نتيجة هذه الإنجازات أن تحسن مستوى المعيشة في هذه الدول واتجاه متوسط دخل الفرد للتزايد وبمعدلات كبيرة.

6- نجحت في تدعيم التعاون الاقتصادي فيما بينها من خلال تزايد في معدلات التجارة البينية بين دول الرابطة و الدول المحيطة بيها فضلا عن تشجيع الاستثمارات الخارجية.

المحور الثامن: العولمة الاقتصادية والتكتلات الدولية

أولاً: ماهية العولمة

ثانياً: العولمة الاقتصادية

ثالثاً: التكتلات الدولية



أبرز سمات الاقتصاد العالمي حالياً هي حركة السلع والخدمات ورأس المال وتكنولوجيا المعلومات والأيدي العاملة. وارتبط تطور اقتصاد العولمة بالتقدم التكنولوجي المتسارع في مجال المعلومات والاتصالات، إذ أمكن التحرك والانتقال وإدارة شبكة كبيرة من الفروع والأعمال من مكتب صغير في أي مكان في العالم.

ان من أبرز سمات الاقتصاد العالمي حاليا هي حركة السلع والخدمات ورأس المال وتكنولوجيا المعلومات والأيدي العاملة. وارتبط تطور اقتصاد العولمة بالتقدم التكنولوجي المتسارع في مجال المعلومات والاتصالات، إذ أمكن التحرك والانتقال وإدارة شبكة كبيرة من الفروع والأعمال من مكتب صغير في أي مكان في العالم. وجاء الإعلان عن تأسيس منظمة التجارة العالمية عقب الانتهاء من جولة أوروغواي عام 1996 ليؤذن ببداية مرحلة جديدة للاقتصاد العالمي تتميز برفض أي حاجز أمام التبادل التجاري العالمي.

أولا: ماهية العولمة

تعتبر العولمة مصطلح جديد على اللغة، فهي ليست مذكورة في معاجم اللغة القديمة، وهي كلمة مشتقة من كلمة عالم، وقد أقرها معجم اللغة العربية بالقاهرة، ويعد مصطلح العولمة هو الكلمة الأنسب لترجمتها باللغة الإنجليزية (Globalization).

وقد ذهب معظم الباحثين إلى أن المعنى المجرد لمصطلح عولمة هو (تعميم شيء معين في العالم أجمع، أو السيطرة على العالم كـ له يجعله يجري على نسق واحد).

1. تعريف العولمة لغة واصطلاحا

■ **العولمة لغة:** هي لفظ مشتق من كلمة عالم، ومصدرها عوالم، وتعني حرية انتقال وتدفق المعلومات، والأفكار، والسلع، ورؤوس الأموال، والمنتجات الثقافية، والاعلامية، والبشر أنفسهم، بين جميع المجتمعات الانسانية حيث تجري الحياة في العالم كمكان واحد أو قرية واحدة صغيرة ترفع الشركات العملاقة شعار العولمة لتستطيع التداخل بين جميع الدول بلا قيد.

■ **العولمة اصطلاحا:** لا يوجد تعريف محدد، أو ثابت لمفهوم العولمة اصطلاحا، وذلك لأن الغرض الأساس ي منها له علاقة بالرأسمالية، ولذلك اتجه العديد من الكتب الى ربط العولمة بنموذج الحضارة الغربية والأمريكية، ويمكن تعريفها على أنها توحيد العالم بصيغة واحدة، تشمل جميع النواحي الاجتماعية، والاقتصادية، والفكرية، بغض النظر عن الدين أو العرق، أو اللون، أو الجنس، أو الثقافة.

■ العولمة كلمة متمحورة حول أربع عمليات أساسية، وهي؛ المنافسة، والابتكار التكنولوجي، وانتشار

الإنتاج، والتبادل والتحديث، فقد أدى ذلك إلى تعدد التعريفات المتعلقة بها والتي منها:⁵²

✓ منظور علماء الاقتصاد: هي عبارة عن ظاهرة جاءت نتيجة النمو والتزايد الاقتصادي متضمنة كل

الأنشطة والعمليات التجارية من ناحية تسهيل آليات تبادل السلع، سواء في التصدير أو الاستيراد.

✓ منظور علماء الاجتماع: هي عبارة عن خضوع شعوب معظم بلدان العالم لسيطرة القوى العظمى

وعلى رأسها الأمريكية، من خلال بث ثقافتها وانتشارها بين عاداتهم، وتقاليدهم وثقافتهم، وأصبحت

جزءاً لا يتجزأ منهم.

✓ منظور علماء التقنية: هي عبارة عن الثورة المعلوماتية والتكنولوجية المتمثلة في ربط دول العالم ببعضها

البعض، والتي يسرت سبل التواصل المتبادل بينهم.

✓ منظور عام: يمكن تعريفها على أنها نظام عالمي حديث وشامل، لاعتماده على الأساسيات ومبادئ

الإبداع والتميز العلمي، مؤدياً ذلك إلى التطور التقني المرتبط بالأجهزة والاتصالات والحصول على

تصغير العالم عن طريق إلغاء المسافات وتمكين التبادل الثقافي، والفني، والاقتصادي، والاجتماعي،

وغيرها، ليس على المستوى المحلي بل على المستوى العالمي.

ثانياً: العولمة الاقتصادية

تعني العولمة الاقتصادية تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود والتوسع المستمر والمتزايد لحدود الأسواق

المتبادلة بين الدول، وتشير إلى الترابط الاقتصادي المتزايد بين دول العالم، نتيجة لحركة السلع والخدمات عبر

حدود الدول، وتعتبر الأهمية المتزايدة للمعلومات التي تخص النشاطات الإنتاجية من أهم القوى الدافعة للعولمة

الاقتصادية، بالإضافة إلى سرعة تطوير العلوم والتكنولوجيا في الأسواق التي تستخدم تلك الأنظمة والتي

ساهمت في انتشار اقتصاد ذلك البلد الى جميع أنحاء العالم، واستخدام هذه المعلومات الاقتصادية العابرة

للحدود في تطوير الصناعات في كل مصانع العالم. ومن أسباب انتشار العولمة الاقتصادية أيضاً هو تطور

وسائل النقل حيث انخفضت تكاليف شحن البضائع ونقلها لمختلف دول العالم، مما فتح مجالات جديدة

لتسويق منتجات الدول خارج حدودها، ويمكن اعتبار الإنتاج العالمي كذلك من أشكال العولمة الاقتصادية،

فعلى سبيل المثال يتم إنتاج أجزاء سيارة ما في خمس دول أو أكثر وتجميعها معا. ويمكن تعريفها كذلك بأنها ترابط عميق وتفاعل بين الاقتصادات عن طريق البنوك الدولية والشركات متعددة الجنسيات مع ازدياد دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويتم هذا الترابط من خلال الإنتاج الدولي والتجارة والصفقات المالية وغيرها.⁵³

1. فوائد العولمة الاقتصادية:

يتفق معظم الاقتصاديين أن العولمة تساهم في نشر الثروة على نحو متساو في العالم، والحد من الصراعات الدولية، وزيادة كفاءة الأسواق، ويعتبرونها مفيدة لزيادة الثروات الفردية في جميع أنحاء العالم، وهناك إجماع بين الاقتصاديين أن العولمة توفر الكثير من الإيجابيات ومنها:

■ **الاستثمار الأجنبي المباشر:** حيث يعزز من نقل التكنولوجيا والصناعات وإعادة هيكلة ونمو الشركات العالمية، لذلك فإن الشركات العالمية بالعادة تقوم بنقل استثمارا عبر الدول بشكل مباشر، مما يساهم بشكل كبير في نمو التجارة.

■ **الابتكار التكنولوجي:** يتم تحفيز تطوير تكنولوجيا جديدة بسبب المنافسة المتزايدة من العولمة الاقتصادية داخل الدول، مما يساهم في تحسين الناتج المحلي وزيادة كفاءته.

■ **تحسين مقياس الاقتصاد:** تساهم العولمة بتحقيق توفيرات كبيرة في التكاليف والأسعار، مما يساهم في نمو الاقتصاد، لكنه قد ينعكس سلبا على الشركات المحلية الصغيرة التي تحاول المنافسة.

هنالك من يرى أن للعولمة الاقتصادية بعض السلبيات، ومنها:

■ **الاعتماد المتبادل:** تؤدي العولمة إلى ترابط واعتماد بعض الدول في اقتصادها على دول أخرى، والذي قد يتسبب في عدم استقرار إقليمي في الدولة خاصة عندما تحدث تقلبات اقتصادية في الشركات داخل البلدان التي تعتمد عليها.

■ **السيادة الدولية:** يعتبر البعض أن الشركات العالمية والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية كتهديد للسيادة الوطنية للدولة، مما يتسبب في موجات الكره لتلك الشركات.

- **توزيع الأسهم:** يمكن اعتبار منافع العولمة بأنها مقتصرة على بعض الدول الغنية والأفراد بشكل غير عادل، مما يؤدي إلى صراعات محتملة على الصعيدين الدولي والوطني على حد سواء.
كما ان هناك عدة مظاهر أخرى للعولمة الاقتصادية من أبرزها الآتي:
- **التغير السريع:** ونتيجة لذلك قد لا يمكن للعنصر البشري في كثير من الأحيان أن يلحق بتلك التغيرات.
- **الحريات الاقتصادية:** كما يتضح أيضا تحرر العملات التجارية، ويأتي كل ذلك ضمن المفهوم الخاص باقتصاد السوق، والأسواق الحرة، وكذلك الأسواق التنافسية.
- **التشابك والتعقيد:** وذلك لأن هناك تشابك هائل بين العوامل الاقتصادية، والثقافية والاجتماعية.
- **ظهور العديد من الإنجازات على مستوى العالم:** وهذه الإنجازات تعتمد بشكل جوهري على الجهود التي تبذلها الحكومة والمؤسسات العالمية والأكاديمية.
- **الغموض الشديد:** الذي أدى لظهور بيئة مشحونة بالنزاعات والصراعات.
- **زيادة التقدم التكنولوجي:** الذي جعل العالم بمثابة قرية صغيرة حيث أصبح من الممكن التواصل بين الأشخاص خلال ثواني معدودة.
- **برزت العدالة الاجتماعية النسبية:** وتمثل ذلك بوضوح في التوزيع العادل للثروة ومحاولة توفير فرص عمل، وزيادة الإنتاج، والنتائج المحلي.

2. إيجابيات العولمة:

تتمثل إيجابيات العولمة فيما يلي:

- **التجارة الحرة:** هي وسيلة لتبادل السلع والموارد بين مختلف البلدان؛ أي يمكن للدول أن تخصص في إنتاج سلع تتمتع بميزة نسبية (أي تنتج سلعا بتكلفة أقل). ولهذا التخصص عدة مكاسب تتمثل في:

✓ أسعار منخفضة للمستهلك

✓ اختيار أكبر للسلع، على سبيل المثال الواردات الغذائية يمكنها اتباع نظام غذائي أكثر شمولاً.

✓ أسواق تصدير أكبر للمصنعين المحليين.

✓ وفورات اقتصادية في الحجم من خلال التخصص في بعض السلع.

✓ منافسة أكبر.

■ **حرية تنقل العمالة:** تقدم زيادة هجرة اليد العاملة مزايا لكل من العمال والبلدان المستفيدة، فإذا كانت دولة تعاني من بطالة مرتفعة، فهناك فرص متزايدة للبحث عن عمل في مكان آخر؛ حيث تساعد عملية هجرة العمالة أيضا في تقليل التفاوت الجغرافي؛ وهو ما كان فعالا للغاية في الاتحاد الأوروبي؛ حيث هاجر كثير من عمال أوروبا الشرقية إلى الغرب. كذلك، يساعد البلدان التي تعاني من نقص العمالة في شغل وظائف المهمة؛ فعلى سبيل المثال، احتاجت المملكة المتحدة إلى توظيف ممرضات من الشرق الأقصى لسد ما لديها من نقص. ومع ذلك، هذه المسألة هي أيضا مثير للجدل للغاية؛ إذ يشعر البعض بالقلق من أن تسبب حرية التنقل في العمل، ضغطا زائدا على خدمات الإسكان والخدمات الاجتماعية في بعض البلدان؛ ما جعل دولًا مثل الولايات المتحدة تمنع المهاجرين إليها من البلدان الأخرى.

■ **زيادة وفورات اقتصادية في الحجم:** يتجه الإنتاج بشكل متزايد نحو التخصص؛ حيث تمكن العولمة من إنتاج السلع في أنحاء مختلفة من العالم؛ ما يؤدي إلى انخفاض متوسط التكاليف؛ وبالتالي انخفاض الأسعار للمستهلكين.

■ **منافسة أكبر:** اعتادت الاحتكارات المحلية أن تكون محمية بسبب قلة المنافسة. ومع ذلك، فإن العولمة تعني أن الشركات تواجه منافسة أكبر من الشركات الأجنبية.

■ **زيادة الاستثمار:** مكنت العولمة من زيادة مستويات الاستثمار؛ إذ سهلت على البلدان جذب استثمارات قصيرة وطويلة الأجل؛ إذ يمكن أن تلعب استثمارات الشركات متعددة الجنسيات دورا كبيرا في تحسين اقتصاديات البلدان النامية.

3. **سلبيات العولمة:** تتمثل سلبيات العولمة فيما يلي:

- التجارة الحرة قد تضر بالاقتصادات النامية: غالبا ما تكافح البلدان النامية للتنافس مع مثلتها المتقدمة؛ وبالتالي يرى البعض أن التجارة الحرة تفيد البلدان المتقدمة أكثر؛ كونها تؤثر بالسلب على الصناعات الناشئة في البلدان النامية لحاجتها إلى الحماية من التجارة الحرة. ومع ذلك، فإن البلدان النامية تتضرر غالبا بسبب الحماية الجمركية، التي تفرضها الاقتصادات الغربية على الزراعة.
- التكاليف البيئية: زادت العولمة من استخدام الموارد غير المتجددة، كما ساهمت في زيادة التلوث والاحتباس الحراري؛ لذا يمكن للشركات الاستعانة بمصادر خارجية بغرض الإنتاج؛ حيث تكون المعايير البيئية أقل صرامة. ومع ذلك، يمكن القول إن المشكلة ليست في العولمة بقدر ما هي الفشل في وضع معايير بيئية مرضية.
- هجرة الأدمغة: تمكن العولمة العمال من التنقل بحثا عن العمل بحرية أكبر. لذلك، تجد بعض الدول صعوبة في التمسك بأفضل العمال المهرة، الذين تجذبهم أجور أعلى في أماكن أخرى.
- تنوع ثقافي أقل: أدت العولمة إلى زيادة الهيمنة الاقتصادية والثقافية، فمع العولمة أصبح التنوع الثقافي أقل؛ ومع ذلك، لا يمكن تجاهل أن العولمة فتحت العديد من الخيارات المتنوعة أمام البعض.

ثالثا: التكتلات الدولية

1. تطور ظاهرة التكتلات الاقتصادية: لقد كان لانتهاء الحرب الباردة في النصف الاول من تسعينات القرن الماضي، وما رافقها من تحركات على الصعيد العالمي بهدف إعادة رسم خريطة العالم الاقتصادية والسياسية وصياغة نسق العلاقات الدولية في إطار ما يسمى بالنظام الدولي الجديد، أثر واضح على المستوى العالمي، وقد اختلفت طبيعة هذا الأثر حسب ما إذا كانت الدولة نامية أم صناعية، ومن أهم تلك المتغيرات التي أثرت في العالم اجمع ما شهدته يوم 15 أبريل 1994 حيث تم التوقيع من قبل مائة واحد عشر دولة على اتفاقية " مراكش " لإنشاء منظمة التجارة العالمية، لوضع معالم التنظيم الدولي للتجارة ايدانا وتدويل الحياة الاقتصادية، وما يسمى بالعولمة " التي الى جانب وجهها الاقتصادي لها اوجه اخرى سياسية وثقافية واجتماعية.

ولا تعد التكتلات الاقتصادية ظاهرة حديثة، بل ترجع على الأقل الى بداية القرن العشرين، وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية، الا ان الجديد في الموضوع هو تنامي وسرعة توجه الانشاء هذه التكتلات، أو الدخول فيها، خصوصا المتقدمة. حيث يمكن القول أن تنامي هذه الظاهرة في العقد الاخير من القرن العشرين جعل منها سمة اساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويعتقد البعض أن جذور الظاهرة ترجع الى التغيرات التي طرأت على الوضع الاقتصادي العالمي في سبعينيات القرن الماضي، والتي تمثلت في انهيار نظام "بريتون وودز" لأسعار الصرف الثابتة للعملات والتحول الى نظام اسعار الصرف العائمة وما صاحب ذلك من ارتفاع اسعار الطاقة وتقلبات حادة في اسعار العملات الرئيسية، وبلوغ أزمة المديونية الخارجية ذروتها في بداية الثمانينات، الامر الذي ادى الى ظهور موجة جديدة من السياسات الحمائية في حرية الدول الصناعية، مما أثر سلبا التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية الى الاسواق العالمية. علاوة عن انهيار الدول الاشتراكية وتزايد الدول المطبقة لنظام الاقتصاد الحر، مما دفع الى التفكير في تكوين تكتلات اقتصادية وبشكل اكبر وعلى نطاق واسع، فظهرت في امريكا اللاتينية تجمعات كالسوق الجنوبي "ميركوسور" والسوق الكاريبي "كاريكوم"، وتجمع "الاندين"، وفي آسيا تجمع "الاسيان" لدول جنوب شرق اسيا، وتجمع "الساك" لدول جنوب اسيا، وفي افريقيا السوق المشتركة لجنوب شرق افريقيا، وتجمع الجنوب الافريقي للتعاون والتنمية والجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا، علما أن بعض هذه التكتلات انشأ في وقت سابق على انهيار الاتحاد السوفيتي.

ولعل من أهم الاسباب التي ادت الى هذا التوجه نحو التكتلات الاقتصادية في الدول النامية بالذات تكمن فيما شهدته السنوات الاخيرة من عقد الثمانينات واول عقد التسعينات من القرن الماضي من اتجاه واضح نحو مزيد من التكتل الاقتصادي بين مجموعات الدول المتقدمة بعد ان حل التحدي الاقتصادي محل التحدي الامني، فتوصلت دول السوق الاوروبية المشتركة الى معاهدة "ماستريخت" عام 1991 والتي تم بموجبها تحول السوق الى اتحاد اوروبي، ثم ما لبثت الولايات

المتحدة ان أعلنت عام 1992 انشاء منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) وفي نفس الاتجاه ظهرت تكتلات عملاقة كالتجمع الكبير الذي ضم معظم دول آسيا والباسفيك (APEC) وفي ظل هذه التوجهات وغيرها تحول ميدان الصراع بين القوى الكبرى في العالم الى الميدان الاقتصادي وبرزت التكتلات الاقتصادية لتكون ظاهرة معاصرة، ومهما تباينت دوافع انشائها فإن مجرد بروزها هذا الزخم على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية يؤكد قوة العوامل التي دفعت الى وجودها.⁵⁴

2. أهداف التكتلات الاقتصادية إن التكتل الاقتصادي هو عملية سياسية وثقافية واقتصادية مستمرة

باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة وتحقيق عوائد مشتركة من خلال الاستغلال المشترك لإمكانات وموارد الأطراف المساهمة بغية إيجاد مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية وتكوين كيان اقتصادي واحد يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية أهمها:

- **الحصول على مزايا الإنتاج الكبير:** بتوسيع حجم السوق وتوجيه الاستثمارات توجيهاً اقتصادياً سليماً، والعمل على إزالة العوائق التي تحول دون تحقيق هذا الهدف.
- **تقسيم العمل والوظيفي:** للاستفادة من المهارات والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق واسع.
- **تسهيل التنمية الاقتصادية:** من خلال إيجاد فرص جديدة تنهض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.
- **رفع مستوى الرفاهية:** من خلال تمكين المستهلكين من الحصول على السلع بأقل الأسعار الممكنة.
- **تخفيض أثر الصدمات الخارجية:** من خلال زيادة مستوى التنوع الإنتاجي في الدول الأعضاء في التكتل.

المحور التاسع: الأزمة المالية العالمية 2008

أولاً: أسباب الأزمة

ثانياً: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي

ثالثاً: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي

رابعاً: تداعيات الأزمة على الدول الأوروبية

خامساً: أهم الإجراءات العالمية في مواجهة الأزمة



إفلاس بنك الاستثمار ليمان براذرز أطلق العنوان الأبرز للأزمة المالية العالمية 2008

أولاً: أسباب الازمة

لفهم ما حدث في الازمة المالية لسنة 2008، يجب أن نفهم ما تفعله البنوك؛ فهي تعمل كوسطاء ماليين، تأخذ الودائع من الهيئات التي لا تحتاج إلى أموالها على الفور وتقرضها للهيئات التي تحتاج إلى المال فوراً. يتعين على البنوك حجز بعض ما يتم إيداعه كاحتياطي عندما يحتاج المودعون إلى أموالهم. ويعمل هذا النظام بشكل جيد ما دام أولئك الذين يودعون الأموال في البنوك لا يحاولون سحب جميع أموالهم في الوقت نفسه، وعندما يفعلون ذلك ينتج عنه ما يسمى "التهافت على البنك"، إذ لا تستطيع البنوك بيع استثماراتها بالسرعة الكافية لتسديد ديونها للمودعين.

ما حدث في خريف عام 2008 عند انهيار بنك "الأخوة ليمنان (Lehman Brothers)" كان نوعاً من "التهافت على البنوك" جميعاً. وبشكل أساسي، اشترت جميع البنوك الكبرى في الولايات المتحدة وكذلك العديد من أكبر البنوك في أوروبا كميات هائلة من الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري باستخدام وداائع المودعين.

عندما أصبح من الواضح أن قيمة تلك الأوراق المالية تنخفض بسبب ما يشهده مجال الرهن العقاري على المنازل، والتي كانت تقدم كمدفوعات لتلك الأوراق المالية، كان على البنوك إما بيع الأوراق المالية لسداد قروضها، أو تقديم ضمانات أكثر للمودعين، الذين سعوا إلى أخذ وداائعهم من البنوك، ليجدوا أنفسهم غير قادرين على بيع تلك الأوراق المالية بسعر يمكنه أن يسد تلك القروض؛ وهو ما أدى إلى إحداث فشل كبير وسريع لأكبر البنوك الأمريكية، والعديد من البنوك الأوروبية، وقادها نحو الإفلاس جميعاً بسبب تورطها في المأزق نفسه.

ثانياً: تداعيات الازمة المالية على الاقتصاد العالمي

لقد أقر تقرير أفاق النمو العالمي بأن معظم مخاطر تباطؤ الاقتصاد العالمي قد تحققت، وهو ما جعل صندوق النقد الدولي يراجع توقعاته بخصوص سنة 2008، حيث عاد بمعدلات النمو العالمية المتوقعة إلى 3.8% وهو أدنى معدل في عقدين من الزمن، ولقد قدر بنك إنجلترا حجم الخسائر التي تحملتها الاقتصاديات الدولية بسبب الازمة الحالية بنحو 10 تريليون دولار، وهو ما يعادل 1-6 الناتج العالمي السنوي، نتيجة تعرض

البنوك الدائنة إلى أزمات إفلاس جراء عدم قدرة عملائها على الوفاء بالتزاماتها تجاهها، وهو ما يؤدي إلى حدوث بطالة في القطاع المصرفي والشركات الكبرى، الأمر الذي أدى برئيس المكتب الدولي للعمل إلى القول: "نحن في حاجة إلى عمل سريع ومنسق للحكومات لتفادي أزمة اجتماعية يمكن أن تكون قاسية ومستدامة وعالمية" وأضاف "إن عدد الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم يمكن أن يرتفع أربعين مليوناً، وأن عدد أولئك الذي يعيشون بدولارين سيرتفع مئة مليون.

لقد أصابت الأزمة حتى أسعار الشركات غير العاملة في القطاع العقاري، ذلك أن الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة أثرت في صادرات البلدان الأخرى وفي أسواقها، كون الولايات المتحدة أكبر مستورد عالمي.

كما أدى هذا الهبوط الحاد في سعر الدولار إلى خسائر نقدية للاستثمارات في الولايات المتحدة وخارجها، وهو ما يحدث بالنسبة إلى الاقتصاديات التي تعتمد تسعيرة ثابتة أمام الدولار.

وفي هذا الخضم قاد الاضطراب المالي وقوى المضاربة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وعدم استقرارها، وهذا بالتزامن مع لجوء الدول الصناعية إلى استخدام بعض المنتجات الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي كبديل من الطاقة التقليدية.

ثالثاً: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي

لقد أدت الأزمة إلى دخول الاقتصاد الأمريكي في وضعية ركود اقتصادي، ذلك أنه يمكننا الحديث عن الركود بمجرد مرور الاقتصاد بمرحلة انكماش لثلاثين متتاليين، أي لمدة سداسي، فلقد انكمش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 0.3% في الثلاثي الثالث من سنة 2008.

■ أدت الأزمة إلى انخفاض في قيمة العقارات بمقدار 1.2 تريليون دولار بسبب بيع المنازل في المزاد نتيجة إخفاق مالكيها في تسديد قروضهم.

■ قيام مؤسسات التصنيف بتخفيض درجة الجدارة الائتمانية الممنوحة للسندات المغطاة بأصول عقارية، وهو ما أدى بالمؤسسات وصناديق التحوط التي استثمرت في تلك السندات إلى عرضها للبيع، مما شكل ضغوطاً إضافية على القطاع العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية.

■ سحب المستثمرين اليابانيين وغيرهم لأموالهم من الاقتصاد الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع كبير للدين مقابل الدولار، وهو ما زاد من درجة الشك في مدى قدرة الدولار على الاستمرار في القيام بدور عملة الاحتياط والمدفوعات الدولية الرئيسية.

رابعاً: تداعيات الأزمة على الدول الأوروبية: امتد أثر الأزمة المالية بطبيعة الحال ليشمل الدول الأخرى وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي، حيث هبط الإنتاج الصناعي الأوروبي في ماي 2008 بمعدل 1.9%. وهو الانخفاض الأكثر حدة في شهر واحد منذ أزمة سعر الصرف في 1992، وقد سجل الاقتصاد الأوروبي في الربع الثاني من العام انخفاض قدره 0.2% على سبيل المثال ارتفعت حالات البطالة في الاقتصاد البريطاني حسب إحصاءات "مكتب الإحصاءات القومية" إلى 904900 بزيادة حوال 32.500 حالة وذلك في أوت 2008، بينما شهد الاقتصاد الإيرلندي في الربع الأول من العام انكماشاً في إجمالي الناتج المحلي قدره 1.5% وهي السابقة الأولى لها منذ عام 1983، وكذلك انكماشاً قدره 0.5% في الربع الثاني لتصبح بذلك أيرلندا أولى دول الاتحاد الأوروبي دخولا في الكساد الاقتصادي.

خامساً: أهم الإجراءات العالمية في مواجهة الأزمة

■ أقر مجلس الشيوخ الأمريكي خطة إنقاذ مصرفية معدلة تبلغ قيمتها 700 مليار دولار وسط اتساع نطاق الأزمة العالمية. ووفقاً للخطة المعدلة فإنه سيتم تخصيص مبلغ 250 مليار دولار فوراً لشراء الديون المعدومة من البنوك. على أن يبقى مبلغ 100 مليار دولار أخرى تحت تصرف الرئيس. و350 مليار دولار تحت طائلة مراجعة المجلسين. كما تضمنت الخطة المنقحة بنود جديدة. من بينها رفع قيمة الضمان الحكومي لأموال المودعين في البنوك الأمريكية. ولمواجهة الأزمة المالية الحالية وتذبذب الأسواق المالية أعلن البنك الاحتياطي الفيدرالي عن تخفيض معدل سعر الفائدة ويأتي هذا الإعلان الذي جاء على لسان رئيس الاحتياطي الفيدرالي بعد اجتماع إدارة البنك ليومين لمناقشة سبل إنعاش الاقتصاد الأمريكي وبهذا انخفض معدل الفائدة خلال هذا العام من 3% إلى اثنين فاصل 25 ثم إلى 2% ثم إلى واحد فاصل 5% ليصبح 1% وهي أدنى نسبة تسجيل منذ عام 2004.

ويعد هذا التخفيض الثاني خلال شهر واحد، ويأمل المستثمرون والاقتصاديون أن يساعد على تحسين القدرة الاستهلاكية والشرائية للمواطنين الأمريكيين والحد من الإحباط الذي ينتشر في أوساط المؤسسات الأمريكية. كما يأملون أن ينعش التخفيض كلا من الأسواق المالية التي سجلت خسائر فادحة. والقطاع العقاري الذي يشهد تراجعاً كبيراً في الإنتاج بسبب أزمة القروض التي مست المستهلكين.

■ أعلنت بريطانيا عن خطة حكومية غير مسبوقة تبلغ تكلفتها 50مليار جنيه إسترليني لإنقاذ بنوكها. حيث عرضت على بنوك مثل رويال بنك أوف إسكتلندا وباركليز وإتش إس بي سى دعم رؤوس أموالها في مقابل الحصول على أسهم ممتازة. وكذلك أعلنت تقديمها ضماناً بقيمة 250 مليار إسترليني لمساعدة البنوك على إعادة تمويل الديون.

■ في فرنسا أعلن الرئيس نيكولا ساركوزي أن فرنسا ستوفر ضمانات للقروض بين المصارف تصل قيمتها إلى 320مليار يورو إضافة إلى 40مليار أخرى لإعادة رصمة البنوك التي تواجه صعوبات. وتصب هذه الإجراءات الاستثنائية في إطار الخطة التي تبنتها مجموعة دول منطقة اليورو في قمته الباريسية.

قائمة المراجع والإحالات

- ¹ محمد عبد القادر الفقي، الثورات الصناعية الأربع اطلالة تاريخية، مجلة التقدم العلمي، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، العدد 103، أكتوبر 2018، ص.9.
- ² عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، مطبعة سامي، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، 1996، ص.173-174.
- ³ ECN 110B, Spring 2005، World Economic History، **The British Industrial Revolution, 1760-1860**، Gregory Clark، p05،
- ⁴ عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، مطبعة سامي، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، 1996، ص.173-174.
- ⁵ روبرت البرتون وآخرون، أطوار التطور الرأسمالي الإزدهارات والأزمات والعولمات، ترجمة عدنان حسن، د.د.ن، دت، ص.87.
- ⁶ شنيبي عادل، تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، السنة الجامعية، 2020، ص.25.
- ⁷ عبد القادر شلال، نشأت ادوارد ناشد جرجيس، محمد هاني: الوجيز في تاريخ الوقائع الاقتصادية، مكتبة القانون المقارن، بغداد، العراق، 2021، ص. 129.
- ⁸ المرجع نفسه، ص.131.
- ⁹ عبد القادر شلال، نشأت ادوارد ناشد جرجيس، محمد هاني: الوجيز في تاريخ الوقائع الاقتصادية، مكتبة القانون المقارن، بغداد، العراق، 2021، ص.133.
- ¹⁰ د. محمد عبد القادر الفقي: الثورات الصناعية الأربع: اطلالة تاريخية، مجلة التقدم العلمي، العدد 103، أكتوبر 2018، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الكويت.
- ¹¹ شلال عبد القادر وآخرون، مرجع سابق، ص.183.
- ¹² أحمد ضيف: الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، مطبوعة محكمة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2016، ص.23.
- ¹³ المرجع نفسه، ص.23.
- ¹⁴ سمير أيت يحي: التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة باتنة، 2014، ص.16.
- ¹⁵ عبد الله رزق، "الاقتصاد العالمي زمن الأزمات المتناسبة"، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2012، ص.47.
- ¹⁶ المرجع نفسه، ص.47.
- ¹⁷ ماجدة شلبي: تاريخ الفكر الاقتصادي من افلاطون الى المعاصرين، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2015، ص.496.
- ¹⁸ إبراهيم النجار: الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009، ص.25.
- ¹⁹ ماجدة شلبي، مرجع سابق، ص.497.
- ²⁰ شنيبي عادل: تاريخ الوقائع الاقتصادية، متاح على الموقع <http://dspace.univ-ghardaia.dz>، ص.31.
- ²¹ ثريا الخزرجي: الأزمة المالية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية التحديات وسبل المواجهة، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الثالث، جامعة الاسراء، الأردن، 2009، ص.4.
- ²² عبد القادر شلال وآخرون، مرجع سابق، ص.177.
- ²³ شنيبي عادل، مرجع سابق، ص.38.
- ²⁴ مروان عطون: الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في العالم النقص والمال، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 2، 2000، ص.100-103.
- ²⁵ فؤاد مرسي: الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص.371.
- ²⁶ مختاري مراد: مطبوعة في تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2019/2018، ص.101.
- ²⁷ عبد القادر شلال وآخرون، مرجع سابق، ص.190.
- ²⁸ لبيب شقير: تاريخ الفكر الاقتصادي، هضمة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص.115.
- ²⁹ عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ص.239.
- ³⁰ سامي عفيفي حاتم: التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، ط 2، القاهرة، مصر، 1994، ص.186-188.
- ³¹ <http://www.Sharat.net/vb/showthread.PHP>.
- ³² <https://aja.me/suxmw>
- ³³ مازن عبد السلام أدهم: العلاقات الاقتصادية والتنظيم النقدية الدولية، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، طرابلس، ليبيا، ط 1، 2007، ص.136.
- ³⁴ <https://aja.me/suxmw>
- ³⁵ <https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance>
- ³⁶ <https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance>
- ³⁷ المرجع نفسه.
- ³⁸ <https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/imf-capacity-development>
- ³⁹ <https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd>
- ⁴⁰ <https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd>
- ⁴¹ <https://aja.me/r4png>
- ⁴² <https://aja.me/nt5kcy>
- ⁴³ https://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/org6_f.htm
- ⁴⁴ إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1977، ص.16.

قائمة المراجع والإحالات

- (45) جودة عبد الخالق : الاقتصاد الدولي ، من المزايا النسبية إلى التبادل الإسكاني، القاهرة 1985. ص 245.
- 46 الاشتراكية.. نظرية تحلم بتوزيع عادل للثروة <https://aja.me/9147t>
- 47 سقوط الاتحاد السوفياتي... الأسباب والنتائج <https://aja.me/yahm43>
- 48 شنيبي عادل، مرجع سابق، ص.49.
- 49 المرجع نفسه، ص.49.
- 50 علي عود الشرعة، "الأسبان وتجربة التعاون الإقليمي"، مجلة إنسانيات، الجزائر، العدد، 1333، ص.2.
- 51 حازم الببلاوي، "الأزمة العالمية الحالية محاولة فهم"، مقال على موقع، <https://search.emarefa.net/detail/BIM-556123>.
- 52 غلاب فاتح: تاريخ الوقائع الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، ص.94.
- 53 غلاب فاتح، مرجع سابق، ص.96.
- 54 مختاري مراد، مرجع سابق، ص.80.